الجمعة 1 تشرين الأول 2021
العدد 4452 السنة السادسة عشرة
Vendredi 1 octobre 2021 nº 4452 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

العدو يواصل الاستفزاز: سنحفر خمس آبار على الحدود مع لبنان

«إسرائيلي» وسيطاً في مفاوضات الترسيم! [2]

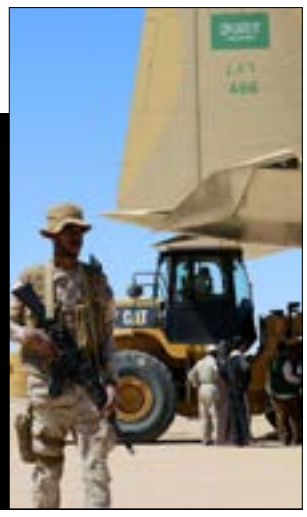

اليمن

سوليفان - إبن سلمان
الخيارات تضيق... والوقت أيضاً

12

«قسد» تقرع باب دمشق

التخلّي الأميركي يسرّع التسوية

[14 ـ 15]

اجرى وفد من قيادة «مجلس سوريا الديمقراطية» و«الإدارة الذاتية» الكردية زيارة إلى موسكو قبل نحو اسبوعين (أ ف ب)

قضية

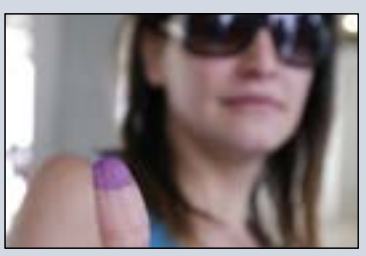

انتخابات غير المقيمين
هل يحق للمغترب الاقتراع أساساً؟

4

قضية

«الشورى» ينقلب على نفسه

6

تقرير

طلاب الجامعات الروسية:
«سماسرة» يتلاعبون بالأقساط

7

قضية اليوم

واشنطن تنقل الملف إلى منظّر «التطبيع الاقتصادي» آموس هوكشتاين

«إسرائيلي» وسيطاً في مفاوضات الترسيم!

تطوّر كبير سُجّل أمس من شأنه خلط الأوراق في ملف ترسيم الحدود البحرية، بعدما قررت الإدارة الأميركية إعتماد اموس هوكشتاين وسيطاً في مفاوضات الترسيم البحري بدلاً من جون ديروشيه. فيما «تعشّ» الخلافات بين المسؤولين اللبنانيين حول الملف من دون أن يكون للبنان موقف واضح في ما يتعلق بالمنطقة «المتنازع عليها»

(أ ف ب)

ميسم رزق

عُلّقت عملية التفاوض غير المباشر بين لبنان والعدو الإسرائيلي على ترسيم الحدود البحرية جنوباً، في أيار الماضي. من يومها، بدأ الكيان الاستثمار في الوقت، إلى أن تحين ظروف العودة مجدداً إلى طاولة الناقورة. أما في لبنان، فغُيّب الملف وطغت عليه الأزمات المالية – المعيشية، فضلاً عن أزمة تأليف الحكومة، قبل أن تستفيق الدولة على ورشة حفر عند الخط 29، ما استدعى اللجوء إلى الأمم المتحدة، للتأكد مما إذا كان العمل يتمّ في المنطقة «المتنازع عليها». مضى أسبوعان من دون أن يأتي الجواب الدولي. وفي الانتظار، طرأ تطور من شأنه أن يخلط جميع الأوراق في ملف الترسيم، مقابل عودة الخلافات بين الجهات اللبنانية على إدارة الملف، إذ تشهد غرف الاجتماعات سجالات لم تتظهّر، لكن حدة التوتر قد ترتفع على نحو مفاجئ، إذا لم يجر احتواؤها.

فقد علمت «الأخبار» أن الإدارة الأميركية، قررت استبدال وسيطها في مفاوضات الناقورة السفير جون ديروشيه، بالمستشار السابق للرئيس الأميركي جو بايدن في مجال الطاقة الدولية، أموس هوكشتاين. القرار الأميركي لم تتبلغ به إلا دائرة محدودة جداً في لبنان. أما خطوته فتكمن في أن هوكشتاين هو صاحب فكرة «تجاهل الخطوط، والذهاب الى التفاوض مباشرة على الحقول المشتركة تحت البحر وتقاسم الأرباح من خلال شركة تدير المنطقة المتنازع عليها»، ما يعتبر خطوة اولى على طريق التطبيع الإقتصادي مع العدو الإسرائيلي. كما انه يحمل الجنسية الإسرائيلية وخدم في جيش العدو بين العامين 1992 و 1995.

في لبنان، وقبيل تشكيل حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، قيلَ الكثير عن ملف الترسيم بوصفه واحداً من بنود «التسوية الحكومية»، وان بعض الأطراف في لبنان وعَدَت بحله. وعلى رغم أن لا معلومات مؤكدة بعد، إلا أن بعض الوقائع تشي بأن الطريقة التي تُدار فيها الأمور تستهدف استمالة الخارج لتحريك الملف.

منذ فترة، تبيّن أن ميقاتي مهتم ضمنياً بملف ترسيم الحدود مع فلسطين المحتلة. لم يفاتح رئيس بعض الوقائع تشي بأن الطريقة التي تُدار فيها الأمور تستهدف استمالة الخارج لتحريك الملف.

منذ فترة، تبيّن أن ميقاتي مهتم ضمنياً بملف ترسيم الحدود مع فلسطين المحتلة. لم يفاتح رئيس مجلس النواب نبيه بري، رفض تعديل المرسوم حين تحمّس له عون سابقاً، وأبلغ من التقى بهم ضرورة الالتزام باتفاق الإطار، واعتبار الخط 29 خطاً تفاوضياً لا حقوقياً يُمكن الانطلاق منه خلال المفاوضات، على اعتبار «أننا إذا حصلنا الـ 860 كلم، فنبقنا بالقلعة».

وعلى مدى اليومين الماضيين، ظهرت إشارات تُبشّر بـ «مشكل» جديد مع تحميل رسائل تتعلّق بالتمديد لرئيس الوفد العسكري اللبناني المفاوض العميد بسام ياسين الذي يُحال إلى التقاعد في تشرين الأول المقبل. إذ بعد الحديث عن طلب قائد الجيش العماد جوزيف عون من وزير الدفاع موريس سليم تمديداً استثنائياً لياسين، أفادت المعلومات بأن رئيس الجمهورية غير مقتنع بالأمر، حتى الآن. وهذا ما أعاد إلى الأذهان «أسطوانة» الوفد المدني التي سبقَ أن تسببت باشتباك بين عون من جهة وحزب الله وحركة أمل من جهة أخرى قبل انطلاق المفاوضات في الناقورة. آنذاك، كان عون يريد لمدير عام القصر الجمهوري أنطوان شقير أن يترأس الوفد، وتضمينه شخصية ديبلوماسية. ويعتبر البعض بأن «رفض التمديد مرتبط بطرح جديد، هو إعادة تأليف وفد سياسي – دبلوماسي للتفاوض»، وهو طرح سجالي، بخاصة أنه بالنسبة إلى حزب الله «غير قابل للنقاش» حتى.

هذه الأمور، لا تزال جميعها تحت الرماد، لكنها بدأت تتسبب بخلاف بين القوى السياسية والجيش من جهة، وبين القوى السياسية نفسها من جهة أخرى.

وبين من يقول بأن «لبنان يريد أن يعطي إشارة للأميركيين تحمل بعض الليونة، فلنا بأن ذلك يعيد العدو الإسرائيلي إلى طاولة المفاوضات، على اعتبار أن لبنان يحتاج للتنقيب عن النفط في ظل الأزمة الخانقة التي يمُر بها»، ومن يتهم بعض القوى السياسية بأنها «تسعى إلى 17 أيار بحري»، فإن الخلاصة الوحيدة التي تستشفّ من إدارة الملف هي أن «العدو الإسرائيلي سارح على الحدود، وماش في التنقيب لأن لا شيء رسمياً يردعه». الدولة اللبنانية لم تتبنّ طرح الجيش بموضوع تعديل المرسوم، مع أن المعنيين يسجلون اعتراضاً على الأعمال الإسرائيلية، على اعتبار أنها «تحصل في منطقة متنازع عليها»، وفق ما يقولون في تصريحاتهم. فلماذا لا تتخذ الدولة موقفاً واضحاً، إما بتعديل المرسوم أو القول علناً إنها تتراجع عن الخط 29، وأن الموقف الرسمي للبنان يعتبر الخط 23 هو المعتمد. والأهم كيف ستتعامل الدولة اللبنانية مع القرار الأميركي الجديد حيث لا مجال للتردد!

> **ميقاتي يعين «موسس» الخلل الذي ارتكب في الترسيم عام 2011 مستشاراً له**
>
> **حتى الآن يعارض عون التمديد «التقني» لبسام ياسين**

لكنه فاجأ الجميع بتعيين العقيد الركن جوزيف سركيس مستشاراً له. وسركيس نفسه، ومعه اللواء عبد الرحمن شحيتلي، يُعتبران من مؤسّسي الخلل الذي ارتُكب عام 2011 حين اعتمد الخط 23، بعد احتساب جزيرة «تخيليت». وهو من كان يحضر – ممثلاً قيادة الجيش – اجتماعات لجنة الأشغال النيابية قبل إنجاز المرسوم 6433، الذي اعتبر بأن حق لبنان هو 863 كيلومتراً مربعاً، وجرى إيداعه لدى الأمم المتحدة. كانت تلك أول رسالة مشفّرة فُسرت بميل ميقاتي إلى تثبيت الخط 23، علماً أن التوقعات تقول بأن انطلاق التفاوض من هذا الخط يعني العودة إلى «حل هوف» الذي رُسم وفقاً لمبدأ 55 في المئة و45 في المئة. مع الإشارة إلى أن السفير الأميركي السابق فريدريك هوف الذي رعى المفاوضات بين لبنان و«إسرائيل» قبل الإعلان عن اتفاق الإطار، تعامل لفترة مع سركيس، ووصفه في أحد المقالات التي نشرت في مجلة «نيوزلاين»، بأنه «أحد أكثر الأفراد تميّزاً على المستوى المهني بين الذين التقيتهم».

وصل خبر سركيس إلى بعبدا، فلم يستسغه رئيس الجمهورية ميشال عون. علماً أن الأخير يتقاطع مع رأي رئيس الحكومة في ما خصّ تعديل المرسوم وتثبيت حق لبنان في مساحة الـ 1430 كيلومتراً، وإن اختلفت الأسباب. ففريق رئيس الجمهورية يدّعي أن «عون يتأنى بالتعديل لأن لديه بعض الهواجس من تداعيات هذا الأمر، قد تصل إلى شنّ إسرائيل حرباً على لبنان»، بينما رئيس الحكومة لا يريد إزعاج الأميركيين. والخلاصة أن «بند تعديل المرسوم لن يُدرج على جدول أعمال مجلس الوزراء، أقله قبل الاتفاق السياسي عليه». فحتى رئيس

مقالة

ما بعد عمالة الـ«فريش»

جمال غصن

يتعرّض لبنان لتغيّرات جسيمة جرّاء الانهيار وانتفاء دور دولة لبنان الكبير مع عدم نشوء دور بديل يبرّر إبقاء الكيان. لكن لن نوغل كثيراً في استرجاع التاريخ الاستعماري للمنطقة ودور لبنان فيه، فهذه الخشبية غير محبّذة في الخطاب الحداثي الطاغي بين النخب الثائرة بين حين وآخر، والمرشحة الآن بديلاً في الانتخابات النيابية العام المقبلة. وفقاً لسردية متسلّقي الانتخابات، هزيمة جبران باسيل وبالتالي قلب الأكثرية النيابية في برلمان لبنان يتيح... ماذا يتيح ذلك فعلاً؟ محاربة فساد المنظومة المفلسة؟ هزيمة المقاومة ضد «إسرائيل»؟ بما أن الانتخابات لن تغيّر فعلياً الوطن العليل، هل هناك غاية من إبقاء الدعم قائماً لمجموعات كان يُفترض أن تكون بديلة للسلطة والتي بدأ يتضّح أنها لن تستبدلها قريباً (ولا بعيداً)؟ هل أصبحت النخب المنتفضة منتفية الصلاحية؟ ما هو أكيد أن هناك خيبة عند رُعاة البديل وملامة علنية للنُخبة العاملة لديهم في أكثر من مكان.

نُخب المدينة هي الأكثر قابلية للخيانة والتاريخ مليء بالأمثلة والكتابات عن ذلك، من الكاتب الفرنسي جوليان بندا إلى إدوارد سعيد وغيرهما ممن تناولوا هذا الموضوع بتوسّع. ومن الطبيعي أن يتواطأ جزء كبير من النخب وينحاز للسلطة أو المنظومة المهيمنة لما في ذلك من مغريات للترقي الفردي لهؤلاء، بالإضافة إلى امتلاكهم ترف خيانة مصالح شعوبهم من دون عقاب يُذكر. وقد ظهرت في بيروت إبّان الانهيار مظاهر كانت بوادرها جليّة منذ زمن، لكنها تعاظمت مع انتفاخ القدرة الشرائية للدولار الطازج. خلق هذا التنامي في الثروة لمن لم يعتد الرفاهية قبلاً طبقة من الأثرياء الجدد الذين سارعوا إلى التصرّف على هيئة قدامى الميليشيات، وبات لكل مستزلم سابق زلّه، وانتشرت الشُلل المحظيّة بالعملة الصعبة. أن يتحلّى الرأعي المالي عن هؤلاء ويقطع الحبل الذي يرفعهم في منتصف البئر هو شيء محمود.

لكن ثمة مشكلة أخرى في حال فقد رُعاة النُخب الليبرالية فجأة الأمل بهم وتركوهم ليعتاشوا من المهارات التي أنفقوا المليارات على تطويرها والتي لا يمكن إعادة تدويرها في أي مجال. فهناك مهارات استجداء تمويل لمشاريع غير ربحية على سبيل المثال التي تعتمد بشكل كامل على توافر المكرمة الاستعمارية، وهي غير مهارات استجداء المكرمات من طحنون وبن سلمان وتميم التي طالما أتقن جيل من قدامى السياسة في لبنان استكرام أبنائهم. كيف تنقل مهارات الإنفاق غير المسؤول وغير الإنتاجي في قطاع الترويج لإنجازات «إن جي أوزية» وهمية كالـreach والـ visibility (التي لا داعي أن تُترجم لأنها لا تعني شيئاً) إلى قطاعات إنتاجية وربحية تحتسب الربح والخسارة بكسور مئوية؟ ولنتوقف قليلاً عند التنافسية في قطاع الإصلاح والتنمية. كيف لقطاع يدّعي الخير العام أن يدخل في تنافس على تمويل مع خصوم تسعى دائماً للتمايز الترويجي بدل استغلال كافة طاقات البلد المتلاشية أصلاً في استراتيجية متماسكة هادفة، فنشهد معارك على التمويل بين جمعيتين تدّعيان العمل على قضية واحدة وتنشأ عداوات توازي تلك في معارك سوق الكولا الشهيرة بين بيبسي وكوكا كولا. والأنكى هو أنه بعد شرذمة القضايا الجامعة إلى حدّ الفردنة والتذابح على التمايز، تظهر موضة ليبرالية جديدة اسمها القطاعية، تدّعي البحث عن التقاطع بين القضايا الهوياتية الفردية. أي أنه يتم كسر المزهرية ثم تبدأ محاولة لمّ القطع المتناثرة وإعادة جمعها ولصقها بالـ«التيكو».

لكن المشكلة لا تخص فقط حفنة من منتفعي نخبة جامعات بيروت العريقة، بل جيلاً كاملاً من الشباب الذي يعتمد على هذا النوع من العمالة التي قد تأتيه بالدولارات الشحيحة اليوم، لكنها تترك البلد رهينة صناعة غير منتجة ورهينة قرار قد يُتّخذ بوقف التمويل في أي دورة تمويلية مقبلة. وهذا حصل بالفعل في عهد ترامب حين قرّر وقف الهدر التنموي حول العالم بقرار شخصي ومرسوم رئاسي يخضع لمزاجه، كما أنه حصل مع شُراة الدّم التقليديين في أكثر من بلاط ملكي وأميري في منطقتنا مخلّفين جيلاً من يتامى المكرمات. وهنا يجب على أي بديل جدّي وثوري أن يحسب حساب هذا الارتهان ويتخلّص منه بأي ثمن.

واقع عمالة النخب وغياب البديل الثوري في صفوفها ليس مدعاة قلق. استغناء المستعمر القريب عنها، كإفلاس المنظومة، هو فأل خير. صحيح أن لبنان مأزوم ونخبته ممحوة، لكن محنة راعي الهيمنة الأكبر أكبر من محنتهم، والأحداث العالمية المتسارعة دليل على ذلك. هذا لا يعني أبداً أن الطريق سهل وانسحاب المستعمر من المستعمرات لم يكن يوماً طوعاً بل نتيجة هزيمة، وطبعاً لن يتركها مزدهرة بل ممصوصة الدماء. طبعاً هناك من يصدّق رواية استقلال لبنان وأبطاله وقلعة راشيا، لكن لهؤلاء حديث آخر.

رغم ما رُوّج له منذ تسعينيات القرن الماضي، التاريخ لم ينته (كما أنه لم يبدأ في 17 تشرين)، وصاحب نظرية نهاية التاريخ فرنسيس فوكوياما نفسه أقرّ بأن ما انتهى اليوم هو عصر الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة. كتب الرفيق عامر محسن في مقال سابقاً عن الانهيار الحاصل، قائلاً أن من فوائده أننا سبقنا المنظومة العالمية في الانهيار وذلك يمنحنا أفضلية في إيجاد بديل للمنظومة قبل غيرنا. الحل البديل موجود، لكن لن نجده بتصنّع التميّز، بل بالاعتراف بأن محنتنا هي كمحنة الكثيرين حولنا ولن نجتازها إلا مجتمعين. وإن كانت نخبة مدينتي مأزومة مستعمَرة فارغة منتهية الصلاحية وتنقصها الحلول، فالحلول ستأتي حتماً من خارجها. والأهم من ذلك، لن تأتي من أفكارها وغسيل الأدمغة الذي حصل على مدى العقود الماضية لخلق البدائل التي لا تتهدّد المنظومة النيوليبرالية المهيمنة بل تخدمها. التخلّص من المفاهيم والمصطلحات والقيم التي أرستها المنظومة ونبذ تغلغلها الثقافي ومحنه هو بداية الثورة.

تقرير

إسرائيل تواصل الاستفزاز: سنحفر خمس آبار في المنطقة المتنازع عليها

يحيى دبوق

تواصل إسرائيل ضغوطها على لبنان لدفعه الى التراجع عن الخط الحدودي الجديد والعودة الى الخط القديم تمهيداً لاستئناف المفاوضات «غير المباشرة»، بعد حصر «التنازع» البحري في مساحته الابتدائية.

فبعدما أعلنت شركة «هاليبرتون» الأميركية، منتصف أيلول الماضي، فوزها بمناقصة التنقيب عن الغاز والنفط في حقل «كاريش» الذي يقع جزء منه في منطقة الخط الحدودي اللبناني الجديد، المعلن عنه قبل وقف جولات التفاوض البحري، عادت إسرائيل أمس، عبر إعلامها، إلى الحديث عن تفاصيل في المناقصة ترتبط بعمليات التنقيب والحفر التي قالت إنها ستبدأ قريباً، بمعزل عن الموقف اللبناني.

وذكر موقع «إسرائيل ديفنس»، وهو للمفارقة متخصّص بالشؤون الأمنية والعسكرية، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت لا ينتظر رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي ليبدأ التنقيب عن الغاز في حقل «كاريش»، مشيراً إلى أن عمليات الحفر ستبدأ في الجزء الشمالي من الحقل، حيث الحدود البحرية مع لبنان، وتحديداً البلوك 9 (وفقاً للخط القديم). وأضاف الموقع، في رسالة استفزاز واضحة، إن الاتفاق مع الشركة الأميركية ينصّ على حفر بين ثلاث وخمس آبار شمال الحقل، أي داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان وفقاً للتحديد اللبناني.

وأضاف الموقع إنه وفقاً لـ«أنتليجنس أونلاين»، فإن الصفقة بين «إسرائيل» و«هاليبرتون» أدارها رئيس الأعمال الخاص بالشركة في دبي، زيد خضرا، ومسؤول آخر في الشركة هو أحمد كناوي الذي كان مقيماً في دبي في السنوات الأربع الماضية، ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول الدور الإماراتي الى جانب العدو ضد لبنان.

ويتوقع أن تستغل «إسرائيل» الخطوة المعلن عنها الى حدّها الأقصى، لتبني على ردة الفعل اللبنانية خطواتها اللاحقة، سواء بالانكفاء أو التحرك قدماً لمزيد من الخطوات التي لن يحدّ منها إلا ردعها عن المزيد منها.

مع ذلك، تهدف الخطوة الإسرائيلية، في هذه المرحلة بعد تشكيل الحكومة في لبنان، إلى الدفع باتجاه العودة إلى جولات التفاوض أولاً، وإلى إعادة سقف المطالب اللبنانية الى المربع الأول، أي الى المساحة المتنازع عليها وفقاً للخط البحري القديم (مساحة 2290 كيلومتراً مربعاً). إذ إن أي حل تسووي بناءً عليه، سيعطي لبنان ما كان يطالب به سابقاً، وجزءاً مما يطالب به الآن، مع قضم أجزاء من حقول حددتها إسرائيل في السابق ووزعت رخص التنقيب والحفر فيها على شركاتها وشركات أميركية ويونانية، بعدما جرى التيقّن من احتوائها على احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي.

> **ما هو دور الامارات في الاتفاق بين «إسرائيل» و«هاليبرتون»؟**

ما هو الرد اللبناني على الخطوة الاستفزازية الإسرائيلية؟ وهل سيكون للبنان موقف مغاير عما سبق، أم يكتفي بالاستفسار من السفارة الأميركية عن معنى الإعلان الإسرائيلي الجديد؟

تقرير

الغاز المصري والكهرباء الأردنية:

البنك الدولي ينتظر إنهاء الاتفاقات التجارية

أنهى رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، أمس، زيارة لبيروت أمس جاءت في إطار دعم الأردن لحكومة الرئيس نجيب ميقاتي. في اللقاءات الرسمية مع الرؤساء الثلاثة ولقاءات الوفد المرافق، كان التركيز على ملف استجرار الطاقة الكهربائية من الأردن والغاز المصري عبر سوريا، وتفعيل اتفاقيات التعاون في صناعات الأدوية والمواد الغذائية، وتسهيل حركة مرور الشاحنات اللبنانية المصدّرة للخضار والفواكه إلى العالم العربي عبر سوريا والأردن.

في ملف الطاقة، أكد الأردنيون استعدادهم لإنجاز الأمر في أسرع وقت ممكن، وأنهم جاهزون لعقد اتفاقات في شأن استجرار الطاقة الكهربائية. وطالبوا لبنان بتعجيل التوقيع على الاتفاقات اللازمة مع السلطات المصرية للمباشرة بالخطوات التنفيذية لجر الغاز.

وتم، خلال الزيارة، التواصل مع الجانب المصري، والاتفاق على زيارة يقوم بها وزير الطاقة وليد فياض إلى القاهرة مطلع الأسبوع المقبل لتوقيع اتفاقية تجارية حول الغاز، على أن تعد القاهرة في وقت قريب مقترحها بشأن الأسعار، وسط معلومات تفيد بأنها لن تزيد على سعر الكلفة.

وبحسب مضمون المباحثات اللبنانية – الأردنية – المصرية، فإن الجميع يعمل على استغلال الفرصة المتاحة بالموافقة الاستثنائية من جانب البيت الأبيض لمنح لبنان والأردن ومصر إعفاءات من قانون قيصر ما يسمح بالتعاون مع الحكومة السورية لإتمام العملية. وهي خطوة تحتاج إلى محادثات تتعلّق بالتمويل. وفي حال أنجزت اتفاقات القاهرة، سيصار إلى عقد اجتماعات وزارية وفنية بين لبنان والأردن وسوريا على مستوى الوزراء في عمان الأسبوع المقبل.

إجرائياً، تبيّن أن الخلل في وصلة أنبوب الغاز بين نقطة الدبوسية على الحدود مع سوريا ومعمل دير عمار حُدّد في مقطع بمسافة قصيرة جداً، على أن يبدأ فوراً إصلاحها لتكون جاهزة خلال أسابيع، وهي فترة كافية للاتفاق مع البنك الدولي على آلية دعم المشروع. إذ يفترض أن يدفع البنك الدولي قرضاً يكفي نصف حاجة لبنان من الغاز المصري أو من الكهرباء الأردنية، على أن يوفر لبنان بقية المستحقات.

في غضون ذلك، يفترض أن تناقش الحكومة مقترحات لتعديل القوانين الخاصة بالتعاقد بين وزارة الطاقة والشركات المصنعة لمعامل إنتاج الطاقة، وسط عدم ممانعة من رئيس الحكومة لاستخدام جزء من الأموال التي سيحصل عليها لبنان من حصته في صندوق النقد الدولي لشراء معامل.

من جهة أخرى، يعوّل لبنان على تسهيلات من الجانبين السوري والأردني في شأن كلفة انتقال الشاحنات اللبنانية إلى العراق ودول الخليج العربي، لتنشيط عملية التصدير برّاً، وتخفيف أكلاف النقل عبر الجو والبحر. وثمة إشارات نقلها الوفد الأردني إلى وجود فرصة تسمح للبنان بخطوات كبيرة على هذا الصعيد في حال وجود جاهزية لدى المصدرين اللبنانيين.

(الأخبار)

قضية

انتخابات غير المقيمين
هل يحق للمغترب الاقتراع أساساً؟

إلغاء انتخابات المقاعد الستة الموزعة على المغتربين يكاد يكون موضع إجماع بين الكتل النيابية وتسليم لدى جماعات «المجتمع المدني»، الاهتمام حالياً منصبّ على ما إذا كان يحق لهؤلاء المغتربين الاقتراع من اساسه، في لبنان والخارج، أسوة بانتخابات 2018، في ظل اجتهادات قانونية تؤكد عدم جواز ذلك

رلى إبراهيم

قبل تحديد 27 آذار 2022 موعداً لإجراء الانتخابات النيابية، كان التركيز منصبّاً على ما إذا كانت قوى السلطة السياسية ستجري الانتخابات في موعدها. اليوم، بات الهمّ الأساسي للأحزاب السياسية وجماعات «المجتمع المدني» يتمحور حول اقتراع المغتربين. تجري مقاربة الأمر من ناحيتين:

الأولى: استحداث 6 مقاعد للاغتراب تضاف إلى المقاعد الـ128 ليصبح العدد النهائي للنواب 134 نائباً، على أن توزع بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين (موارنة، أرثوذكس، كاثوليك، سنة، شيعة ودروز) وبين القارات الست على ما تنص المادة 112 من قانون الانتخاب 2017/44. ويجري الاقتراع في الخارج على

> **إذا أُلغيت المقاعد الستة لم يعط قانون الانتخاب المغتربين حق الاقتراع للنواب الـ128**

أساس النظام النسبي ودائرة انتخابية واحدة قبل 15 يوماً على الأكثر من الموعد المعيّن للانتخابات في لبنان.

والثانية: حقّ المغتربين بالاقتراع داخل لبنان لانتخاب النواب الـ128 شأنهم شأن غيرهم من اللبنانيين المقيمين. وهو ما حصل فعلياً خلال انتخابات عام 2018 حين جرى الاتفاق بين الكتل النيابية على تعليق العمل بالمادة 112 التي تتعلق بآلية اقتراع المغتربين وملحقاتها، والتوافق على تطبيقها في الدورة الانتخابية التي تلي الدورة الأولى أي في عام 2022. وهنا تبرز الإشكالية الأكبر. فخلال اجتماعات اللجنة النيابية المكلفة درس التعديلات على قانون الانتخاب، لم يبد أي حزب، باستثناء التيار الوطني الحر، حماسة للمقاعد الستة. وبعد اجتماعين للجنة، بات من شبه المحسوم أن الأكثرية لا تريد استحداث مقاعد للاغتراب. وعليه، يفترض بالهيئة العامة لمجلس النواب أن تُقرّ في جلستها المقبلة التي قد تعقد خلال الأسبوع المقبل، التعديلات اللازمة لإلغاء هذه المادة. لكن دون ذلك عقبات، أو بالأحرى اجتهادات قانونية لم تُحسم بعد.

(أرشيف ـ بلال جاويش)

الاغتراب يقترع... لن يقترع

يبدأ المغتربون الراغبون بالاقتراع بتسجيل أسمائهم اليوم في السفارات والقنصليات اللبنانية بحضورهم شخصياً، أو بموجب كتاب موقّع ومثبت وفقاً للأصول، أو بموجب التسجيل الإلكتروني في الموقع المخصص لهم من قبل وزارة الخارجية. تسجيل المغتربين في مدة أقصاها تاريخ 20 تشرين الثاني، لن يحسم مسألة ضمان حقهم في الاقتراع داخل الأراضي اللبنانية. إذ ثمة رأيان يحكمان مصير هؤلاء المقترعين، أولهما أن تعليق العمل بالمادة 112 يقفل تلقائياً كل حق اقتراع اغترابي على قاعدة أن القانون واضح في فصله الحادي عشر المخصص لآلية اقتراع المغتربين. وبالتالي إذا انتفى هذا التخصيص ينتفي كل اقتراع لأي مغترب. وثانيهما يفصل بين الأمرين لأن القانون ينص على اقتراع المغتربين ببند مستقل، والحل الأنسب هنا العودة إلى الحال نفسه كما الدورة الماضية.

الباحث في «الدولية للمعلومات» محمد شمس الدين يرى أن القانون 2017/44 لم يعط اللبنانيين المقيمين في الخارج حق الاقتراع للنواب الـ128، ولا يوجد أي مستند قانوني يجيز لهم بهذا الحقّ. فالمادة الثالثة في نصّ القانون التي تتحدث عن حقّ الاقتراع لكل لبناني أو لبنانية أكمل السن المحددة في الدستور سواء أكان مقيماً أم غير مقيم على الأراضي اللبنانية، هي مادة ملحقة بمواد الفصل 11 التي تسهب في شرح آلية اقتراع غير المقيمين على الأراضي اللبنانية. وتحدد المادة 118 الاقتراع في الخارج على أساس النظام النسبي ودائرة انتخابية واحدة بما يؤدي إلى انتخاب نواب المقاعد الستة كما نصت المادة 122. وبحسب شمس الدين، فإن الطريقة التي اقترع بها المغتربون في الانتخابات الأخيرة خاطئة، خصوصاً أن القانون الحالي الغى قانون الـ2008 الذي أعطى غير المقيمين حق الاقتراع في لبنان في الدورة التي تلي دورة 2009، إلا أن ذلك لم ينفّذ لأنه تم التمديد للمجلس النيابي مرتين قبل إقرار قانون انتخاب جديد. وعليه، «لا سند قانونياً يمنح غير المقيمين حقّ الاقتراع في لبنان سوى في حال إضفاء تعديلات على القانون تعطيهم هذا الحق».

أما وزير الداخلية السابق زياد بارود، فيشير إلى أنه يؤيد تعليق وإلغاء المقاعد الستة المستحدثة في الخارج لأنها «تقليص للتمثيل وحصر تأثير المغتربين بـ 6 مقاعد من أصل 134». وعن الجدل القائم حول حق غير المقيم في الاقتراع من عدمه، يلفت بارود إلى أن «المادة 3 تعطي الحق للمغتربين في الاقتراع ويمكن الاستناد إليها كمادة وحيدة في القانون. ولا مشكلة في ضمان هذا الحق إلا إذا أُريد تسييس الموضوع». فالدراسات تؤكد هجرة آلاف اللبنانيين في العامين الأخيرين، و«غالبية هؤلاء غاضبون ومستاؤون من السلطة الحاكمة ويريدون التعبير عن رأيهم في الصناديق، وهو ما من شأنه التأثير في نتيجة الانتخابات».

لا مساواة في حق الاقتراع

ما سبق يدخل في الشق القانوني البحت المتعلق بأصول النص، لكن مع طرح اقتراع المغتربين، تبرز مشكلة أساسية تتعلق بالمساواة ترشيحاً وانتخاباً. فهناك عدد من الناخبين غير المقيمين لن يتمكنوا من الاقتراع أو التنافس انتخابياً إذا ما أُبقي على المقاعد الستة لأنهم ينتمون إلى حزب الله أو يؤيدونه، لكنهم يقيمون في دول تدرج الاقتراع على قوائم الإرهاب وتحدّ من نشاط أنصاره وتهددهم، ما يعني عدم قدرة الحزب على اعتماد مرشحين أو القيام بحملات انتخابية شأنه شأن الأحزاب الأخرى، ما يمس بالعدالة الانتخابية. ويقول النائب علي فياض في هذا السياق إن هذا النقاش جرى تداوله داخل اللجنة النيابية، «فكل عملية انتخاب تستند إلى مبدأ لا تستقيم من دونه اسمه تكافؤ الفرص، وهو غير متوافر اليوم لناحية حظر حزب الله في بعض الدول وممارسة التضييق عليه في دول أخرى، مما يجعل من عملية الانتخاب مشوبة بعيب جوهري».

لكن، ألا ينطبق الأمر نفسه على انتخابات 2018 التي شارك فيها المغتربون؟ «يومها تجاوزنا الاعتبارات المانعة بعد إصرار الكتل المسيحية على الموضوع، فضلاً عن أن الوضع ازداد تعقيداً خلال 4 سنوات. فعلى سبيل المثال أصدر مجلس النواب الألماني أخيراً قراراً بحظر أي نشاط لحزب الله، علماً أن قسماً كبيراً من أبناء الجالية الكبيرة في ألمانيا مؤيد، بالتالي سيؤثر هذا الوضع المستجد في سلوك الناخبين». أضف إلى ذلك أن الأمر لم يعد حكراً على الحزب فقط، بل «بدأ موضوع العقوبات يتوسع وبطال حلفاء سيتأثرون هم أيضاً بالتطبيق عليهم وعلى مؤيديهم وعلى الحملات الانتخابية». ويفترض أن تُطرح هذه المشكلة في جلسة الهيئة العامة لاتخاذ قرار بشأنها.

يبقى أن حُلم البطاقة الممغنطة والميغاسنتر لتمكين كل ناخب من الاقتراع في مكان سكنه، صعب المنال، وقد تركت اللجنة النيابية للحكومة أن تُقدّر إمكاناتها مع الأخذ في الاعتبار المهل القانونية، وإن يكن التوجه العام هو تعليق العمل بالبطاقة والميغاسنتر اللذين يحتاجان إلى مراسيم لإعتمادهما. والخلاصة عودة إلى ظروف انتخابات عام 2018؛

توزّع أصوات غير المقيمين في انتخابات 2018

حزب القوات اللبنانية	8,568 صوتاً
التيار الوطني الحر	8,206 صوتاً
حركة أمل	4,731 صوتاً
حزب الله	4,273 صوتاً
تيار المستقبل	3,210 صوتاً
«المجتمع المدني»	2,379 صوتاً
الحزب التقدمي	الاشتراكي 2,226 صوتاً
جمعية المشاريع	1,324 صوتاً
تيار المردة	1,120 صوتاً
حزب الكتائب	1,086 صوتاً
ميشال معوض	867 صوتاً
حزب الطاشناق	745 صوتاً
الحزب السوري القومي الاجتماعي	562 صوتاً
تيار العزم	398 صوتاً
النائب فؤاد مخزومي	259 صوتاً
النائب نعمة إفرام	169 صوتاً
الكتلة الشعبية (ميريام سكاف)	102 صوت
النائب سيزار معلوف	104 أصوات
النائب ميشال الضاهر	98 صوتاً
الجماعة الإسلامية	63 صوتاً

10 آلاف محرومون من التصويت

معضلة جديدة تُضاف إلى المشكلات التي تعترض قانون الانتخاب تتعلّق بتقديم موعد الانتخابات إلى 27 آذار 2022. فوفق المادة 35، تُجمّد القائمة الانتخابية في الثلاثين من آذار من كل سنة وتبقى نافذة حتى الثلاثين من آذار من السنة التي تليها. ما يعني أن إجراء الانتخابات في 27 آذار، أي قبل 3 أيام من موعد إصدار لوائح الشطب الجديدة لإضافتها على القوائم الانتخابية، سيجري على أساس لوائح الشطب الصادرة في 30 آذار 2021. وهو ما سيؤدي إلى حرمان نحو 10 آلاف لبناني من حق الاقتراع عقب بلوغهم السنّ القانونية. وحلّ هذه المشكلة، بحسب الخبراء، يكون إما بتعديل القانون وتبديل تاريخ تجميد القوائم، أو بتحديد موعد آخر لانتخابات بعد انقضاء 30 آذار. ويرى البعض أن تاريخ 8 أيار هو الأنسب إذ يصادف بين انتهاء شهر رمضان وقبل انتهاء ولاية المجلس النيابي في 21 أيار. وعليه، يبحث المسؤولون احتمال اعتماد هذا التاريخ بدل 27 آذار.

تقرير

محكّ الانتخابات البلدية بين القوى السياسية والمجتمع المدني

يمر الكلام عن تأجيل الانتخابات البلدية بين إهمال مقصود من القوى السياسية، وحسابات ضيقة من مجتمع مدني كان يفترض أن يخوض حملة ضغط لإجرائها، في موازاة حملة النقابات والمقاعد النيابية

هيام القصيفي

من أكثر ما تفتّق عنه عقل بعض اللبنانيين نتيجة أزمة المحروقات، أن بعض أصحاب المحطات الكبيرة بدأوا يعدّون العدة للترشح إلى الانتخابات البلدية. وبعضهم تضاعف طموحه في الأسابيع الأخيرة، ليباشر حملته الانتخابية لرئاسة البلدية، حتى لو لم يكن من «العائلات الكبرى» التي تعتبر أنها وحدها يحق لها الترشح لهذا المنصب.

أخبار مرشحي المجالس البلدية والاختيارية في الأشهر الأخيرة أكثر من أن تحصى، فكما أن المال الانتخابي النيابي صار عنصراً أساسياً في حملات المرشحين للنيابة بسبب ارتفاع سعر الدولار، واستخدام النفوذ لتأمين المازوت والبنزين، فإن مرشحين للمختارة أو للبلدية باتوا يقودون حملاتهم، حتى وهم خارج لبنان، ومعظم الطامحين يعملون في الخارج في دول عربية أو أفريقية، (رغم أن القانون يمنع وجودهم بشكل متواصل في الخارج) على تأمين الخدمات للقرى في الشتاء عبر تقديم المازوت والمساعدات الغذائية والمنح المدرسية، مستفيدين من فارق العملة بين لبنان وحيث يعملون. فضلاً عن أن الموجودين في لبنان باتوا يستخدمون أزمة البنزين والمازوت والموتورات منصّة خدمات لتجييش قاعدتهم. وهذه القاعدة، بحسب قانون البلديات، لا تزال فقط من أبناء البلدة أو المدينة وليس سكانها، بخلاف ما هي الحال عليه في كثير من دول العالم، حيث الانتخابات البلدية تتم بحسب الإقامة، فيما التشريعية تتم بحسب مكان الانتماء المحلي. رغم أن التطور الديمغرافي وحركة الانتقال والسكن داخل المدن والبلدات كبيرة في لبنان، إلا أن ملامح طروحات من هذا النوع رغم أهميتها لا تزال مرفوضة. علماً أن المقيمين يدفعون ضرائبهم البلدية حيث مكان سكنهم لا سجلاتهم، وبعض المرشحين اليوم لا يتعاملون معهم على المستوى ذاته من الخدمات باعتبار أنهم غير ناخبين ولا يؤثرون في حصيلة العملية الانتخابية.

بقدر ما تشكّل الانتخابات النيابية هَمّاً للقوى السياسية بين الضغوط لإجرائها أو تأجيلها، فإن الانتخابات البلدية تمثل بالنسبة إلى المرشحين والعائلات هاجساً مضاعفاً بعد الكلام عن تأجيلها في ظل بقاء رؤساء بلديات في مقاعدهم رغم الخلافات وانفراط عقد مجالس بلدية واختيارية بالجملة، وتأجيل الانتخابات البلدية «الفرعية»، وتضاعف المشكلات البنيوية في المدن والبلدات. ومع تحسب القوى السياسية لتأثيرات الانتخابات البلدية على النيابية، وعلى عكس ما كان لوّح به رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في قصر بعبدا بعد تأليف الحكومة، فإن إجراء الانتخابات النيابية والبلدية سوياً، مع أنه عملي وسهل لوجستياً، لا يصبّ في صالح الأحزاب والسلطة بشكل عام. فهي تريد الاستثمار في هذه الانتخابات، بعد تفرغها من النيابية. ولا تريد حكماً إجراءها مبكراً كي لا ترث مشكلاتها وانعكاساتها السلبية العائلات لأنها تقليدياً انتخابات عائلية. وهنا يمكن الالتفاف إلى إحدى المفارقات البارزة في المشهد الانتخابي.

فإذا كانت للقوى السياسية مصلحة في تأجيل الانتخابات البلدية أو حتى عدم إجرائها، فإن مجموعات «المجتمع المدني» التي تضغط وتستجلب مساعدات مالية كبيرة، وكبيرة جداً، من أطراف محلية وخارجية لتمويل حملاتها الانتخابية واللوحات الإعلانية، شاهدة على ذلك والحبل على الجرار، لم تتحرك مطلقاً للضغط لإجراء الانتخابات البلدية، أو حتى لتحديد موعد مبدئي لها. إذ إن من المحتمل ألّا تُجرى إذا تم إرجاء الانتخابات النيابية، أو بسبب ما قد تسفر عنه نتائج هذه الانتخابات ومناحاها السياسي. مع أن هذه الانتخابات شكلت بعد الحرب قاعدة أساسية لتحريك المجموعات الشبابية لتقديم نماذج مختلفة عن المسارات التقليدية لمفهوم العمل البلدي. وهو ما ساهم في إطلاق ورشة هذه الانتخابات للمرة الأولى، بعد الحرب عام 1998، علماً أن آخر انتخابات بلدية جرت في لبنان قبل الحرب كانت عام 1963. والأحزاب المعارضة، والمسيحية منها تحديداً، كانت أول من دعا وشارك بكثافة في هذه الانتخابات التي عُدّت حينها باكورة دخولهم العمل السياسي المباشر من باب البلديات، خلال الوجود السوري. لذا كيف يمكن النظر إلى «الحروب» التي خيضت من أجل مقاعد نقابية، وتسجيل فوز في فروعها ومجالسها وقيادتها، وتحويلها انتصاراً ساحقاً على السلطة السياسية، ولا تتحرك هذه المجموعات للضغط من أجل إجراء انتخابات بلدية. فيما تزخر بيانات المجتمع المدني بخطب عن بديهيات إنمائية هي في صلب العمل البلدي في المدن الكبيرة والبلدات. فهذه المجموعات التي انطلقت بقوة بعد 17 تشرين واتخذت من عناوين جذابة شعارات لها، يفترض أن تولي العمل

> **تريد القوى السياسية الاستثمار في الانتخابات البلدية بعد تفرغها من النيابية**

الإنمائي والبلدي الأولوية، وأن تعمل على تركيز اهتمامها عليه لما له من تأثيرات محلية أساسية، قبل أن تكون قاعدة للانطلاق منها إلى السياسة. لكن مشهد «المجتمع المدني» الحالي بات يشبه ماكينات السلطة والأحزاب في خوض غمار السياسة من باب المجلس النيابي، وكل الشعارات الإنمائية تبدو فارغة أمام تجاهل استحقاق يوازي بأهميته الانتخابات النيابية. رغم أن المجتمع الدولي، الغربي تحديداً، الذي يضغط ويساهم في تمويل وتعزيز خيارات «المجتمع المدني»، يعرف من تجاربه الخاصة معنى العمل البلدي وأهميته حتى في الإطار السياسي. لكن الاستثمار في المعركة النيابية يبدو اليوم أكثر حاجة وضرورة، ما يجعل القوى السياسية وأكثرية المجتمع المدني على المستوى نفسه.

قضية اليوم

الحكومة الجديدة تنال الهديّة الأولى: رأي قضائيّ غبّ الطلب!

«الشورى» ينقلب على نفسه: التفتيش المركزيّ يدير البطاقة التمويليّة

ببساطة شديدة، أصدر مجلس شورى الدولة رأياً استشارياً يخالف رأيين سبق أن أصدرهما في ما يتعلق بآلية تنفيذ قانون البطاقة التمويلية. مشروع القرار المُحوّل إلى المجلس يصر على تولّي التفتيش المركزي مهمة إدارة منصة التسجيل الخاصة بالبطاقة. ورغم خضوع القرار لتعديلات عدة أيام الحكومة السابقة والحكومة الحالية، إلا أن هذا الدور ظل عصياً على المسّ. وحده مجلس شورى الدولة وقف بالمرصاد، في الرأي الصادر في التاسع من أيلول، وفي الرأي الصادر في 21 أيلول، معتبراً أنه لا يجوز لهيئة رقابية أن تتولى مسؤولية تنفيذية. لكنّ رئيس المجلس قرّر الاستسلام في 28 أيلول، فأصدر رأياً يكرس المخالفة التي سبق أن اعترض عليها بنفسه!

إيلي الفرزلي

خلال شهر واحد أصدر مجلس شورى الدولة ثلاثة آراء استشارية تتعلق بتحديد آلية تنفيذ قانون البطاقة التمويلية. في الرأيين الأوّليْن كان المجلس منسجماً مع نفسه، فكان الرأيان متطابقيْن في الإشارة إلى المخالفات التي تعتري القرار، لكنّه في الرأي الثالث قرّر الانقلاب على القانون الذي أفتى بوجوب احترامه من دون أن يتكلف عناء تبرير انقلابه.

في الرأي الأول، الصادر في 9 أيلول، أكدت الغرفة الإدارية برئاسة القاضي طلال بيضون وعضوية المستشارين سميح مدّاح وفاطمة الصايغ أنه لا يجوز أن يتولى التفتيش المركزي إدارة المنصة الخاصة بالبطاقة، انطلاقاً من أن «إنشاء منصة كهذه يندرج في إطار الأعمال التنفيذية التي تتولاها الأجهزة الإدارية التنفيذية في وزارات الدولة، فيما عنها قانوناً، ويُفترض إعمال المادة القانونية وإصدار قرار مشترك من اللجنة».

> رئيس مجلس الشورى يُصدر رأيين متناقضين خلال اسبوع واحد!

التفتيش المركزي يقوم بمهمة الرقابة على أعمال هذه الإدارات في معرض إنشائها منصات كهذه وقيامها بمهامها التنفيذية بصورة عامة». وعليه، رأت الغرفة، حينها، أنه «لا يصح، في أي حال من الأحوال، أن يجمع هذا التفتيش، ودونما نص تشريعي، بين مهامّ التنفيذ والرقابة والإشراف على التنفيذ». كما اعتبرت أن «مشروع الآلية يفتقر إلى بيان السند القانوني الذي ارتكز عليه إسناد إنشاء بوابة إلكترونية إلى شركة Siren associates (تُدير منصة Impact وكُلّفت إنشاء منصة البطاقة التمويلية قبل توقيع أيّ عقد معها)».

في ذلك الرأي الاستشاري لم تتوقف اعتراضات الغرفة عند دور التفتيش المركزي، بل تناولت أيضاً مخالفة المشروع، المحوّل من قبل وزير الشؤون الاجتماعية السابق رمزي مشرفية، للمادة الخامسة من قانون البطاقة التمويلية. فتلك المادة تشير بوضوح إلى أن المعايير والية تطبيق المشروع توضع بقرار مُشترك من قبل لجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ووزراء المالية والشؤون الاجتماعية والاقتصاد، وبالتالي فإن «تحديد الية التطبيق بموجب مرسوم يخالف قواعد الصلاحية المنصوص عليها في المادة المذكورة، بغضّ النظر عن رأي «الشورى». وبعد تعديلات وجدت اللجنة الجديدة أن القرار يحتاج إليها، عاد وزير الشؤون الاجتماعية الحالي فارسل المشروع المعدّل، في 20 أيلول، إلى مجلس الشورى، طالباً رأيه الاستشاري. ولأنه لم يتم الأخذ بالملاحظات السابقة، جاء الرأي، الصادر في 21 أيلول، عن الغرفة الإدارية التي ترأّسها، هذه المرة، رئيس المجلس فادي الياس (بسبب غياب القاضي المناوب يوسف نصر، بداعي الإصابة بكورونا) وعضوية المستشارين وليد جابر وباتريسيا فارس، ليكرر ما ورد في الرأي الأول.

غداً القرار هدية من «الشورى» للحكومة (مروان بو حيدر)

فاكد «وجوب الفصل بين الأجهزة التي تقوم بالمهامّ التنفيذية وتلك التي تقوم بالمهامّ الرقابية». وأضاف: «تطبيقاً للنصوص القانونية الصريحة التي تُحدّد طبيعة مهامّ التفتيش المركزي يقتضي توزيع الصلاحيات في ما خصّ تطبيق أحكام القانون 2021/230 على هذا الأساس، بحيث يتولى التفتيش المركزي الإشراف على أعمال أجهزة إدارية أخرى، غير محددة، في مشروع القرار المقترح، تتولى هي مهمة اتخاذ القرارات المتعلقة لتنفيذ برنامج البطاقة التمويلية، بما فيها أعمال تشغيل برنامج البطاقة التمويلية بعد ذلك، صارت الحكومة، أو بشكل أدقّ اللجنة الوزارية، أمام رأي ثانٍ يؤكد عدم جواز إدارة المنصة من قبلَ التفتيش المركزي. وعليه، كان يفترض الأخذ بملاحظات «الشورى» وإصدار القرار بما يتناسب معها، لكنّ ذلك لم يحصل. فقد أجرى وزير الشؤون الاجتماعية عدداً من التعديلات من دون الأخذ برأي «الشورى». وبالتالي، ربطاً بالرأيين السابقيْن، فإن مصير المشروع، في حال أُرسل إلى «الشورى»، كان معروفاً سلفاً. لكن نتيجة إصرار الحكومتيْن السابقة والحالية على مخالفة القانون وإلصاق مهمة تنفيذية بالتفتيش المركزي، كان الخيار بعرض الأمر على الحكومة التي يحق لها تخطي الرأي الاستشاري. علماً أن منصة Impact كانت أثارت شكوكاً عديدة حول شأن مدى أمانها. وقد صدرت، أكثر من مرة، تحذيرات أمنية من استضافة البيانات على خادم أجنبي مشبوه. كما جرى التحذير أيضاً من أن تمويل هذه النشاطات يتم عبر منظمات غير حكومية وسفارة بريطانيا (القرار الخاص بالبطاقة التمويلية يشير إلى استضافة المنصة على خوادم تابعة لأوجيرو).

لكن قبل أن يتم طرح الأمر على مجلس الوزراء، أرسل الوزير الحجار مشروع القرار المعدّل للمرة الثالثة إلى مجلس الشورى، واثقاً هذه المرة أنه سيمر، بالرغم من أن التعديلات لم تأخذ بملاحظات «الشورى». فحافظت المادة المتعلقة بالتفتيش المركزي، على دوره في الإشراف والرقابة على الشركة المتخصصة بإنشاء وتشغيل البوابة الإلكترونية للبطاقة التمويلية. لكنّ الوزير قام بتعديل شكلي على الفقرة التي تشير إلى قيام التفتيش «بالرقابة اللازمة لإدارة البرنامج وفق المعايير التنفيذية المحددة من اللجنة»، لتصبح «القيام بالرقابة اللازمة على عمل الإدارات واللجان المتفرّعة التي تتولى تنفيذ برنامج البطاقة التمويلية...». كما لم تسحب المادة المتعلقة باستضافة برنامج الأسر الأكثر فقراً على المنصة نفسها. لكن مع ذلك، وفيما كان يفترض أن يكون القاضي يوسف نصر هو الذي يتولى رئاسة الغرفة التي ستعرض مشروع القرار الجديد، تولى رئيس الشورى المهمة، وعقد اجتماعاً للغرفة التي ضمّت المستشارين كارل عيراني ورياض عويدات، في 28 أيلول (في اليوم الذي وصل كتاب وزير الشؤون إلى المجلس)، فتغاضى كلياً عن كل الملاحظات التي سبق أن أدلى بها المجلس مرتيْن، لا في ما خص دور التفتيش المركزي (المادة 16) ولا في ما خص وجوب فصل برنامج الأسر الأكثر فقراً عن برنامج البطاقة التمويلية (المادة 18). فقط، أبدت الغرفة بعض الملاحظات الشكلية، معلنة الموافقة على مشروع القرار في حال الأخذ بها، ومنها على سبيل المثال: إضافة كلمة «قانونية» إلى جانب كلمة «الأصول»، أو استبدال عبارة «تنظم اللجنة» بعبارة «تضع اللجنة» أو استبدال كلمة «اللجنة» (خطأ مطبعي) بكلمة «اللجنة»...!

وحماية المعلومات المتعلقة بها، وتكون مرتبطة باللجنة التي أنشأها القانون وأناط بها صلاحيات تنفيذ أحكامه».

إضافة إلى مسألة البطاقة التمويلية، دعا «الشورى» إلى شطب ما يتعلق بالبرنامج الطارئ لشبكات الأمان الاجتماعي، لأن المادة الثامنة عشرة من القرار تنص على استخدام منصة التسجيل نفسها لاستهداف الأسر التي قد تستفيد من البرنامج، من دون أن يتم تحديد طبيعة هذا البرنامج ومصادر تمويله ومدى ارتباطه ببرنامج البطاقة التمويلية.

تقرير

طلاب الجامعات الروسية: «سماسرة» يتلاعبون بالأقساط

فاتن الحاج

لا يعرف أهالي الطلاب اللبنانيين في بعض الجامعات الحكومية الروسية ما هي القيمة الحقيقية لأقساط أبنائهم. لا أثر لهذه الأقساط على المواقع الإلكترونية الرسمية للجامعات. الرقم يتبلغه الأهالي بواسطة «شركة خاصة» أو «سمسار» يدخل وسيطاً بين الطلاب وإدارة الجامعة ويحصر العلاقة به، ويرافقهم مالياً وإدارياً طيلة الرحلة الدراسية من خلال الاهتمام بكل المعاملات وتوفير المستندات التي يحتاجون إليها.

استغلال «السماسرة» للطلاب مالياً يبدأ منذ اللحظة التي تطأ فيها أقدامهم المكتب المعتمد في لبنان (لهذه المكاتب فروع مشابهة في مصر واليمن وبعض الدول العربية الأخرى)، لتسهيل وصولهم إلى الأراضي الروسية ولا ينتهي حتى التخرج. بداية، يفرض صاحب المكتب سلفاً نحو 2300 دولار، ثمناً للفيزا ولرسوم تعديل الشهادة ومتابعة شؤون الطلاب لسنة كاملة. ويكون للمكتب فرع داخل الجامعة، بالاتفاق مع إدارتها، يسمى مكتب شؤون الطلاب الأجانب، يملك «الصلاحية الحصرية» للتعامل في كافة الشؤون المالية والرسمية الخاصة بالطالب، من دون وضع الطالب وأهله في تفاصيل المتابعة. إذ «يجري الاتفاق على القسط الجامعي في جو من السرية التامة بين الجامعة والمكتب، ويمكن أن يبلغ الأخير الأهل بأن قيمة القسط السنوي تساوي 4000 دولار أميركي، فيما قيمته الحقيقية يمكن أن تكون 2000 دولار، وبدلاً من أن يحوّل المبلغ إلى حساب الجامعة مباشرة، يحوّل إلى حساب مدير المكتب وتقتطع منه الجامعة بعد ذلك المبالغ المتفق عليها»، على ما يؤكد رئيس جمعية أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج سامي حمية. وبما أن الطالب الجديد لا يتقن اللغة الروسية، «يستغلّه السمسار، ويتقاضى منه عمولة في كل الخطوات الأولى التي يخطوها على الأرض الروسية من استئجار السكن وشراء الطعام وبطاقة التلفون وفي كل المعاملات التي يحتاجها».

عندما يتقدم الطالب بطلب لنيل الفيزا، يتصل صاحب المكتب الموجود في روسيا بأحد الموظفين في القنصلية الروسية في بيروت لفرض 20 دولاراً على كل طلب تحت عنوان «ملء طلب تعريف» من دون إعطاء إيصال رسمي، «ويمكن المكتب أن يحجز إفادات أو أي مستندات رسمية إذا لم يدفع ولي الأمر المبالغ المطلوبة».

بحسب حمية، تنشط هذه «التجارة» خصوصاً في الجامعات الضعيفة المستوى التي تعتمد على السماسرة لاستقطاب الطلاب. واتهم هؤلاء بـ«مد أيديهم إلى نحو 120 منحة دراسية مجانية قدمتها الدولة الروسية ويعملون على بيعها بقيمة 25 ألف دولار للمنحة»، ودعا الحكومة الروسية، عبر سفارتها في لبنان، إلى فتح تحقيق عبر الأجهزة الروسية واللبنانية في هذا الملف مع أصحاب المكاتب وسؤال الطلاب الممنوحين عن

> السماسرة باعوا 120 منحة جامعية روسية مجانية للطلاب اللبنانيين

طريقة حصولهم على المنح»، مشيراً إلى أن الجمعية تحركت منذ سنة ونصف سنة وأرسلت، عبر السفارة، رسائل إلى الحكومة الروسية تشرح فيها أوضاع الطلاب، كما كان ملف السماسرة موضع بحث في لقاء جمع، أخيراً، جمعية أهالي الطلاب مع السفير الروسي في بيروت الكسندر روداكوف.

حمية تمنى لو أن المنح قدمت للطلاب الذين أصبحوا في منتصف طريقهم التعليمية، خصوصاً أن الجامعات الروسية هددت الطلاب بالفصل إذا لم يدفعوا كامل الأقساط.

الدولار الطالبي

على صعيد آخر، تتابع الجمعية مسار تجديد مفعول قانون الدولار الطالبي للعام الدراسي 2021 - 2022. ولفت حمية إلى أن مفعول القانون لا ينتهي إلا عندما ينال كل طالب الـ 10 آلاف دولار كاملة وفق سعر الصرف الرسمي (1515 ليرة مقابل الدولار)، وهذا ما لم يحصل حتى الآن. هذه المرة، وضعت الجمعية في القانون بنداً جزائياً للمصارف إذا تخلفت عن تطبيق القانون، «وسنحمل في الفترة المقبلة مسؤولية مراقبة تنفيذه بالدرجة الأولى للنواب، وسنسائلهم عن مصير الـ 230 مليون دولار التي قال حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إنها حولت إلى الطلاب من دون وضع بيانات مجدولة بالأسماء، فيما الطلاب المستحقون الذين أقر القانون من أجلهم لم يحصلوا على حقهم كاملاً بعد، وكثيرون منهم خسروا مقاعدهم الدراسية». وعلى خط موازٍ، يستأنف أهالي الطلاب الدعاوى التي كانوا رفعوها قبل إضراب المحامين.

تقرير

موظفو «بيروت الحكومي» في «العهد الجديد»: بدلات «ترفيه» عن العمل الإضافي!

راجانا حميّة

استنفد موظفو مستشفى رفيق الحريري الجامعي كل السبل للوصول إلى تسوية عادلة مع إدارتهم. بكل الطرق، حاول هؤلاء إيجاد صيغة مع المعنيين في الإدارة لتحصيل حقوقهم باقل الأكلاف الممكنة وحلحلة الملفات العالقة منذ أيام المدير السابق الوزير الحالي فراس الأبيض وصولاً إلى «العهد» الحالي في المستشفى، قبل أن يعلنوا أمس إضراباً مفتوحاً عن العمل والامتناع عن تقديم الخدمات الخارجية. وهو إضراب لم يأت بلا سوابق ولم يكن وليد خبر سرّب من الإدارة نقضت فيه اتفاقاً سابقاً بتعويض الموظفين والفنيين بدل أتعاب عن ساعات إضافية قاموا بها، وإنما أتى نتيجة تراكمات «عمرها من عمر سلسلة الرتب والرواتب»، على ما يقول أحد الموظفين.

يرجع موظفو المستشفى الحكومي أربع سنوات إلى الوراء، وتحديداً إلى آب 2017 مع إقرار سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام. يومها، رفضت إدارة المستشفى تنفيذ القرار بحجة انتظار صدور المرسوم، وبقيت على موقفها الرافض لثمانية وثلاثين شهراً قبل أن تقرر إعطاءها للموظفين... ولكن بتوصيف مختلف. إذ صرفتها لهم كـ«سلف مالية»، في محاولة للالتفاف على حقوقهم والقانون. ضربت الإدارة بذلك عصفورين بحجر واحد، فمن جهة سمح لها هذا التخايل بالهروب من تسديد «البدلات» للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومن جهة أخرى تضمن أن «أي تقديمات أو محفزات جديدة ستوضع على أساس راتب مجتزأ»، على ما يقول الموظفون المعترضون.

وفي تتمة سيرة سلسلة الرتب والرواتب، ثمة بند عالق بين الإدارة والموظفين، يتعلق بساعات العمل المنصوص عليها في السلسلة وساعات العمل المفروضة على الموظفين. ففيما حدد قانون السلسلة ساعات العمل بـ35 ساعة، لا يزال الموظفون في المستشفى يعملون بنظام ساعات أسبوعي بمعدل 44 ساعة، فيما يداوم الفنيون بمعدل 40 ساعة أسبوعياً. وبعد أخذ ورد ونقاشات، اتخذ المدير العام السابق فراس الأبيض قراراً بالتوافق مع لجنة الموظفين في المستشفى بإعطاء بدلات مالية عن الساعات الإضافية، وهي بحسب لجنة الموظفين توازي «63 يوم عمل للموظفين و45 يوماً للفنيين».

انتهى «عهد الأبيض»، وانتقلت الإدارة إلى وحيدة غلايييني. حاول الموظفون اختبار النوايا وما إذا كان الاتفاق لا يزال قائماً «وقد جاء الرد بالإيجاب». لكن، ومن خارج التوقعات، سرّب قبل أيام خبر من دائرة شؤون الموظفين بأن «الإدارة لن تتمكن من دفع بدلات مادية لقاء أيام العمل الإضافية، وإنما ستعمل على منحها كإجازات للموظفين والفنيين»، إضافة إلى تأخير الراتب الإضافي الذي أقره مجلس الوزراء للموظفين في المستشفيات. إذ كان من المفترض أن يتقاضوا نصفه أمس، فيما النصف الآخر الشهر الجاري. هكذا، ومن دون تبرير تلك الخطوة، قررت الإدارة في ظل الأزمة المالية التي يعاني منها الموظفون حرمانهم من أبسط حقوقهم ومنحهم بدلات «ترفيه». وقد اعتبر الموظفون هذه الخطوة كافية لإعلان الإضراب

> لم تدفع الإدارة الراتب الإضافي الذي أقره مجلس الوزراء لموظفي المستشفيات

وتثبيت مطالبهم الثلاثة: ضم سلسلة الرتب والرواتب إلى رواتبهم والعودة إلى نص الاتفاق ومنحهم التقديمات والمحفزات على أساس الراتب المعدّل، إضافة إلى منحهم الراتب الذي كان قد قرره مجلس الوزراء أو في أحسن الأحوال منحهم مساعدات إلى حين التوصل لحلول نهائية.

لكن، ما يعتبره الموظفون من البديهيات اليوم في ظل ظروف عمل ضاغطة وأزمة مالية خانقة تدبر لهُ إدارة «الحريري» الظهر، متذرعة في كل مرة بالتعثر المالي، بحسب مصادر الإدارة. لكن، هل يجوز السؤال هنا عمن يتسبّب بذلك التعثّر؟

(هيثم الموسوي)

بريميرليغ

من «شبح» الهبوط إلى الستّة الكبار
برايتون يكتب التاريخ

يستقبل نادي برايتون الإنكليزي غداً نظيره ارسنال في الجولة السابعة من «البريميرليغ». (19:30 بتوقيت بيروت). مباراةٌ صعبة ينتظرها «الغانرز» نظراً للتطور الهائل لبرايتون هذا الموسم تحت قيادة المدرب غراهام بوتر الذي جعل من منظومته قوّة لا يستهان بها في إنكلترا

حسين فحص

يحتل برايتون المركز السادس في الدوري الإنكليزي الممتاز برصيد 13 نقطة، مبتعداً بنقطة واحدة عن المتصدر ليفربول لبقدم بذلك انطلاقةً مثاليةً مقارنةً بالموسم الماضي الذي أنهاه في المركز السادس عشر (استغرق الأمر 19 مباراة للوصول إلى 12 نقطة حينها). فريق المدرب غراهام بوتر هو المفاجأة حتى الآن في البريميرليغ حيث حقق أربعة انتصارات، تعادل وخسارة واحدة في ست مباريات، لينافس بذلك على مقاعد القمة بعد خوضه معارك الهبوط في الموسم الماضي. لم تكن الطريق معبّدة أمام التألق والبروز، نظراً لمرور الفريق بالعديد من المحطات قبل وصوله إلى ما هو عليه اليوم. صعد برايتون إلى البريميرليغ عام 2017 بعد أن أمضى أربعة مواسم في الدوري الممتاز بين عامي 1979 و 1983. هذا هو الموسم التاسع للفريق في أعلى دوري في إنكلترا والخامس له على التوالي في البريميرليغ.

تأهل الفريق إلى «التشامبيون شيب» (دوري الدرجة الأولى في إنكلترا، أي قبل الدوري الممتاز) عام 2011 تحت إدارة المدرب الأسبق غوس بوييت، ثم تولى المدرب كريس هيوتون قيادة برايتون عام 2014 بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى من الهبوط. في الموسم التالي، قاد هيوتون الفريق إلى المركز الثالث، لكنه لم يتمكن من الصعود إلى الدوري الممتاز بعد خسارته أمام شيفيلد ويندزاي في نصف النهائي. بعدها بموسم، تمت ترقية برايتون تلقائياً إلى دوري الأضواء وظلّ هيوتون لموسمين متتاليين على رأس الإدارة الفنية للفريق وصل خلالهما إلى نصف نهائي كاس الاتحاد الإنكليزي كإنجاز تاريخي للنادي، ثم اتخذت الإدارة القرار الصعب بإقالة هيوتون إثر تردي النتائج واستبدلته بغراهام بوتر، المدرب الإنكليزي الذي صنع اسمه مع فريق أوسترسندز في السويد.

تغيرت الأمور مع بوتر. يعكس ذلك تجديد الإدارة عقد المدرب الجديد حتى عام 2025 وذلك بعد ستة أشهر فقط من خلافته لكريس هيوتون عام 2019. كانت الإدارة منبهرة من رد الفعل السريع للفريق تحت قيادة بوتر، فارتأت بتجديد عقده أفضل مكافأة تحفيزية ممكنة.

تحسّنَ الفريق بشكلٍ ملحوظ في الموسم الماضي، أقلّه على صعيد الأداء، وأعطى العديد من المؤشرات حول نجاح مرتقب في المستقبل القريب. فعلى رغم احتلاله المركز السادس عشر في جدول الترتيب العام، مثّلت المنظومة اختباراً صعباً للعديد من فرق النخبة، غير أن عدم استغلال الفرص أمام المرمى ضيّع الكثير من النقاط على الفريق. تجدر الإشارة إلى بلوغ معدل استحواذ برايتون في مباريات الموسم الماضي 51 في المئة، وهو أمر نادر بالنسبة للفرق القريبة من القاع.

تطور برايتون هذا الموسم ليصبح معروفاً من الناحية الإحصائية بأنه أحد أفضل الفرق في الدوري.

> يمتاز برايتون بقدرته على الاستحواذ على الكرة والضغط على الخصوم

تقدّم المنظومة كرة قدم جذّابة للمشاهدة في حالة الفوز أو الخسارة حتى، وذلك بفضل المدرب غراهام بوتر. تجلّت عبقرية بوتر عند استقدامه لاعبين من فرق «مغمورة»، عمل على تطويرهم والاستفادة من مواهبهم. وعلى مدار العامين الماضيين، قام بوتر بإعادة هيكلة المنظومة ليبقى فقط شين دافي، لويس دونك وسولي مارش من الفريق الذي تمت ترقيته إلى البريميرليغ عام 2017.

يُحسب للإدارة حفاظها على رئيس كشّافي المواهب بول وينستانلي، الأمر الذي ساعد بوتر كثيراً في سوق الانتقالات الماضي. تمكن الفريق من استقدام الدولي الإكوادوري مويسيس كايسيدو، وهو أحد أبرز اللاعبين الصاعدين في أميركا الجنوبية. وقّع النادي أيضاً مع لاعب خط الوسط الزامبي إينوك موبيو، الذي يعد أحد أبرز المواهب الصاعدة في القارة الأفريقية. استقدم برايتون كلا اللاعبين في سوق الانتقالات الصيفي، مضيفاً أسماءً أخرى مثل ميشال كاريناونيك، أندي زكيري، كيبل شيربين ومارك كوكوريلا. اللافت هو أنّ جميع اللاعبين الجدد تقل أعمارهم عن 23 سنة وهو ما يعطي مؤشراً بطول أمد مشروع بوتر.

بعيداً من الأسماء المستقدمة، تمكن الفريق من الحفاظ على أغلب عناصره الأساسية. فعلى رغم تخليه عن قائد الدفاع بن وايت لصالح أرسنال مقابل 58,50 مليون يورو، حافظ النادي على نجم الفريق إيف بيسوما، الأمر الذي ساعد على انطلاقة الفريق القوية. من جهته، عاد طارق لامبتي إلى مقاعد البدلاء أمام ليستر سيتي بعد غيابه منذ ديسمبر/ كانون الأول بسبب الإصابة، فيما استعاد آدم لالانا لياقته البدنية ليتحسّن بذلك الفريق أكثر فأكثر.

كرة قدم جذّابة، استقرار فني وإداري إضافةً لتحركات مثيرة في سوق الانتقالات. برايتون على الطريق الصحيح. الحلم يكمن في احتلال أحد المراتب العشر الأولى، وفي حال استمرار النسق على ما هو عليه، قد تصبح المشاركات الأوروبية ممكنة حتى.

يبتعد برايتون بفارق نقطة واحدة عن المتصدر ليفربول (أ ف ب)

حول العالم

بيروت يُسقط البطائح الإماراتي

حقق نادي بيروت لكرة السلة فوزاً مهماً على نظيره البطائح الإماراتي بنتيجة (88 . 69) في مباراته الأولى ضمن منافسات البطولة العربية للأندية لكرة السلة المقامة في مصر.

وبعد بداية ضعيفة نسبياً، خسر على إثرها النادي البيروتي الربع الأول، تمكن رجال المدرب أحمد فران من استعادة التوازن ليتقدموا مع نهاية الربع الثاني (الشوط الأول) بنتيجة (34 . 36). واستمر تفوق الفريق اللبناني في الربعين الثالث والرابع لينهي المباراة لمصلحته.

وقدم لاعبو الفريق اللبناني أداءً جيداً، وتفوقوا على الإماراتيين بشكل ملحوظ وخاصة عبر الرميات البعيدة. واعتمد المدرب أحمد فران على اللاعب آتير ماجوك، الذي بدأ اللقاء الى جانب كل من أنطوني مايلز وسيرجيو الدرويش ونعيم رابابي ورودريك عقل. وقدم كل من البدلاء إيلي شمعون ونديم سعيد وجيرار حديديان الأداء الجيد الذي ساعد الفريق على توسيع الفارق والخروج بفوز مهم.

ويلعب نادي بيروت في المجموعة الرابعة الى جانب: البطائح الإماراتي، الكويت الكويتي، الغرافة القطري والمنامة البحريني. ومن المقرر أن يواجه بيروت اليوم (الساعة 19:00 مساء) نادي الغرافة القطري، على أن يواجه يوم الأحد المنامة البحريني، ويلعب يوم الاثنين مع الكويت الكويتي.

والجدير ذكره أن الفريق الإماراتي خسر مباراته الأولى أمام الكويت الكويتي بنتيجة كبيرة هي (112 . 60).

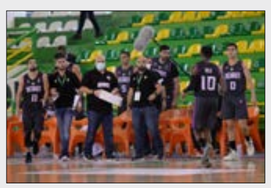

قطر تستضيف اول سباق فورمولا 1

تستضيف قطر للمرة الأولى في تاريخها جولة في بطولة العالم للفورمولا 1 على حلبة لوسيل الدولية في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، وفق ما أعلن المنظمون في مؤتمر صحافي عُقد أمس الخميس في الحلبة الواقعة بشمال شرق العاصمة الدوحة.

وبعد أسابيع من الترقب، وضع الاتحاد الدولي للسيارات حدّاً للتكهنات بشأن محتضن الجولة الـ20 من أصل 22، وملأ الفراغ الذي خلفته أستراليا بعد اعتذارها عن عدم الاستضافة للعام الثاني توالياً بسبب القيود المفروضة للحدّ من تفشي فيروس كوفيد -19.

الكرة اللبنانية

«هدوء الدوري» أكثر من اللزوم وإعادة تقييم مطلوبة

شربل كريم

لم يسقط العهد في فخ الموسم الماضي عندما تعثّر أمام شباب البرج بتعادله معه (1-1)، ليبدأ نزف النقاط الذي أفقده لقبه في نهاية المطاف.

على ملعبه، قفزَ العهد الى مركز الوصافة بنفس نقاط شباب الساحل المتصدر إثر فوزه المستحق على ضيفه «البرجي» 2-1، في مباراةٍ مؤجلة من المرحلة الثانية من الدوري اللبناني لكرة القدم.

مباراةٌ هي الأخيرة قبل أن يحلّ الهدوء في الملاعب لمدة 15 يوماً إفساحاً في المجال أمام خوض منتخب لبنان مواجهتين أمام سوريا والعراق في الدور الحاسم المؤهل الى تصفيات كأس العالم 2022 في قطر. وقفةٌ مهمة جداً بالنسبة الى الفرق لإعادة تقييم نفسها، إذ إن المستوى العام حتى هذه اللحظة لم يعكس الكثير من الأمور المثيرة للاهتمام أو التي يمكن أن تكون سبباً في إثارة الجمهور لعدم تفويت أي لحظة من المباريات المتبقية.

لقاء العهد وشباب البرج هو خير دليل على هذا الكلام، إذ لا مستوى بطل الموسم قبل الماضي بدا مرتفعاً ولا مستوى خصمه عكس صورة فريق يلعب في الدرجة الأولى، فكان الفارق بينهما هو أن العهد يملك أسماءً قادرة على الحسم عندما تسنح الفرصة، وهو ما حصل عندما حصل على ركلة جزاء ترجمها محمد قدوح الى هدفٍ افتتاحي في الدقيقة 22، وعندما حصل على ركلةٍ حرة في الدقيقة 51 نفذها حسين منذر بنجاح، ليردّ سريعاً على هدف التعادل الذي سجله أيمن أبو صهيون، وكان الأول للفريق الضيف في الدوري بعد مباراتين عجاف.

وبالتأكيد بعد صعوده ليقف في المركز الثاني بفارق الأهداف عن الساحل (7 نقاط لكلٍ منهما) وبفارق نقطة عن الحكمة الثالث (6 نقاط)، يمكن بدء الحديث عن بقاء العهد في مركز متقدّم حيث اعتاد أن يكون. لكن الواضح أن فريق المدرب باسم مرمر يعيش مرحلةً أخرى عنوانها انتقال الراية من المخضرمين الى الشباب، والدليل بقاء حسين دقيق مثلاً على مقاعد البدلاء لمصلحة محمد الحايك، ومشاركة حسين مرتضى أساسياً في الدفاع، ومثله حسن سرور في الوسط.

وقد تكون مشاركة هؤلاء قسرية بحكم الغيابات التي عصفت بتشكيلة العهد في كل الخطوط، لكن الفوز يرفع من أسهم العهداويين لأنهم أظهروا أن بإمكانهم تخطّي مشكلاتهم وتحقيق المطلوب عندما تدعو الحاجة.

إذاً فوزٌ مهم، لكنه حمل ملاحظات كثيرة؛ منها عدم التجانس في الكثير من الأحيان بين الخطوط ما أدى الى الكثير من التمريرات الخاطئة، تضاف إليها أخطاء كل لاعبي خط الظهر في التمرير ما هدّد مرمى مصطفى مطر مراراً وتحديداً في الشوط الأول عندما واجهه أبو صهيون مرتين.

> فاز العهد على شباب البرج بهدفين لواحد في مباراة مؤجلة من المرحلة الثانية

العهد سيعيد حساباته بالتأكيد، ولديه الحلول بلا شك مع عودة المصابين تدريجياً وامتلاكه أسماءً دولية راقبها المدير الفني للمنتخب الوطني التشيكي إيفان هاشيك من المدرجات التي شهدت حضوراً لافتاً، رغم أن قرار منع «المتفرجين» لا يزال سارياً. أما شباب البرج فهو يعيش مشاكل حقيقية في وقتٍ مبكر من الموسم، وهو رغم افتقاده نجمه حسين عواضة بفعل عدم مشاركته كونه معاراً من العهد، ومثله المدافع محمد الحسيني، بدا فاقداً الحلول والجرأة لمواجهة فريق أقوى منه على الورق، إذ حتى عندما سجّل هدف التعادل انكفأ إلى الخلف تاركاً لخصمه المساحات ليسرح ويمرح ويصنع الخطورة.

هذه هي أصلاً مشكلة العديد من فرق الدرجة الأولى هذا الموسم، وخصوصاً تلك التي تشعر بـ«عقدة نقص» أمام من يقال بأنها أقوى منها، فتصيب طموحاتها المحدودة المباريات في مقتل وتضعف مستوى التحدي والمنافسة فيها وتبطئ إيقاعها، وهو أمرٌ مستغرب في الكثير من الأحيان، وخصوصاً عندما تسمع من بعض مدربيها وإداريها قبل المباراة عبارة «كل الفرق متل بعض».

رفع العهد رصيده الى 7 نقاط مشاركاً الساحل بالصدارة (طلال سلمان)

نتائج اللوتو اللبناني

14 41 38 35 33 24 17

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1940 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 17 - 24 - 33 - 35 - 38 - 41

الرقم الإضافي: 14

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 69,518,925 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 13 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 5,347,610 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 69,518,925 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 856 شبكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 81,214 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 158,856,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 13,238 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 12,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 947,780,961 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1940 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 79336

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة

قيمة الجائزة الإفرادية: 75,000,000 ل.ل.

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 9336.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 336.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم 3643.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 25,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1162 وجاءت النتيجة كالآتي:

- **يومية الثلاثة: 645**
- **يومية اربعة: 7372**
- **يومية خمسة: 28053**

استراحة

كلمات متقاطعة 3849

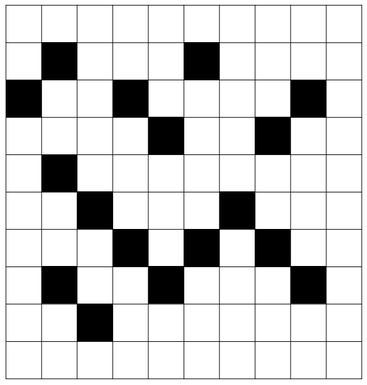

افقيا

1- ملحن لبناني راحل – 2- ماركة سيارات – نظر بقهر الى نعمة غيره – 3- فتى متسكع – من أعضاء الجسم – 4- من الأوزان – للندبة – وكالة أنباء عربية – 5- نبات مشهور تستعمل سوقه لصنع الكراسي في الشرق – 6- شخصية من كتاب التوراة – أحد أبناء نوح – طائر وهمي كبير – 7- أغلظ أوتار العود – ظهر الطائرة – 8- بيرق – ربط الصرة – 9- ولاية أميركية عاصمتها مونتغمري – نوتة موسيقية – 10- من أهم المعالم السياحية في إسبانيا

عمودياً

1- من أشهر معالم مدينة القدس – 2- للتمني – ناعَب – سارق – 3- يبتسم – ما يُعرف بالكتابة – عيب – 4- دولة أفريقية عاصمتها ليلونغوي – جزيرة إيطالية – 5- مدينة في اليمن – فلوس – 6- قبر – من أسماء الخمر – صفرة البيض – 7- حفر البئر – أحد أبناء نوح – انقطع عن الطعام في أزمنة معينة – 8- بين الجبال – طعم الحنظل – 9- وعاء الخمر – خنزير بري – ماركة صابون – 10- بحر – شاعرة عربية أدركت الجاهلية والإسلام

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- بترا – طهران – 2- حمورابي – 3- روسيني – جان – 4- أزيز – بامبا – 5- أول – جحود – 6- ظل – نديم – لا – 7- لاسا – المكبّ – 8- مرو – تل – او – 9- أواني – فر – 10- تشرين الأول

عمودياً

1- بحر الظلمات – 2- تموز – لاروش – 3- روسيا – سوار – 4- أريزونا – ني – 5- ان – لدّ – تين – 6- طبيب – يال – 7- هي – أجمل – فل – 8- جمح – مارا – 9- أكابولكو – 10- نادب – سل

sudoku 3849

8	7	6					5	
		9	3	7	5			
						4	1	7
	3		4	1				
7	4						3	6
				2	3		8	
2	8	4						
			2	6	9	3		
	6					5	2	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3848

9	7	3	4	8	5	6	1	2
5	4	2	6	1	3	8	7	9
6	1	8	2	9	7	3	4	5
7	6	5	1	3	2	9	8	4
4	8	1	9	5	6	2	3	7
2	3	9	8	7	4	1	5	6
1	5	7	3	2	9	4	6	8
8	2	4	5	6	1	7	9	3
3	9	6	7	4	8	5	2	1

مشاهير 3849

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤلف أميركي روسي المولد (1920-1992). كان من أكثر الأدباء غزارة في الكتابة. اشتهر في رواياته عن الخيال العلمي والرجل الآلي

11+2+3+10 = برکان إيطالي ■ 8+7+5+4+9 = فسطان طويل ■ 6+11 = للتأفف

حل الشبكة الماضية: **مسعود الخوند**

إعداد **نعوم مسعود**

في سبيل ثقافة إيكولوجية مكافحة

أسامة جلالي *

يأخذ مصطلح البيئة في القاموس العربي معانيَ كثيرة يحدّدها السياق كما يبدو مصطلح علم البيئة (Environmentalism) بكونه محافظة على الثروات الطبيعية وحماية الحياة البرية والكفاح ضد التحلّل والتجزئة غريباً بعض الشيء عن مجتمعاتنا لكونه مستورداً، وإن راج أنّ الحضارات لم تسئ إلى بيئتها الطبيعية إلاّ عند ظهور المدن في المجتمعات الغربية، مثالاً على ذلك مدينة باريس التي كانت تنبعث فيها روائح كريهة بسبب مياه الصرف الغير مهيّئة وسراديب الموتى، فكانوا يزرعون الورد للحد من تلك الرّوائح إلاّ أنّ الاهتمام بحماية البيئة يعود إلى سنة 256 قبل الميلاد بإقرار الإمبراطور أشوكا في الهند لمراسيم حماية الحيوان، تلتها بعد قرون ظهور أوّل محمية طبيعيّة بزيّة في سيريلانكا حتّى صدور أولى قوانين حماية الطيور في جزيرة فارنا سنة 676 م.

لقد مثّلت تحركات مئات القروّيين ضدّ جنود مهراجا جودبور لمنع إزالة الغابات سنة 1720 في الهند أولى الاحتجاجات في سبيل الطبيعة ويعتبر هنري دافيد ثورو (1817-1862) أوّل عالم للبيئة نظّر للكفاح من أجل المحيط الطّبيعي والاهتمام بالمسألة الإيكولوجية.

في عام 1864 نشر جورج مارش كتاب «الإنسان والطبيعة» طرّق فيه إلى تحليل منهجي للانعكاسات المدمّرة للبشر على الطبيعة والذي صار بعد ذلك مرجعاً للتحركات من أجل البيئة، ولم يمرّ عامان حتّى ظهر مصطلح «إيكولوجيا» على يد عالم الحيوان الألماني أرنست هيكل، كما تلمّست الجمعيات طريقها إلى هذا المجال وكانت في البداية تحمل طابعاً محافظاً فظهرت جمعية المساحات المفتوحة وحماية الأرصفة سنة 1815 في المملكة المتّحدة، ثمّ جمعيّة التّأقلم لعلم الحيوان في فرنسا سنة 1854، ويعتبر نادي سييرا أوّل منظّمة غير حكومية لحماية الطّبيعة في عام 1892 في أميركا.

وكان بنيامين فرانكلين سبّاقاً إلى توقيع أوّل عريضة رفقة أهالي مقاطعة بنسلفانيا الأميركيّة سنة 1739 ضدّ صب فضلات المدابغ، وبينما اعتبرتها المؤسسات مهضماً لحقوقها كان هو ينادي باحترام الحقوق العامّة للمواطنين.

أمّا في إنكلترا الحديثة، يعتبر قانون مكافحة تلوّث الأنهار أوّل بادرة لمراقبة تلوّث المياه إذ يمنع إلقاء مياه الصّرف في مجاري المياه السّليمة في 1876، كما مثّلت سنة 1948 تأسيس الاتّحاد الدّولي لحماية الطبيعة والّذي يقع مقرّه في سويسرا. وارتفعت الأصوات في الولايات المتّحدة الأميركيّة في السّتينات منادّدة باستعمال مبيد الـ «دي دي تي» والأنشطة النوويّة الصناعيّة منها والحربية، تلى ذلك تحركات لعدم احترام حظر صيد الحوت وظهور منظّمة السلام الأخضر.

يؤمن المدافعون عن المحيط بمختلف تيّاراتهم بأتباع أساليب ديمقراطية مطالبين بتضمين المسألة الإيكولوجيّة إلى برامج التّعليم وتنظيم حملات تُعنى بالاستهلاكية والتّصرّف في النفايات، لكن مشكلة البيروقراطية وبطء الإجراءات يحول دون ذلك، وأمام تجاهل المعنيين تجد هذه المجموعات نفسها تدفع لعصيان مدني «سلمي» كتعطيل عمليات التوسع على حساب مناطق خضراء وعمليّات إزالة الغابات.

يعتبر الفيلسوف النّروجي أرني ناس (1912-2009) مؤسس الإيكولوجيا العميقة أنّ للطبيعة حقوقاً على الإنسان أن يحترمها كما عليه أن يُعيد التفكير في حقوقه على نطاق أوسع.

أمّا التيار الفوضوي الإيكولوجي (Green Anarchy، Eco Anarchy)، فيؤكّد على ضرورة تخلّي الإنسان عن محاولة السيطرة على الطبيعة. وقد ارتبطت معركتهم في بداية القرن العشرين بالعودة إلى الطّبيعة بعيداً عن المجتمعات التي قام نشاطها أساساً على الصناعة. يرفض هؤلاء مبدأ مركزية الإنسان (Anthropocentrism)، وبذلك ينادون بالتناغم بين الإنسان وقوى الطبيعة معتبرين القرى الإيكولوجية المكان الأكثر ملاءمة للعيش.

لقد دأب الناشطون الإيكولوجيّون على رفضهم الإنتماء إلى خطّ سياسي، كذلك كان الخضر في ألمانيا في سبعينات القرن الماضي معلنين ذلك في شعاراتهم «لا يمين، لا يسار، إلى الأمام» (Nicht rechts، nicht links، sondern vorn) وإلاّ أنّ معظم التقدّميّين منهم يميلون في الغالب إلى اليسار وينطبق هذا الرفض من موقفهم المُدين للإنتاجيّة وآلياتها رأسماليّة كانت أو إشتراكية.

في مقالات كتبها في المجلّة الفرنسية «ماريان»» تحت اسم ميشال بوسكيت يُمعن أندري غورز في نقده للمجتمع الرّأسمالي منطلقاً من اعتراضه للإنتاجيّة قائلاً «الرأسماليّة النّامية انتهت. الإشتراكية النامية الّتي تشبهها كانت لها تعكس صورة مشوّهة ليس عن مستقبلنا بل عن ماضينا. الماركسيّة بكونها «أداة للتّحليل لا بديل لها فقدت قيمتها التنبّئيّة». هذا الرّفض للإشتراكية النامية الّذي يدعّمه بالطريق الذي انتهجه الاتحاد السوفياتي من أجل التصنيع والذي كان مدمّراً للبيئة. في كتاب «وداعاً للبروليتاريا ـ ما وراء الإشتراكية» (1980)، يستمرّ المؤلّف في نقده للماركسيّة ويضمّ صوته للمدافعين عن البيئة: الثورة الإيكولوجية القادمة لن تمرّ بالبروليتاريا بل ستكون ضدّها.

أمّا مع سقوط المعسكر الاشتراكي وما وصلت إليه الرّأسماليّة من تغوّل وما نحن عليه اليوم، فقد لا تكون هذه الفكرة قائمة بعد - على الأقلّ في مجتمعاتنا.

غريغ سيغل (الولايات المتحدة، من مشروع «7 أيام في الزبالة» - 2014)

إنّ الجماهير التي تُكافح من أجل لقمة العيش في ظلّ تدهور الاقتصاد وغطرسة شركات التّصنيع وتغلغلها في دواليب الدول متلاعبة بمسالك المراقبة مغلّبة بذلك المصلحة الشّخصيّة، تجد نفسها تُدافع بيدين عاريتين عن بيئة سليمة للعيش مقابل قرارات السّلطة اللاّمبالية.

يظهر أنّ ما بدأته القوى الاستعماريّة على أرضنا من صناعات استخراجيّة ونهب للثروات استكملته لاحقاً الشركات بطرق أكثر فظاعة. ففي دول المغرب العربي عامة وفي تونس خاصة نجد أنفسنا أمام مشهد ماساوي لشواطئ انعدمت فيها الحياة البحرية. وحُرم الناس من زيارتها بسبب تلويثها بالمواد الصناعية، كذلك حال كيلومترات من شواطئ خليج قابس في الجنوب التونسي الملوّثة بمادّة الفوسفوجيبس. كذلك المشاهد المشابهة أينما وُجدت المصانع، فيصبح المشكل تصنيع دون رقابة وسلطة فرّطت في بيئتها في سبيل استثمارات جنت منه الفُتات أمام استفحال الفساد.

وقد ظهر على السطح مؤخراً ملفّ النفايات الإيطالية والذي اتّهمت فيه شبكة تونس الخضراء السلطات التونسية بمحاولة إخفاء القضية معتبرة أنّ ما قامت به وزارة البيئة إرهاب بيئي. ليس ذلك غريباً عن منظومة نخر فيها فساد اللوبيات النافذة حتّى لامس العظم، معتمدين على تقنية الرّدم التي تتبعها الدّولة التونسية للتخلّص من النفايات المنزليّة. لا يغيب عن المتابع للشّأن أنّ شركتان تحتكران مجال ردم النفايات وتمتصان بالتالي مال الدّولة. ولو لم يصل الموضوع إلى الرّأي العام، لما كان التعامل جاداً مع المسألة بل كانت الدّولة ستسلك الطرق الدبلوماسية مع الغموض الذي شاب الموقف الرّسمي من إعادة النفايات الإيطالية المخالفة للمعايير الدّولية، علماً أنّ إيطاليا عرضت على شركة تونسية مختصّة حرق النفايات.

> ما أحوجنا اليوم إلى نشر الوعي بمخاطر التلوث والاحتباس الحراري الذي صار قريباً منا أكثر من أيّ وقت مضى، بعيداً من غوغائية الأحزاب وقرارات السّلطة التي تخفي ورائها لهفة رأس المال الصناعي إذ إنّ الدولة نفسها التي تطرح المشاكل البيئية في برامجها التعليمية تنتهك الثروات الطبيعية، كما يوجد في تونس أكثر من 20 جمعيةً تُعنى بمسألة البيئة بالكاد نعرف بعضها أو نسمع عن أنشطتها. على الشباب أن يحمل على عاتقه مسؤولية حماية مستقبل محيطه استناداً إلى آراء علمية مرتكزين على تحليل مشكلات التغير المناخي والأزمة الإيكولوجية منحازين إلى قضايا الطبقات، أولئك الذين يدفعون الثمن الأعلى. وإنّ من الضروري أن تصدح الحناجر أعلى مطالبة بمنظومة اقتصادية وآليات إنتاج لا تسيء إلى الطبيعة في ضغط على الحكومات للاعتراف بخطورة الأزمة الإيكولوجية والتقليص من الانبعاثات الغازية والإيقاف الفوري للاستغلال المجحف للطبيعة في سعي إلى خلق تناغم بين الكفاح من أجل البيئة والمطالبة بالعدالة الاجتماعية والعيش الكريم. يجب أن تعمل التنظيمات التي تنشط سياسياً واجتماعياً على المطالبة بتمكينهم من حق مراقبة الأنشطة والمؤسسات الصناعية والفلاحية (توريد للبذور، الاستعمال المفرط للأسمدة). إنّ تحويل الاحتجاج إلى نويّات منظمة كامتداد له يجعل منها قوّة فاعلة لها ثقلها أثناء اتّخاذ القرارات.

أخيراً، يبقى الرهان الأسمى هو التطلع إلى التحوّل من الإنتاج التقليدي للطاقة إلى خلق آليات مستدامة وصديقة للبيئة من أجل غذاء سليم ومن موارد طبيعية سليمة بدل أن تنهبها شركات الاستعمار الحديث، هي نفسها الشركات التي تمطرنا بحلول واهية من أجل جني أرباح أكثر. نحن في حاجة إلى عقول تفرض تغليب المصلحة الجمعية بعيداً عن نزوات السوق.

*باحث تونسي

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
■ المدير الصفي: صلاح الموسى
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15- 01 / 666314 03 / 828381
■ الموقع اللكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

كيف نفهم الاقتصاديات الدولية الراهنة؟

محمد عبد الشفيع عيسى *

يغلب على مناهج البحث في الحقل العريض للعلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة في «نظرية التجارة الدولية» ونظرية «التكامل الاقتصادي»، الطابع الوضعي الذي يستعير المنهج السائد في بحوث العلوم الطبيعية ويحاول تطبيقه على العلوم الاجتماعية بحيث تبدو العلوم الطبيعية والاجتماعية - رغم اختلاف موضوعها - علوماً (وضعية). كما وُجِد محاولة لنقل طابع العلم الوضعي إلى «الإنسانيات»، خصوصاً الدراسات الأدبية واللغوية والفلسفية والنفسية، من حيث استخدام الأساليب التجريبية، ممثلة بصفة أساسية في منهج الاستقراء، كمقابل للمنهج الاستنباطي المستخدم في العلوم الرياضية.

وأهم ما ينتج عن الطابع الوضعي، إضفاء صفة «الحياد» على النظريات المفسّرة للظواهر محل البحث واعتبارها خالية من «القيم» أي غير ذات محتوى إيديولوجي، ومن دون حمل اتجاهات فكرية بعينها.

ينسحب هذا الطابع الوضعي، على «نظرية التجارة الدولية» السائدة، والتي تقوم على مفهوم «المزايا المتبادلة» سواء أخذت صورة المزايا المطلقة عند آدم سميث، أو «المزايا النسبية» عند ريكاردو، أو تباين نسب الوفرة في عوامل الإنتاج بين الدول، كما في النظرية السويدية لهيكشر وأولين ونظرية هابرلر في «نفقات الاختيار» أو «التكلفة البديلة» - بل وكذلك الحال في ما يتعلق بمفهوم «المزايا التنافسية» لمايكل بورتر.

في جميع هذه «النسخ» من النظرية السائدة للتجارة الدولية، تعتبر «المزايا المتبادلة» بين الدول - بغض النظر عن أي اعتبار آخر - هي العامل المفسّر الأساسي للتجارة الخارجية. هكذا الأمر أيضاً بالنسبة إلى نظرية التكامل الاقتصادي السائدة، والتي تقوم بصفة عامة على النزعة «الوظيفية» التي تركّز على الجوانب الفنية التي تمثلها عمليات ومراحل التكامل المختلفة التي تتباين من حيث «الوظيفة» التي تؤديها. وبعبارة أخرى، فإنها تركز على الوسائل أكثر من النظر إلى الغايات البعيدة المرتبطة بطبيعة النظم الاجتماعية وما تمثله من قيم فكرية أو مثاليات فلسفية.

وبذلك نجد أن نظرية التكامل تقوم على افتراض مجموعة مراحل تدرّجية، لكل منها وظيفة تُنيلم إلى ما يليها، ابتداء من «التفضيل التجاري» إلى «منطقة التجارة الحرة» ثم «الاتحاد الجمركي»، وبعده «السوق المشتركة» فالاتحاد الاقتصادي الذي يتلوه الاندماج الكامل بين الوحدات السياسية المعنية. ولكل من هذه المراحل والعمليات وظيفة (فنية) محددة لا تتعداها وإن كانت تمهّد لما يليها، حيث تبدأ المسيرة التكاملية بخفض الحواجز الجمركية المتبادلة في حالة «التفضيل التجاري» ثم تنتقل إلى تحرير التجارة المتبادلة من القيود الجمركية وغير الجمركية في مرحلة «منطقة التجارة الحرة». وبعد ذلك يتم إقامة حائط جمركي مشترك تجاه العالم الخارجي في حالة «الاتحاد الجمركي»، تمهيداً لتحرير تدفّقات الأشخاص ورؤوس الأموال في «السوق المشتركة»، ومن بعد ذلك، ترتبط التدفّقات الحرة لكل من السلع والأشخاص ورأس المال بإقامة «منطقة نقدية مشتركة» أو «اتحاد نقدي»، وانتهاج «سياسات اجتماعية مشتركة» ما يقيم سوقاً موحدة أو منفردة بالفعل single market وهذه هي حالة «الاتحاد الاقتصادي»، وياتي من بعدها اندماج كامل أو شبه كامل، وخاصة بتوحيد أسس السياسات الخارجية والدفاعية.

بذلك يتضح أن الاتجاه الوضعي لعلم الاقتصاد الذي انعكس على الطابع «المحايد» لتبادل المزايا كاساس لنظرية التجارة الخارجية، والاتجاه «الوظيفي» لنظرية التكامل الاقتصادي، يمثل النظر إلى التدفقات الاقتصادية باعتبارها منعزلة عن العوامل (الأخرى) كعامل ذي أثر محايد، تطبيقاً لما يُعرف في طرق البحث لعلم الاقتصاد بـ «افتراض بقاء الأشياء الأخرى على ما هي عليه».

تطبيقاً لما سبق، سادت النظرة إلى العلاقات الاقتصادية الخارجية لمختلف الدول باعتبارها بعيدة عن العوامل (الأخرى)، أو يجب أن تكون بعيدة عنها، حتى تحقق أكبر مكاسب ممكنة للأطراف ذات الصلة.

ولكن في مقابل هذا «التيار الرئيسي» في الأبحاث النظرية للعلاقات الاقتصادية الدولية وجدت اتجاهات أخرى يمكن اعتبارها (فرعية) وأبرزها ثلاثة هي «الاقتصاد السياسي» و«الاتجاه المثالي» و«الاتجاه الاستراتيجي».

يقوم الاتجاه الأول، ويمثله منهج «الاقتصاد السياسي»، على أن الاقتصاد علم اجتماعي يتأثر في المقام الأول بالبنية الاجتماعية للسلطة السياسية والتركيب البنائي للدولة، دستورياً وجغرافياً ومجتمعياً. ولعل هذا ما ظهر منذ أوائل القرن التاسع عشر بصفة أولية في عنوان الكتاب الذي وضعه أحد الآباء الكبار لعلم الاقتصاد، وهو دافيد ريكاردو صاحب كتاب «مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب» (الصادر في 1817). وقد أخذ الاقتصاد السياسي طابعاً جذرياً على يدَيْ كارل ماركس في كتابه (نقد الاقتصاد السياسي) مطبقاً إيّاه على تحليل «رأس المال» كعلاقة اجتماعية حاكمة للنظم القائمة في الدول الأوروبية الرئيسية، تلك العلاقة التي تؤسس للصراع الطبقي والاستغلال الاجتماعي ممثلاً في مصادرة فائض القيمة التي يخلقها عنصر العمل، لصالح عنصر رأس المال والذي لا يشارك في خلق القيمة الاستعمالية للسلعة، وأنه يعود لنزوح الجزء الأكبر - المتبقي Residual - من القيمة التبادلية بعد دفع الأجور كمقابل نقدي للعمل المأجور.

انطلاقاً من هذه النظرية «الجذرية» للاقتصاد السياسي، نشأ وترعرع في الستينات والسبعينات من القرن العشرين فرع كامل للاقتصاد السياسي الدولي قائم على تحليل علاقة الاستغلال على الصعيد الدولي، انطلاقاً من مقولة «التبادل غير المتكافئ» بين الأمم، ذات الجذور الاشتراكية والتي هي علاقة منعكسة عن «التطور غير المتكافئ» بين دول المركز الرأسمالي في الشمال من الكرة الأرضية، وبين بلدان ومناطق «التخوم» أو «الهوامش» في الجنوب. وهذا ما يسمى بتناقض «المركز والتخوم».

وتم التنظير لهذا الاتجاه على أيدي مجموعة من علماء الاقتصاد في أوروبا والعالم الثالث، وخاصة أريجي إيمانويل وإيمانويل والرشتين وسمير أمين. وقد أسس هؤلاء العلماء مدرسة كاملة في مجال أبحاث الاقتصاد الدولي سُميت بمدرسة أو نظرية «التبعية» بالاستفادة من مفهوم «المركز والمحيط» لدى راؤول بريبيش الذي تولى موقع رئيس «اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لمنطقة أميركا اللاتينية» ECLA في الستينات من القرن المنصرم.

وقد قامت نظرية «التبادل غير المتكافئ» على العامل السياسي الأساسي المتمثل في أثر الماضي الاستعماري على الحاضر والمستقبل الاقتصادي للقارات الثلاث أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية.

أما الاتجاه الآخر في منهج «الاقتصاد السياسي الدولي»، فقد انتشر في الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم، خلال الكتابات الغربية، وخاصة لدى بعض الدوائر الأكاديمية في جماعة بحوث «العلوم السياسية» ممثلة بصفة خاصة في الجمعية الأميركية للعلوم السياسية ASPS. حيث برز الاهتمام بالربط بين الوقائع الاقتصادية والعوامل السياسية التي اعتُبرت بمثابة إطار تفسيري له قوة إقناعية تجاه العوامل الاقتصادية.

ويجد هذا المنحى جذوره في بعض أدبيات «الاتجاه البنائي ـ الوظيفي» وخاصة من خلال منهجية البحث السياسي المسماة بطريقة المدخلات - المخرجات، حيث يكون النظام السياسي مسبوقاً بالمدخلات ممثلة في المطالب المجتمعية»، وملحوقاً بالمخرجات ممثلة في مدى الدعم أو التأييد السياسي ومن حولها جميعاً دائرة «التغذية المرتدة وتمثل البيئة المحيطة بالنظام السياسي.

انطلاقاً من ذلك، نشأ ميْل متزايد في بحوث الاقتصاد الدولي إلى ربط الوقائع الاقتصادية بالعوامل السياسية، ما ترك أثراً قوياً على تعديل توجهات النظريات التقليدية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادي، في الأدبيات الغربية السائدة. وبالتالي أصبح من المقبول أن يتم الرجوع إلى الميول والاتجاهات السياسية للفواعل المؤثرة في المجتمعات، ومنها الفواعل من الدول وخاصة الحكومات والمجالس التشريعية والهيئات القضائية، والفواعل غير الحكومية وخاصة منظمات المجتمع المدني، بل «الفواعل ـ غير الدول» سواء منها المؤيدة للدول أو المهدّدة للكيانات السياسية والدول القائمة والتشكيلات العسكرية المزعزعة للاستقرار المحلّي والإقليمي والعالمي.

بعد هذا العرض المسهب نسبياً للاتجاه المنهجي الأول في دراسة علاقات الاقتصاديات الدولية، اتجاه «الاقتصاد السياسي»، ننتقل إلى الاتجاه الثاني وهو ما يسمّى بالاتجاه المثالي Ideal في دراسات العلاقات الدولية والذي يركز على اعتبار المبادئ الكلية والقيم الكبرى المحدد الحاكم والمتغير الرئيسي المؤثّر في اتجاهات العلاقات المتبادلة بين الأمم.

تفرّع عن هذا الاتجاه توجه ما بعد ليبرالي اتساقاً مع الاتجاهات (الـ «ما بعدية») التي سادت بحوث العلاقات الدولية في الثمانينات والتسعينات (مثل «ما بعد النظمية» و«ما بعد السلوكية»... إلخ). ويقترب هذا الاتجاه «ما بعد الليبرالي» مما يسمى بالليبرالية الجديدة، حيث سادت الكتابات الأميركية والأوروبية نزعة مبالغة إلى ضرورة فرض مبدأ «حرية التجارة» على المستوى الوطني والدولي، وهو ما انعكس في عملية تأسيس منظمة التجارة العالمية (1993) التي سرعان ما واجهت عقبات جمة نتيجة قوة الميل إلى استخدام «حرية التجارة» كذريعة لفتح أسواق البلدان النامية أمام السلع والخدمات المصدّرة من الدول المتقدمة والأعلى تطوراً وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وقد اتضح ذلك من تعثر (جدول أعمال التنمية) الذي طرح في جولة المفاوضات التجارية في الدوحة، والمسمى «جدول الأعمال الدوحة» طوال السنوات بعد عام 2001، وخاصة على وقع المقاومة الصلبة التي أبدتها الدول النامية بقيادة الصين والهند في وجه المحاولات الغربية الرامية إلى تحرير التجارة في غير صالح العالم النامي.

> يقوم منهج «الاقتصاد السياسي»، على ان الاقتصاد علم اجتماعي بالاساس يتاثر في المقام الاول بالبنية الاجتماعية والتركيب البنائي للدولة، دستورياً وجغرافياً ومجتمعياً

وتصل إلى الاتجاه الثالث، الاتجاه الاستراتيجي، الذي ينظر إلى العلاقات الاقتصادية المتبادلة والتجارة الدولية باعتبارها مرايا عاكسة للأولويات الوطنية التي ترسمها السلطات السياسية في الدول المعنية، وخاصة في سياق المنافسة الدولية الضارية والصراعات والنزاعات المنتشرة في العالم المعاصر. وقد اشتد عود التوجه الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأميركية في ثمانينات القرن المنصرم على وقع التفوق الذي حققته كل من اليابان وبعض دول أوروبا الغربية في المجالات التكنولوجية والمالية ومعدلات نمو الإنتاجية، ما دعا إدارة كلينتون في مطلع التسعينات إلى إعلان ما يشبه «الحرب» للانتصار في معركة التنافسية العالمية. لتحقق الفوز الأميركي بموقع الصدارة أمام الجميع، حلفاء وأصدقاء أو أعداء أو تابعين. وقد حقق هذا الاتجاه نجاحات بارزة في النصف الثاني من التسعينات ولا يزال أثرها ممتداً حتّى الآن، بصفة نسبية، ولو حتى جزئية بمعنى ما، من حيث تحقيق الصدارة الأميركية في القمم التكنولوجية العليا، برغم بروز وتعاظم قوة أقطاب محتملة وخاصة في شرق آسيا، وبصفة أخص من جانب الصين.

وربما ينبثق الاتجاه الاستراتيجي في أصوله الفكرية من المدرسة «الواقعية» في العلاقات الدولية، التي بلورها «هانس مورجنثاو» عقب الحرب العالمية الثانية (في كتابه الصادر عام 1948 تحت عنوان «السياسة بين الأمم») من خلال مدخل «المصلحة القومية» باعتبار أن هذه المصلحة هي المحدد الرئيسي للسلوك الخارجي للدول. مما سبق نخلص إلى الاتجاهات الرئيسية التالية ذات القوة التفسيرية العالية إزاء العلاقات الاقتصادية الدولية من حيث صلتها بالعوامل السياسية والمجتمعية عموماً:

- الاتجاهات ذات الطابع الوضعي، وتمثل التيار الغالب في الفكر الاقتصادي الدولي السائد.

- الاتجاهات التي قامت بتحدّي التفسير الوضعي للعلاقات الاقتصادية، من مداخل مختلفة بديلة، وأهمها «مدخل: الاقتصاد السياسي» في التطبيقين الاشتراكي والرأسمالي، و«الاتجاه الليبرالي» و«التوجه الاستراتيجي». ويمكن أن نصل مما سبق إلى أنه من الصعب، بل ومن غير العلمي إلى حدّ بعيد، أن ننكر الصلة بين الاقتصاد والسياسة على الصعيد الدولي. لا، بل إنه يمكن اعتبار أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتحرك في «بيئة سياسية» بصفة أساسية، وأن انطلاق حركة التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي لا بد أن يفترض توفّر حد أدنى معين من التوافق بين الإرادات السياسية والتوجهات النظامية للأطراف المعنية. يتأكد ذلك من تجارب النجاح والفشل في العمليات التكاملية الرئيسية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن. وأبرز قصص النجاح النسبي هو «الاتحاد الأوربي»، بينما تبرز تجربة التكامل الاقتصادي العربي كإحدى قصص الإخفاق. ولكن هذه كلها قضية أخرى.

* أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية في معهد التخطيط القومي في القاهرة

الحدث

واشنطن تستشرف خطراً على بحر العرب
سوليفان - ابن سلمان: الخيارات تَضيق... والوقت أيضاً

دفّعت التطورات الميدانية الأخيرة في اليمن، والتي وضعت «أنصار الله» على طريق بحر العرب، جرس الإنذار في واشنطن، التي سارعت إلى كسر «المقاطعة» التي فرضتها على محمد بن سلمان منذ صعود إدارة جو بايدن، واوفدت إليه احد ارفع مسؤوليها. وهو جايك سوليفان، للتباحث في ملفّ رئيس ورتما وحيد، هو اليمن. وإذ تفيد المعلومات الواردة في شأن اللقاء بأن ثمّة توافقاً اميركياً - سعودياً مستجدّاً على قبول مطلب «أنصار الله» رفع الحصار البحري والجوي قبل بدء أيّ مفاوضات سياسية، فإن الأجواء في صنعاء لا يزال التشكيك والحذر يلفّانها، خصوصاً في ضوء تجارب سابقة عديدة لم تفضِ إلى أيّ تحوّل حقيقي في مسار الحرب. صحيح ان التحرّك الاميركي يأتي هذه المرّة في ضوء تبدّلات هامّة في استراتيجية واشنطن في المنطقة، واستناداً إلى تقدير بأن الاستمرار في إضاعة الوقت لن يفيد إلّا في منح «أنصار الله» مكاسب إضافية. وتأسيساً على قناعة بأن بنك الأهداف السعودية من وراء الحرب بات مُصفّراً إلا انه صامدون رفع الحصار بشكل كامل وفعلي لا يمكن، من وجهة نظر قيادة صنعاء، الحديث عن مرحلة جديدة، على رغم تسليم الرياض بضرورة الجلوس مع اليمنيين، بدلاً من البحث عن حلول في طهران

حمزة الخنسا

حملت زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي جايك سوليفان، للمنطقة، ربطاً بالملفّ اليمني، العديد من الإشارات المتداخلة، التي يمكن أن يُستشفّ منها أن ثمّة حجراً قد رُمي في مياه اليمن الراكدة. الخرق البسيط - إلى الآن - الذي طرأ على المشهد السياسي في اليمن، تُرجم سريعاً فتحاً لمطار صنعاء، قالت مصادر «أنصار الله»، لـ«الأخبار»، إنه «فتح جزئي ومشروط»، والأهمّ أنه «غير كافٍ» وبالتالي «غير مقبول»، إذ تنقل بعض الأوساط المطّلعة على مضمون لقاء سوليفان بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، لـ«الأخبار»، أن الزيارة أحدثت، بالفعل، خرقاً في موقف ابن سلمان، بحيث أصبح الأخير مستعدّاً لوقف العدوان وإنهاء الحصار ابتداءً، قبل إطلاق المشاورات الهادفة للتوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة، إلّا أنه، وفق مصادر «أنصار الله»، فإن «الحديث عن استعداد الرياض لوقف العدوان وإنهاء الحصار، لم يقترن حتى الآن بأيّ خطوات عملية على الأرض»، فيما «لا يوجد أيّ نشاط جدّي في هذا الاتجاه». ومن هنا، ينبع الخلاف الرئيس بين الرياض و«أنصار الله» حول المبادرة السعودية؛ فالحركة التي رفضت مراراً وتكراراً تلك المبادرة، كانت ولا تزال تعلّل رفضها لها بأنه «لا يوجد أيّ تجزئة للحلّ، كما أنه لا يمكن عقد أيّ حوارات في ظلّ العدوان، وإلّا تُغيّر أسسها من مبادرة سلام إلى مفاوضات استسلام». وفي حين تؤكد المصادر نفسها أنه بعد لقاء ابن سلمان - سوليفان «تمّ السماح بفتح مطار صنعاء، لكن إلى وجهات محدّدة يختارونها هم»، موضحةً أن الوجهات هي «الأردن ومصر وجدّة فقط»، فهي تُبقي تشكيكها قائماً في أيّ خطوة تُقدم عليها السعودية «خصوصاً إنْ لم تكن مكتملة»، مستبعدةً أن يكون فتح مطار صنعاء على هذا النحو مندرجاً في إطار «حُسن النوايا السعودية»، خصوصاً أن هذه الخطوة كانت قد طُرحت في محادثات استوكهولم الأخيرة، وعارضها مفاوضو صنعاء اعتراضاً على اقتصار الجهات المسموح لها بالوصول إلى المطار على تلك المؤيّدة للرياض، بحيث رفضت السعودية في حينها إضافة بيروت ومسقط وطهران وعواصم أخرى تضمّنَ إليها «أنصار الله» إلى القائمة.

تعتقد «أنصار الله» أن «وقف العدوان بات يمثّل بالفعل حاجة أميركية سعودية»

تعتقد «أنصار الله»، وفق ما تقول مصادرها، أن «وقف العدوان بات يمثّل بالفعل حاجة أميركية سعودية مُلحّة، في هذه المرحلة الحبلى بالتطوّرات الميدانية غير السارّة بالنسبة إليهم، ولكن ما يقومون به هو خطوات شكلية فقط»، وتعتبر أن «إيقاف الحرب ورفع الحصار أسهل خطوة بالنسبة إليهم، وقراره بيدهم»، متسائلة: «لماذا كلّ هذا التململ؟». وتتعامل الحركة بحذر مع التطورات الأخيرة، فهي لديها شكوكها المشروعة المبنيّة على التجارب العديدة السابقة في ما يتعلّق بالإعلانات الأميركية - السعودية المتكرّرة في شأن إمكانية وقف الحرب، وآخرها إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن، لدى توليه منصبه، أن الولايات المتحدة ستوقف دعمها للعمليات العسكرية السعودية في اليمن، بما في ذلك بيع الأسلحة والمعدّات، من دون أن يتحقّق أيّ ممّا وعد به. لكنّ جولة سوليفان هذه المرّة، والتي قادته إلى أبوظبي والقاهرة أيضاً، تأتي في مرحلة تُعيد فيها واشنطن ترتيب حضورها في المشهدَين الإقليمي والعالمي، بما يؤمّن لها انتقالاً سلساً من الشرق الأوسط إلى الشرق الأقصى، حيث «التنّين الصيني» يكبر ويتمدّد. ولطالما شكّل اليمن، على مدى السنين السبع الماضية، أحد أبرز مسبّبات النزيف في الموارد والجهود الدبلوماسية، وكذا الإعلامية والإنسانية، بالنسبة إلى فريق الحرب، وهو نزيف اشتدّ مع ذلك، فإن استمرار حذّر «أنصار الله» له ما يبرّره؛ إذ إن البيان السعودي الرسمي في شأن لقاء سوليفان - ابن سلمان، والذي لم يُنشر على وكالة الأنباء الرسمية السعودية «واس» إلّا بعد 48 ساعة على اللقاء الذي جرى في الرياض مساء يوم الإثنين الماضي (بعد أن أنهى المسؤول الأميركي جولة قادته إلى الإمارات فمصر)، أتى جامداً واعتيادياً، إلى درجة أنه تجاهَل الخسائر المتلاحقة التي تُمنى بها قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، والفصائل المسلّحة التي تتلقّى دعم أبو ظبي والرياض، وأعاد الأمور سياسياً إلى المربّع الأول، بتجديده الحديث عن «المرجعيات الثلاث» التي طواها الزمن باعتراف المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن، يانس غروندبرغ، إذ بحسب ما نشرته «واس»، جدّد ابن سلمان طرح «مبادرة المملكة لإنهاء الأزمة اليمنية، والتي تتضمّن وقف إطلاق نار شاملاً تحت مراقبة الأمم المتحدة، ودعم مقترح الأمم المتحدة بشأن السماح بدخول سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة، وفتح مطار صنعاء الدولي لرحلات من وإلى محطات مختارة، إضافة إلى الرحلات الإغاثية الحالية، وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنية

> تأتي جولة سوليفان في مرحلة تعكف فيها واشنطن على إعادة ترتيب حضورها في المشهدين الإقليمي والدولي

للتوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة اليمنية بناءً على المرجعيات الثلاث برعاية الأمم المتحدة». وفي تعليقها على ذلك، تقول مصادر «أنصار الله» إنه «لا جديد» في ما أعلنه ابن سلمان، مشددة على أن «الأولويات» الواردة في البيان السعودي الرسمي، من المفترض أن يتمّ تحقيقها دفعة واحدة كشرط مسبق لانعقاد المفاوضات (حاول غروندبرغ ترويج هذا التزامن لدى السعوديين في زيارته الأخيرة لمسقط، إلّا أن مسعاه باء بالفشل)، ويُضاف إليها شرط جديد أدرجته «أنصار الله» أخيراً، ويقضي بانسحاب كلّ القوات الأجنبية من اليمن. وفي الاتجاه نفسه، جدّد الناطق باسم «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي، محمد عبد السلام، القول إن «من يرغب في سلام فخطوات السلام تتمثّل في وقف العدوان ورفع الحصار ومغادرة القوات الأجنبية البلاد ومعالجة آثار العدوان ودفع التعويضات، ولن يتحقّق سلام بدون ذلك»، مضيفاً أن «شعبنا اليمني هو في موقف دفاعي، ولم يعتدِ على أحد، وهو يطلب حقّه في كامل الحرية والسيادة والاستقلال ولن يقبل بأقلّ من حقه المشروع».

> تأتي جولة سوليفان في مرحلة تعكف فيها واشنطن على إعادة ترتيب حضورها في المشهدين الإقليمي والدولي

على رغم ما تُقدّم، تفيد المعطيات بأنه في المحادثات الإيرانية - السعودية التي تجري في العراق، يلمس الجانب السعودي أخيراً من محاولات جرّ إيران إلى التفاوض حول المسألة اليمنية. وبالتالي، توصّل إلى قناعة بضرورة التفاوض المباشر مع «أنصار الله». فطهران، وإنْ كانت منفتحة على المساعدة، إلّا أن الكلمة الفصل في اليمن تبقى للحركة، التي تُعتبر أنّ كلّ الوجود العسكري الأجنبي في اليمن، وعلى رأسه السعودي والإماراتي، هدفه خدمة «المشروع الأميركي» الذي يمتلك وجوداً مباشراً في حضرموت والمهرة، وعبر الإمارات في سقطرى. وفي حين يقيس الأميركي المتّجه شرقاً، خطواته في المنطقة بميزان الذهب، فهو يعتبر أنه من الأنسب له دفع السعودية خارج اليمن، قبل أن تضطر إلى أن تتعامل مع واقع جديد تكون فيه «أنصار الله»، البعيدة خطوة عن شبوة، جزءاً من المشهد المستجدّ في بحر العرب، في قلب المواجهة مع أصيل.

تقرير

«فلسطين بعد التحرير»: غزة تتلمّس المستقبل

غزة - **رجب المدهون**

لم يَعُد تحرير فلسطين مجرّد أمنية بعيدة المنال، بل بات، بفعل تطوّر العمل المقاوم في مختلف ساحاته، فكرة حاضرة قابلة للتحقيق، في وقت قد لا يكون بعيداً، بل إن قوى المقاومة الفلسطينية لا تجد بدّاً من بدء البحث في مرحلة ما بعد إسرائيل. ومن هذا المنطلق، انعقد في غزة، أمس، مؤتمر بعنوان «وعد الآخرة - فلسطين بعد التحرير»، شاركت فيه قيادات فصائلية وسياسيون وباحثون، برعاية رئيس حركة «حماس» في القطاع، يحيى السنوار. وأثار المؤتمر ضجّة في أوساط الفلسطينيين، الذين يؤمن كثير منهم بقرب تحرير فلسطين، فيما يرى آخرون أن الظروف الحالية، المحلّية والإقليمية والدولية، لن تساعد على تحقيق ذلك. أمّا الطرف الثالث، والذي يمثّل قيادة السلطة، فيعتبر أنه لا حلّ للقضية الفلسطينية إلّا بـ«عملية سلام» مع العدو.

ووضع السنوار، في كلمة بالمناسبة، معركة «سيف القدس» التي خيضت في أيار الماضي، في سياق العمل الجادّ والدؤوب على طريق تحرير فلسطين. وقال: «العدو، قبل الصديق، شهد كيف كانت معركة سيف القدس نموذجاً أعدّته مقاومتنا عبر سنوات من التخطيط والتدريب والتطوير العسكري والاستخباري، وهذه المعركة لم تكن وليدة لحظة الانفجار بقدر ما كانت قراراً بأنه حان وقت تنفيذ وعد المقاومة بالردّ على جرائم الاحتلال في حيّ الشيخ جراح، وهو ما كان». وأشار السنوار إلى أن «الإعداد العسكري والتخطيط والتدريب، خلال الفترتَين الحالية والماضية وفوق الأرض وفي أعماقها وفي ظلمة البحر وعلوّ الجو، ينبع من إيمان بقرب التحرير، وهذا الأمر يمثّل دافعاً للإعداد لما بعده، باعتباره حقيقة لا شكّ فيها مستقبلاً». وبحسب قائد «حماس» في غزة، فإن التحرير يمثّل مركز الرؤية الاستراتيجية للحركة، والتي تنصّ على «التحرير الشامل لفلسطين من البحر إلى النهر، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كامل أراضيها، وعاصمتها القدس».

بدوره، أوضح رئيس هيئة مؤتمر «وعد الآخرة - فلسطين بعد التحرير»، كنعان عبيد، أن تأسيس الهيئة يندرج في إطار السعي لتصوّر مرحلة ما بعد التحرير من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية. وأشار إلى أن «تحرير قطاع غزة من الاحتلال عام 2005، كان بروفا، وأخذنا العبرة منه في الهيئة، خصوصاً بعد ضياع المقدّرات التي كانت في المستوطنات»، مضيفاً أن «الهيئة أقيمت لاستلام المقدرات وإعداد الخطط لما بعد تحرير فلسطين». ولفت عبيد إلى أن «لدينا سجلّات بشأن أعداد الشقق والمؤسّسات الإسرائيلية ودور التعليم والمدارس ومحطّات الوقود والكهرباء والصرف الصحي، لا بدّ من التجهيز لإدارتها»، داعياً إلى «ضرورة البدء بالاستعداد لهذا اليوم وعدم ترك الأمور إلى ما بعد التحرير». من جانبه، أكد القيادي في حركة «الجهاد الإسلامي»، خضر حبيب، أن «المقاومة تخوض صراع وجود مع الاحتلال الإسرائيلي وسننتصر»، معتبراً أن «نتائج هذا الصراع لن تتوقّف على مصير الشعب الفلسطيني فقط، إنما على مصير العالم أجمع». أمّا عضو «الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة المقدّسات»، الأب مانويل مسلم، فرأى أن «أولى خطوات التحرير بدأت في القدس وباب العمود والشيخ جراح وسلوان»، داعياً إلى أن «يتحوّل فكر رجل المقاومة إلى رجل التحرير، وبندقية وصاروخ المقاومة إلى بندقية وصاروخ التحرير».

وخلال المؤتمر، قُدّمت عشرات الأوراق البحثية التي تستشرف صورة فلسطين بعد تحريرها، وكيفية إدارة المقدّرات التي سيتركها الاحتلال على مختلف المستويات، السياسية والاقتصادية والأمنية، ومسألة الحرية الدينية، والأماكن المقدّسة الإسلامية والمسيحية. وتناولت تلك الأوراق، أيضاً، الحديث عن سجلّات يملكها الفلسطينيون حول ملكيات الأراضي، بالإضافة إلى خطة إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجّروا منها. وعلى رغم قتامة المشهد الفلسطيني، على المستوى السياسي الحالي، أجمع المشاركون على أن بقاء الحالة الفلسطينية على ما هي عليه أمرٌ مستحيل، داعين إلى ضرورة إعادة انتخاب قيادة تنال ثقة الشعب الفلسطيني وتجهّز لمرحلة التحرير، وما بعدها.

مقالة

المشرق العربي بعد الانسحاب الأميركي

وليد شرارة

المشرق العربي على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة. تراجع الهيمنة الأميركية، الناجم عن مقاومة شعوب المنطقة وبعض دولها لها، من جهة، وصعود منافسي الولايات المتحدة الدوليين، وفي مقدمتهم الصين، والذي يجبر واشنطن على تغيير أولوياتها، من جهة أخرى، ينتجان سياقاً إقليمياً ودولياً غير مسبوق، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. فبعد هذه الحرب، قام المنتصرون البريطانيون والفرنسيون بـ«صياغة» المشرق العربي، عبر احتلاله عسكرياً وتجزئته، وإقامة دوله القطرية، وزرع الكيان الصهيوني في قلبه. وعلى الرغم من نجاح الحركات الوطنية في فرض جلاء جيوش المستعمرين عن دوله، في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإنّ التصدّي لتطلّع شعوبه لأيّ شكل من أشكال الوحدة أو الاندماج الإقليمي، ومحاربة الأنظمة والقوى الداعية إلى ذلك، بقي ثابتاً جوهرياً من ثوابت الاستراتيجية الغربية، والأميركية خاصة. إنكار وجود الرابطة العربية بين شعوب وبلدان الإقليم، والإصرار على تسميات من نوع «الشرق الأوسط»، أو «الأدنى»، ومن ثمّ «الأوسع»، كان ترجمة لثوابت الاستراتيجية المذكورة. وما إن انتهت الثنائية القطبية، حتى انطلقت الحملة الأيديولوجية - السياسية لـ«إعادة التفكير بالشرق الأوسط» لـ«صياغته» مجدداً وفقاً لمصالح الولايات المتحدة المنتصرة، وهو عنوان مقال للمؤرّخ الصهيوني الواسع التأثير في أوساط النخب الأميركية، برنارد لويس، نشره في «فورين أفيرز»، في خريف 1992. هذا المقال كان مصدر الإلهام الرئيس لـ«مشروع الشرق الأوسط الجديد»، الذي حاولت الولايات المتحدة فرضه مع غزوها العراق، في عام 2003، وفشلت فيه تماماً. يتّضح ممّا سبق، أنّ تثبيت السيطرة الاستراتيجية الأميركية والغربية، عبر اللجوء إلى القوة العسكرية لسحق أو إضعاف معارضيها، هو العامل الحاسم في إنجاح أو إفشال مشاريع «إعادة الصياغة»، أو غيرها من محاولات الهندسة الاستعمارية للأمم والشعوب، فيما أيّ عوامل أخرى، سياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية - إعلامية، فما تعجز عن تحقيقه «القوة الصلبة» لن يكون نيله متاحاً بـ«الأدوات الناعمة»، أو حتى بالضغوط القصوى والحروب الهجينة كما أظهرت تجربة السنوات الماضية. ليس من المبالغة القول إنّه مع سقوط مشروع الشرق الأوسط الكبير، لم يعد للولايات المتحدة من خطّة على نطاق الإقليم، سوى تأجيج التناقضات السياسية والاجتماعية وإثارة الفتن وإشعال الحرائق، ضمن سعيها المحموم لإضعاف الأعداء، بكلام آخر، تعميم الخراب في المنطقة انتقاماً ممّن منعها من إحكام سيطرتها عليها. جهدت إدارة دونالد ترامب لإيهام حلفائها ورأيها العام بأنّ لديها مشروعاً جديداً للمنطقة، فتفتّقت عبقريتها عن «صفقة القرن» التي سرعان ما اتضح أنها تهدف إلى تشييد تحالف بين عدد من الأنظمة العربية، الخليجية أولاً، والكيان الصهيوني، ضدّ محور المقاومة. لكن هذا التحالف لم يُتِح تغييراً في موازين القوى لغير مصلحة الأخير، على الرغم ممّا نراه من تعاظم في العلاقات الاقتصادية والتجارية والأمنية، بين نظم خليجية والكيان الغاصب. ويأتي تعمّق حدّة الاستقطاب الصيني - الأميركي، ليُميط اللثام عن مشهد أقليمي مستجد، مرشّح للتطوّر في اتجاهات لم تكن متوقّعة حتى في الماضي القريب، بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها.

> ما إن انتهت الثنائية القطبية حتى انطلقت الحملة الأيديولوجية - السياسية لـ«إعادة التفكير بالشرق الأوسط»

قد تكون أبرز سمة في الوضع الدولي الجديد بالنسبة لمنطقتنا، كما أسلفنا، هو تراجع السيطرة الأميركية، وغياب أي قوة دولية مرشّحة للحلول في مكانها. بكلام آخر، يشبه هذا الوضع بأوجه كثيرة، ذلك الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من ضعف لقوى الاستعمار القديم الفرنسي والبريطاني، وتمكّن شعوب المستعمرات وأشباه المستعمرات من انتزاع استقلالها عنه. خلال نافذة فرص تاريخية امتدّت من أواسط أربعينيات القرن الماضي إلى بدايات ستّينياته، قبل أن تعزّز الولايات المتحدة موقعها كإمبراطورية عالمية. خلال هذه الحقبة، استقلّت الهند والصين ومصر، واندلعت حروب التحرير الوطنية المظفّرة في الهند الصينية والجزائر، وغيرها من بلدان الجنوب. لكن مع بداية الستّينيات، انتقلت الولايات المتحدة إلى الهجوم لبسط سيطرتها على بلدان الجنوب المتحرّرة حديثاً، واستطاعت إسقاط العديد من أنظمته الوطنية، كما حصل في الكونغو وإندونيسيا وتشيلي، ودعم الأنظمة التي ارتضت الانصياع لهيمنتها. غير أنّ التغييرات البنيوية العميقة في توزّع القوة الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية على الصعيد العالمي في العقدين الماضيين، أنتجت موازين قوى إجمالية تحول دون تمكّن الولايات المتحدة من الاستمرار بممارسة الهيمنة الشاملة على مستوى الكوكب. مواجهة الصعود الصيني، وما يتطلّبه من تعبئة للموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية والفكرية، يجبرها على إعادة جدولة أجندتها على قاعدة هذه الأولوية، مع ما تعنيه من تراجع في مركزية الشرق الأوسط. وفي الواقع، فإنّ حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، كتركيا ودول الخليج والكيان الصهيوني،

> ما إن انتهت الثنائية القطبية حتى انطلقت الحملة الأيديولوجية - السياسية لـ«إعادة التفكير بالشرق الأوسط»

حالهم في هذا حال خصومهم، أدركوا منذ مدة ليست بقصيرة دخول الهيمنة الأميركية في طور الانحدار، والمفاعيل المحتملة بالنسبة لهم. أول مؤشر إلى ذلك، هو اضطرارها للتخلّي عن حلفاء خلّص، كنظامَي بن علي ومبارك، في مواجهة الانتفاضتَين الشعبيتين ضدّهما. أزمة الثقة في العلاقات السعودية - الأميركية، مثلاً، بدأت منذ تلك الفترة. ثاني مؤشر، كان خطاب باراك أوباما عن الاستدارة نحو آسيا، في عام 2012. صحيح أنّ ترامب وفريقه اتّبعا أيضاً سياسة تصعيدية ضدّ الصين، لكنّ الصلات الخاصّة التي جمعتهم بإسرائيل وأنظمة خليجية، طمأنت هؤلاء إلى أنّ الحليف الأميركي يقف بصلابة إلى جانبهم، وبأنّه مستعدّ لخوض الحرب دفاعاً عنهم. ما تثبّته الأحداث المتلاحقة، منذ وصول جو بايدن وفريقه إلى السلطة، هو أنّ العالم انتقل من مرحلة الإعلان عن الاستدارة نحو آسيا إلى مرحلة ترجمتها ميدانياً وتسريعها، إلى درجة سيصبح معها جوار الصين البحري، وربما البرّي في الأشهر والسنوات المقبلة، مركزاً للتوتّرات الدولية. يتوازى مع ما تقدّم، استبعاد للخيار العسكري بوجه إيران، رغم تعثّر المفاوضات النووية معها، حتى الآن، وحديث متواتر عن احتمال المزيد من التخفيض لعديد القوات الأميركية الموجودة في سوريا والعراق. أما أطراف محور المقاومة، وعلى الرغم من الأكلاف الهائلة البشرية والمادية للحروب المباشرة والهجينة التي شُنّت ضدها، فهي ماضية في تطوير قدراتها العسكرية والصاروخية، كمّاً ونوعاً، وفي توثيق عرى التحالف في ما بينها ومراكمة الانتصارات والمكاسب، كما حصل خلال معركة «سيف القدس» في فلسطين، وبحصل في اليمن في مواجهة العدوان السعودي. مراجعة مسار الصراعات الدائرة في أكثر من ساحة في المنطقة، تكشف تحوّلاً مستمرّاً في موازين القوى لمصلحة محور المقاومة. لا يؤثّر في واقع هذا التحوّل تكثيف للاستثمارات الإماراتية، وحتى تلك السعودية غير المعلنة، في قطاعات اقتصادية وتكنولوجية إسرائيلية، وشراء لمنظومات سلاح وتعاون أمني، ليس بجديد في الحقيقة. السؤال الفعلي، هو عن مدى استعداد هذه الأنظمة الخليجية للمشاركة في حرب كبرى ومفتوحة مع إيران ومحور المقاومة إلى جانب إسرائيل، كفيلة وحدها، بنظر القادة الصهاينة، بوقف التغيّر المذكور في موازين القوى. ما تكشّف، في الأشهر الماضية، عن التطبيع المتدرّج في العلاقات الإماراتية - الإيرانية، وعن مسعى سعودي للتوصّل إلى تفاهمات مع طهران، يشي بإدراك نظامي البلدين لخطورة الخيارات التي اعتمداها في عهد ترامب، ولضرورة التراجع عنها. استمرار مراكمة وتطوير القدرات العسكرية والصاروخية من قبل محور المقاومة، وتعزيز لحمته في مواجهة الكيان الصهيوني، وما سينجم عنه من انقلاب في موازين القوى، في ظلّ التحوّلات الدولية التي أشرنا إليها، جميعها عوامل ستوفّر الظروف المؤاتية لإعادة صياغة المشرق العربي، وفقاً لمصالح وتطلّعات شعوبه، وبعيداً من مشاريع الإلحاق والهيمنة التي انقضى عهدها وأفل.

على الغلاف

«قسد» تقرع باب دمشق: التخلّي الأميركي يسرّع التسوية

في ظلّ تكاثر المؤشّرات إلى انسحاب أميركي مقبل من المنطقة الشرقية في سوريا، بدأت «قوات سوريا الديموقراطية» سلسلة تحرّكات واتصالات تستهدف تحصين وجودها في تلك المنطقة بعيداً من مظلّة واشنطن، والتوطئة للانخراط في «تسوية» مع الحكومة السورية حول مستقبل الأوضاع هناك. وإذ يبدو أن «قسد» باتت، تحت وطأة الخوف من أن تُترك لمصيرها، تَقبل بحوار مع دمشق لطالما استنكفت عنه سابقاً، فإن الخلاف بين الجانبين لا يزال يظهر كبيراً حول طبيعة «التسوية» المنتظَرة، خصوصاً لناحية ماهية اللامركزية التي يُفترض تطبيقها

حسين الأمين

منذ قُضي الأمر في أفغانستان بانسحاب الولايات المتحدة من هذا البلد، بدأت قوى وجماعات وحتى أنظمة موالية لواشنطن التحسّب ليوم تُترك فيه لمصيرها، في حال كرّت سبحة الانسحاب الأميركي لتشمل أجزاءً أخرى من منطقة غرب آسيا. ولعلّ واحدة من أبرز هذه القوى القلقة على مستقبلها، «قوات سوريا الديموقراطية» المسيطرة على مساحات واسعة في شمال شرق سوريا، والتي بدأت، في الأسابيع الأخيرة، تحت وطأة المخاوف من أيّ انسحاب أميركي من المنطقة الشرقية، محاولات إحياء الحوار المعطّل مع دمشق، عبر اتصالات غير مباشرة يقودها الروس، تستهدف التوصّل إلى تسوية تضمن بقاء «قسد» بعد انسحاب الأميركيين، وتمنع تكرار سيناريو احتلال الجيش التركي لمدينتَي تل أبيض ورأس العين في خريف عام 2019، عقب الانسحاب الأميركي من تلك المناطق. وعلى خطّ موازٍ، يسعى المسؤولون الأكراد إلى استطلاع حقيقة الموقف لدى واشنطن، والتحقّق ممّا إذا كانت لديها بالفعل نيّة انسحاب في المدَيين المنظور أو المتوسّط.

واجرى وفد من قيادة «مجلس سوريا الديمقراطية» «الإدارة الذاتية» الكردية، زيارة إلى موسكو قبل نحو أسبوعين، حيث عقد سلسلة لقاءات مع مسؤولين روس، على رأسهم المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأدنى، ميخائيل بوغدانوف، وبحث جملة مواضيع أبرزها ما يلي: احتمال شنّ الأتراك هجوماً جديداً على المنطقة وسبل الحيلولة دونه، تحديد شكل الانتشار العسكري في المنطقة الشرقية في حال انسحاب الأميركيين، وإعادة إطلاق الحوار مع الحكومة السورية، تحت رعاية روسية. وبالتوازي مع ذلك، أجرى وفد مشابه من قيادة «مسد» و«الإدارة الذاتية» زيارة إلى واشنطن، التقى خلالها عدداً من أعضاء «الكونغرس»، واستطلع إمكانية استمرارية الدعم الأميركي لـ«قسد»، ومصير التواجد العسكري الأميركي في الشرق السوري.

لكن على رغم هذا النشاط البائن للدلالات، ترفض القيادة الكردية مقاربة المشهد في سوريا من زاوية ما حدث في أفغانستان، إذ يعتبر مصدر مقرّب من دوائر القرار في «قسد»، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الانسحاب الأميركي من أفغانستان لا يشبه بشكله ومضمونه، الواقع الحالي للوجود الأميركي في شمال وشرق سوريا»، مبرّراً توصيفه المتقدّم بأن «قسد قوّة استطاعت هزيمة داعش، على عكس حكومة أفغانستان التي سقطت خلال أيام معدودة أمام زحف طالبان»، مضيفاً أن «قسد قوة عسكرية قاتلت الإرهاب والتطرّف قبل الحضور الأميركي، وستستمرّ في ذلك حتى لو حصل انسحاب أميركي»، متحدّثاً عن أنهم «حصلوا مؤخّراً على تطمينات أميركية بعدم وجود نيّة لانسحاب مفاجئ، وأن الانسحاب الأميركي مرتبط بالاستقرار التامّ عبر عملية سياسية شاملة». ويلفت المصدر إلى أن «قسد تملك مقوّمات الصمود العسكري في حال حصل أي انسحاب، لوجود إدارة ذاتية ومجلس سياسي قادر على خوض جولات حوار تفضي إلى توافق سوري ـ سوري على شكل الحلّ السياسي في المنطقة»، مؤكداً وجود «اتصالات تجريها القيادة الكردية مع الأميركيين والروس، لتحريك ملفّ الحلّ السياسي والتوصّل إلى تفاهمات تضمن حلاً عادلاً يقدّر تضحيات قسد على مدار سنوات الحرب».

احيا احتمال الانسحاب الأميركي من سوريا النقاش حول مستقبل المنطقة التي تسيطر عليها «قسد» (أ ف ب)

ما بعد الانسحاب

على خطّ موازٍ، بدأت تدور نقاشات حول شكل التسوية التي يمكن أن تبصر النور بين القوى الكردية والحكومة السورية. وفي هذا الإطار، يعود مفهوم «اللامركزية» ليتصدّر الجدل، خصوصاً بعدما تحدّث عنه الرئيس السوري، بشار الأسد، في خطابه الأخير أمام الحكومة الجديدة، لكن حتى الآن، لا يبدو أن ثمّة اتفاقاً على ماهية هذا المفهوم والية تطبيقه؛ فبينما ترى «قسد» أن اللامركزية المطلوبة ليست «سياسية» فقط، بل ثقافية واجتماعية أيضاً، يوضح مسؤولون حكوميون أن الأسد كان يقصد في حديثه «اللامركزية الإدارية» المنصوص عليها في قانون الإدارة المحلية رقم 107، والذي تمّ تعديله في بداية الأحداث في سوريا. وعلى رغم الانزعاج الذي يبديه قادة «قسد» من خطاب الأسد الأخير، والذي اتّهم فيه «القوى الكردية بالعمالة والانعزال، وهذا الخطاب لا يخدم المصلحة الوطنية السورية، ولا بدّ من تغييره»، بحسب مصادر «قسد»، إلّا أنهم في الواقع بدأوا يبنون عليه تحرّكات واتصالات، إذ «إننا لن نوقف السعي للتوصّل إلى اتفاق»، وفق المصادر نفسها. وحول إمكانية استنساخ التسويات التي شهدتها مناطق سورية عدّة، ومنها درعا أخيراً، تجيب المصادر بأن «قيادة قسد لا تؤمن بالتسويات كحلّ، وما حدث في درعا مؤخراً، على رغم مرور 3 أعوام على التسوية الأولى، هو خير دليل»، مضيفة: «من وجهة نظر قسد، فإن البديل من التسويات هو اتفاقات واضحة وقانونية، وتعديلات دستورية تراعي خصوصية المناطق، ولو كان ذلك على حساب مركزية الحكم». وإذ تلفت إلى أن «الخوف من الفوضى التي من الممكن أن تحدث بعد الانسحاب الأميركي، يدفع قسد إلى محاولة توسيع تفاهماتها مع الروس حول مستقبل المنطقة»، فهي تقرّ بأن ذلك «لا يعوّض غياب الاتفاق مع الحكومة السورية»، مستدركة بأن «لا حوار يجري حالياً مع الحكومة السورية، وأن قسد طلبت في الأيام الأخيرة من الروس تفعيل الحوار».

> بدأت تدور نقاشات حول شكل التسوية التي يمكن أن تبصر النور بين القوى الكردية والحكومة السورية

من جهته، يشير مصدر حكومي، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «اليقين الحكومي الثابت هو أن الوجود الأميركي غير الشرعي ليس دائماً وسينتهي عمّا قريب»، مضيفاً أن «التاريخ يثبت أن واشنطن تتخلّى عن حلفائها وتتركهم لمواجهة مصيرهم، كما حصل في فيتنام وأفغانستان». ويعتبر المصدر أن «ميليشيا قسد لا تتّعظ من الدروس»، وإن «إصرارها على التحالف مع الاحتلال الأميركي، وابتعادها عن الدولة السورية، يمنح فرصة للاحتلال التركي لمهاجمة المنطقة واحتلال مزيد من الأراضي فيها، في حال انسحب الأميركيون». ويرى أن «الولايات المتحدة لا تريد الخروج من المنطقة قبل التأكد من تهيئة كلّ الظروف لاحتلالها من قِبل تركيا، كما حدث في تل أبيض ورأس العين، وهو ما تساعده عليه عملياً قسد التي تضع الشروط المستحيلة في أيّ حوار مع دمشق». ويصف «قسد بالميليشيا الخارجة عن القانون، والتي تسرق وتنهب خيرات البلاد من نفط وقمح ومختلف الموارد الاقتصادية، لتكون مساهمة بشكل كبير في تطبيق قانون قيصر الأميركي، ومنع أيّ تحسّن اقتصادي»، مكرراً دعوتها إلى «فكّ ارتباطها بالأميركيين والانخراط في حوار وطني إيجابي يُسهم في التوصّل إلى تفاهمات تعيد الدولة السورية إلى كامل الجغرافيا التي توجد فيها هذه الميليشيات، وتنزع أيّ ذرائع تركية لاحتلالها».

> بدأت تدور نقاشات حول شكل التسوية التي يمكن أن تبصر النور بين القوى الكردية والحكومة السورية

انشغال كردي برسائل الأسد: أيّ «لامركزية» نريد؟

الحسكة - إيهم مرعي

يشكّل مفهوم «اللامركزية الإدارية»، المنصوص عليه في قانون الإدارة المحلية رقم 107 (تمّ تعديل القانون بعد عام واحد من اندلاع الأزمة في البلاد)، محطّ جدل بين القيادات الكردية التي لا تفتأ تكرّر مطالبها بضرورة مناقشة شكل «الإدارة الذاتية» المطبَّقة في شمال شرق البلاد، واعتمادها هي كأساس للحكم، وبالتالي الحلّ، فيما تتمسّك دمشق، ومعها حلفاؤها وجزء من خصومها، بأن أيّ حل

> يرفض مصدر حكومي في الحسكة تفسير كلام الأسد على أنه تجاوب مع مطالب «قسد»

سياسي يجب أن «يكون في إطار وحدة سوريا، ورفض أيّ أجندة انفصالية». ودائماً ما يُفهم الحديث عن «أجندات انفصالية» على أنه موجّه إلى «قسد» و«الإدارة الذاتية»، بعدما عمدت الأخيرة إلى تشكيل هياكل إدارية على شكل حكومات محلية، مع نظائرَي تعليم ودفاع خاصَّين بها، وسعي مستمرّ إلى افتتاح ممثّليات لها في الخارج، ما دفع الحكومة إلى اعتبار ذلك «ميولاً انفصالية واضحة».

وفي ظلّ فشل كلّ جولات الحوار التي سعى الجانب الروسي إلى عقدها بين الحكومة السورية و«الإدارة الذاتية»، أتى خطاب الرئيس بشار الأسد، الشهر الماضي، عن ضرورة تفعيل اللامركزية، ليفتح باب النقاش مجدّداً حول هذا المفهوم، فيما بدا أن زيارة وفد من «مسد» و«الذاتية» إلى روسيا استهدفت، من ضمن مجموعة غايات، فهم المقصود بحديث الأسد، ومدى إمكانية خلق نقاط التقاء مع دمشق، لخوض جولات حوار جديدة، تكون مثمرة هذه المرّة. وحظي حديث الأسد باهتمام شديد لدى المسؤولين الأكراد ووسائل الإعلام الكردية، على اعتبار أنه ليّن، ولو بشكل جزئي، مطلباً رئيساً لـ«مجلس سوريا الديمقراطي». وفي هذا الإطار، اعتبر رئيس «مسد»، رياض درار، في تصريحات إعلامية، أن «اللامركزية تتطلّب إجراءات عميقة في تمثيل أبناء المناطق أنفسهم واختيار ممثّليهم، والمركز تكون له وزارات سيادية محدّدة تحقّق وحدة البلد»، مضيفاً أنه «ليس مهمّاً اسم الإدارة لدينا؛ إن كان اسمها إدارة محلية أو إدارة ذاتية، المهمّ أن المجالس المحلية تأخذ مداها ولا يتحكّم بها محافظ، ولا تخضع لوزارة الإدارة المحلية للدولة، خاصّة في المرحلة الراهنة». معتبراً أنه «عبّر عن حاجة الدولة إلى إعادة النظر في أولوياتها وصلاحيتها»، مضيفاً أن «هناك رؤية جديدة، تقوم على اعتبار أن اللامركزية هي الأساس في إدارة الدولة في كلّ المحافظات، لتكون بذلك خطوة نوعية». ويلفت سعدون إلى أن «لغة المرونة واضحة في خطاب الرئيس، وهو ما يمكن فهمه على أنه مبادرة لتفعيل الحوار مع الإدارة الذاتية»، بدوره، يشير الكاتب والأستاذ الجامعي السوري عقيل محفوض إلى أن «مسألة العلاقة بين اللامركزية يُعدُّ خطوة إيجابية ونقلة نوعية في الخطاب السياسي للدولة، خاصّة في المرحلة الراهنة»، معتبراً أنه «عبّر عن حاجة الدولة والوزير فرضا الحكم المركزي بكلّ الأحوال».

ويرى الباحث والأكاديمي الكردي فريد سعدون في حديث إلى «الأخبار»، أن «كلام الأسد حول بداية الأحداث في سوريا، وإن كان يحمل بعض الإيجابية، إلّا أنه لا يرقى إلى مستوى الحلّ، وهو يأتي في سياق تحميل المسؤولية للآخرين، وهو ما يتنافى مع أيّ حلّ حقيقي». ويلفت سعدون إلى أن «اللامركزية الإدارية، بالشكل الذي تُطرح به، لا تعني أن تكون هناك دولة داخل الدولة، بل هي تعني أن تكون هناك إدارات محلية تدير شؤون مناطقها، وتكون مرتبطة بالحكومة المركزية، وهذا ما يجب أن يكون عليه الحلّ في سوريا».

> تطالب القوى الكردية بـ«اللامركزية» السياسية والثقافية والاجتماعية بينما ترفض الحكومة ذلك (أ ف ب)

بالتحدّيات الاقتصادية والوجود الأميركي»، مؤكداً أن «هناك أزمة ثقة واضحة بين الطرفين، خاصة أن هناك شكّاً في قدرة قسد على تطبيق أيّ تعهّد تقطعه على نفسها، لارتباط جزء من قرارها بالقرار الأميركي». ويذكّر محفوض بأن «مقاربة الطرفين للقانون 107 مختلفة، ما يجعل إمكانية التفاهم حوله صعبة»، مفترضاً أن «حديث الأسد عن اللامركزية كان مقصوداً، خاصة أن دمشق تريد تفكيك كلّ مصادر التهديد والعُقد القائمة بينها وبين مسؤولي الإدارة الذاتية، وهي مهمّة تحتاج إلى نوايا طيبة، وإرادة للحلّ»، منبّهاً إلى أن «الوجود الأميركي لن يكون دائماً، وقد تنسحب كما فعلت في أفغانستان، وهو أمر يجب أن يكون في الحسابات... وبالتالي ليس لقسد من سبيل إلا طريق دمشق لإنجاز أيّ حل، على أساس أن سوريا دولة واحدة».

وبالعودة إلى خطاب الأسد، فقد اعتبر الرئيس السوري أن «المجالس المحلّية هي الأقدر على معرفة مصالحها المحلية وطرح الحلول، وهذا يساعد السلطة المركزية والمسؤول المركزي على أن يبتعد عن الغرق في التفاصيل»، مضيفاً أن «اللامركزية تُحقّق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق الأغنى والأفقر وبين الريف والمدينة». وبالتالي، يمكن القول إن حديثه لا يخرج عن سقف منح الصلاحيات للمجالس المحلية لتحقيق التنمية، وإزالة أيّ عراقيل أمام تحقيق هذا الهدف، في ظلّ التأكيد أن الأولوية هي لتحسين الواقع المعيشي والخدمي للمواطنين. وفي هذا الإطار، يرفض مصدر حكومي رسمي في محافظة الحسكة، في حديث إلى «الأخبار»، الآراء التي تذهب إلى تأويل كلام الأسد حول اللامركزية، على أنه تجاوب مع مطالب «قسد»، إذ يعتقد المصدر أن «الإدارة الذاتية تحمل نزعة انفصالية، وأن أيّ مراعاة لواقع إداري ما في مناطق سيطرتها، سيعني حتماً الإقرار بواقع وجود إمارة إسلامية في إدلب، وهو أمر غير قابل للنقاش». ويعتبر أن «استمرار ارتباط ميليشيا قسد بالأميركيين، يقطع الطريق أمام أيّ حوار»، مضيفاً أن «مسألة استعادة الدولة السورية سيادتها على كلّ المناطق هو أمر سيحصل حتماً، عندما تتوفر الظروف المناسبة لذلك». ويبيّن أن «حديث الأسد عن اللامركزية، الهدف منه هو تمكين الوحدات الإدارية والمجالس المحلية من أخذ دورها، من دون أيّ تفسيرات أخرى».

علاقات الضرورة شرقيّ الفرات: ما بعد الحرب... حديث آخر

لم يحُل وجود القوات الأميركية في منطقة الجزيرة شرقي الفرات، دون نشوء علاقات اقتصادية بين مناطق الحكومة السورية وتلك الخاضعة لسيطرة «قسد». علاقاتٌ تختلف تسمياتها باختلاف النظرة السياسية إليها إلّا أنها تبقى بشكلها الحالي طارئة تحكمها الضرورة. وهو ما يعني أنها ستتبدّل حتماً مع استعادة الحكومة السيطرة على جميع المناطق

زياد غصن

قد لا يكون من المبالغة القول إن استعادة الحكومة السيطرة على المنطقة الشرقية من البلاد، يعني عملياً أن نصف مشاكل سوريا الاقتصادية ستجد طريقها إلى الحلّ، وخلال فترة زمنية قياسية. فالمنطقة التي يقع معظم أجزائها تحت سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، تحتوي على أهمّ ثروتين تمثّلان شريان الحياة لأيّ اقتصاد: النفط والغاز، والزراعة. وبحسب بيانات وزارة النفط السورية، فإن حوالى 93,5% من إنتاج البلاد النفطي، والمُقدّر قبل الأزمة بحوالى 385 ألف برميل يومياً، كان يأتي من الحقول المُكتشفة في المنطقة الشرقية، والتي وصل إنتاجها اليومي آنذاك إلى حوالى 360 ألف برميل موزّعة على المحافظات الثلاث وفق ما يلي: الحسكة 225 ألف برميل، دير الزور 125 ألف برميل، والرقّة 10 آلاف برميل. أمّا بخصوص الزراعة، وتبعاً لتقديرات بحثية مستقلّة غير منشورة سابقاً، فإن نسبة مساهمة الناتج المحلي لقطاع الزراعة والغابات والصيد في المحافظات الشرقية إلى إجمالي الناتج المحلي للقطاع على مستوى البلاد، وصلت في عام 2010 إلى حوالى 31%. وتظهر أهمية هذا القطاع في اقتصاديات المنطقة من خلال مقارنة نسبة مساهمة ناتجه مع إجمالي الناتج المحلي لكلّ محافظة، فقد كان الأوّل بين تسع قطاعات مُشكّلة للناتج المحلي بالنسبة إلى محافظتَي الرقة ودير الزور (40,13%، 30,38% على التوالي). والثاني بالنسبة إلى محافظة الحسكة (18,48%).

ومع أن الحرب أتت على جزء لا بأس به من تلك الموارد، إلّا أنها لا تزال بوضعها الراهن تمثّل ورقة استراتيجية تستقوي بها «قسد» في مواجهتها الحكومة السورية، سواءً في جلسات الحوار التي يعقدها الطرفان بين الفينة والأخرى، أو في تركيبة العلاقات الاقتصادية التي فرضتها ظروف الحرب، والتي يصفها أحد الباحثين بأنها علاقات أقرب إلى قسرية منها إلى طوعية. فمن جهة، تنظر إليها دمشق باعتبارها مؤقّتة سرعان ما ستزول بعودة المنطقة الشرقية إلى سيطرة الدولة، باعتبارها في جانب هامّ منها ضرورة أملتها العقوبات الاقتصادية الغربية على دمشق؛ ومن جهة ثانية لا تجد «قسد» في الوقت الراهن بديلاً من هذه العلاقة في ضوء الرفض الإقليمي لوجودها كـ«كيان» لديه نزعات انفصالية، فضلاً عن التهديد التركي المستمرّ لها. وبحسب رأي الباحث الاقتصادي منير الحمش، فإن «السيطرة على الثروات من شأنها أن تُحسّن الموقف التفاوضي لِمَن وضع يده عليها. وفي المقابل، فإنها تضعف الموقف التفاوضي للطرف الآخر. ومن دون أدنى شكّ، فإن الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل سهّلت وشجّعت قسد على الاستيلاء على ثروات الجزيرة، وجعلها ورقة مهمّة في التفاوض مع الحكومة، خاصةً وأنها تُعتبر أن إضعاف الدولة السورية من أهدافها الرئيسة».

ليس نفطاً فقط

فرضت ظروف الحرب والتدخّلات الخارجية نفسها على طبيعة العلاقة الاقتصادية المتشكّلة بين مناطق سيطرة الدولة السورية وتلك الخاضعة لسيطرة «قسد»، وحجمها. وهي علاقةٌ تختلف تسمياتها تبعاً للمقاصد السياسية والاقتصادية لمُطلقيها. إلّا أنها تبقى في نظر طيف واسع من السوريين مجرّد انعكاس لما أفرزته سنوات الحرب والحصار من ممارسات اقتصادية غير شرعية مؤقّتة، ستنتهي بمجرّد تمكّن الحكومة من استعادة السيطرة على جميع الموارد الاقتصادية الموجودة في المنطقة الشرقية، وغيرها من مناطق الشمال المحتلة من قِبَل الجيش التركي أو الخاضعة لسيطرة الفصائل المسلّحة المرتبطة بأنقرة. وهذا ما يذهب إليه الباحث الاقتصادي فادي عياش الذي يلفت في تصريح إلى «الأخبار»، إلى أن «الحكومة تنظر إلى مناطق سيطرة قسد والقاطنين فيها على أنها جزء من الجغرافيا السورية، وبالتالي

> لا يشكّل النفط سوى سلعة واحدة من عدّة سلع زراعية وصناعية يجري نقلها بين الدولة ومناطق «قسد»

تتعامل مع تلك المناطق وفق الواقع المؤقّت الراهن بما يضمن مصالح المواطنين في تلك المناطق، وذلك انطلاقاً من واجب الدولة تجاه مواطنيها على رغم الحالة غير الطبيعية لهذه التنظيمات الحالة بالانفصال وبرعاية أميركية مؤقتة».

وعلى خلاف الانطباع العام السائد، فإن النفط لا يشكّل سوى سلعة واحدة من عدّة سلع زراعية وصناعية يجري نقلها بين مناطق الدولة، والمناطق الخاضعة لسيطرة «قسد». كما أن كميات النفط الخام الداخلة إلى الأولى لا تشكّل كما يُشاع القسم الأكبر من إنتاج الآبار الموجودة والمستثمَرة في المنطقة الشرقية، إذ إن التقديرات حول تلك الكميات لا تزال غير دقيقة، وغالباً ما تنطلق من حسابات سياسية معينة، وفي الوقت الراهن لا تصل أيّ كمية إلى مناطق سيطرة الدولة، بحسب معلومات «الأخبار»، علماً أن التقديرات المتداولة لإجمالي إنتاج الحقول الواقعة تحت سيطرة «قسد» تتراوح ما بين 80-100 ألف برميل. والحال نفسه بالنسبة إلى الغاز الطبيعي الذي تشير المعلومات الخاصة إلى أن إنتاج الآبار الواقعة تحت سيطرة «قسد» منه حالياً لا يتجاوز 3,5 ملايين م3 يومياً، يُورَّدُ منها حوالى مليون م3 إلى مناطق الحكومة، في حين أن الطاقة الإنتاجية لهذه الآبار تصل إلى حوالى 6 ملايين م3.

وعلى رغم رفض «قسد» التكرّر السماح لمؤسّسة الحبوب الحكومية بنقل فائض مخزونها من القمح إلى المحافظات الأخرى، إلّا أن ذلك لم يَحُل دون استمرار دخول سلع وبضائع بين المناطق المذكورة مقابل رسوم، إمّا تُفرض على الشاحنة أو على نوعية البضائع التي يجري نقلها. فمثلاً، كانت الحواجز العائدة لـ«قسد» تَفرض خلال السنوات الأخيرة رسماً مالياً على كل طنّ قطن يُنقل إلى المخازن الحكومية الواقعة في محافظتَي حلب وحماة. وهذا واقع يفسّره عياش بأن «سوريا تتعامل مع الظرف الراهن في المنطقة الشرقية بمنطق الدولة، وتقبل التعامل بحكمة مع الوضع الراهن ولو كان شاذاً، في تحمّلها لمسؤولياتها تجاه مواطنيها الخاضعين لسيطرة هؤلاء». ويضيف: «ثروات تلك المناطق حق لجميع المواطنين السوريين، وبالتالي تحاول الحكومة تأمينها ولو عبر تلك التنظيمات. والرهان على عودة هؤلاء إلى رشدهم تحت مظلة الوطن والقيم الوطنية كجزء من النسيج الاجتماعي السوري». وفي ما يبدو مؤشّراً إلى تأثيرات التوتّر السياسي بين دمشق و«قسد» خلال الفترة الماضية وانعكاسه على التبادل السلعي بين المناطق المشار إليها، يكشف صحافي يقيم حالياً في إحدى مناطق سيطرة «قسد» لـ«الأخبار»، أنه «يلاحظ منذ أشهر قليلة غياباً للبضائع القادمة من دمشق والمحافظات الأخرى إلّا ما ندر، حيث يتمكّن بعض التجّار الكبار من إدخال بعض السلع والمواد الضرورية».

صمت أميركي

تثير العلاقة الاقتصادية تلك، تساؤلات تتعلّق بالموقف الأميركي، خاصة وأن واشنطن لا تزال تحتفظ بقوات عسكرية لها في منطقة الجزيرة، أولويّتها حماية حقول النفط ومنشآتها، هذا إضافة إلى أن الإدارات الأميركية المتعاقبة فضّلت في مقاربتها تطوّرات الأزمة السورية منذ أكثر من عامين، اتّباع سياسة الخنق الاقتصادي والتجويع. فهل هذا يعني أن «قسد» تملك هامشاً من استقلالية القرار يُمكّنها من فرض ما يحقّق مصالحها، حتى ولو تعارض ذلك مع الموقف الأميركي؟ أم أنه لدى واشنطن حسابات سياسية معينة؟ تذهب معظم التحليلات السياسية إلى أن الولايات المتحدة تستهدف في المقام الأول من بقاء قواتها في منطقة الجزيرة السورية، تعزيز موقفها التفاوضي مع روسيا حول الملف السوري، للوصول إلى حلّ ينهي عقداً ونيّفاً من حرب كانت كارثية على السوريين وشعوب المنطقة، وتالياً فهي لا تعير اهتماماً لطبيعة العلاقات الاقتصادية المتشكّلة بين مناطق الحكومة وتلك الخاضعة حالياً لسيطرة «قسد»، ما دامت لا تزال ضمن مستوى لا يهدّد سياستها، خاصة أن عصب اقتصاد ما يسمّى الإدارة الذاتية واستمراريّته، قائم أساساً على نشاط التهريب مع دول الجوار (تركيا والعراق).

تحليل إخباري

يحاول إردوغان إقناع بوتين بتطبيف «اتفاقية 5 آذار» المتعلقة بإدلب ولو جزئياً (أ ف ب)

قمّة بوتين ـ إردوغان: الأسرار المُعلَنة

محمد نور الدين

انعقدت القمّة المرتقبة بين الرئيسَين التركي رجب طيب إردوغان، والروسي فلاديمير بوتين، في سوتشي أوّل من أمس، وكأنها لم تنعقد. إذ إن كلّ ما فيها عاكس مسارات القمم المعتادة؛ فلا بيان مشتركاً صدر عنها، ولا مؤتمر صحافياً انعقد بعدها، ليَظهر وكأن المواقف التي أطلقها الزعيمان قبل دخولهما قاعة اللقاء، كانت بمثابة إعلان مسبق عمّا سيجري داخلها. كذلك، غاب عن القمّة، التي استمرّت قرابة ساعتَين و45 دقيقة واعتبرها البعض (الكاتب في «حريت» التركية سادات أرغين) إحدى أكثر القمم صعوبة، أيّ حضور إضافي من كلا الطرفين، لتبقى أسرارها ملك الرئيسَين حصراً. وبعيداً عمّا يمكن أن يكون اتفاقيات سرّية، فإن القمة انتهت، في شقّها المعلَن، إلى بقاء الرجلين على مواقفهما، وإدامة المراوحة على حالها، في انتظار مقبل الأيام. وما كان ينتظره المتابعون، من مواقف لإردوغان على متن طائرة العودة إلى أنقرة وفق ما جرت عليه عادته، لم يشفِ غليل أحد؛ إذ باستثناء اقتراحه على بوتين التعاون في مجال الفضاء وإطلاق صاروخ فضائي مشترك، فهو بقي في العموميات في كلّ القضايا التي تحدّث عنها.

وكان سبقَ القمّةَ توجّهُ إردوغان إلى نيويورك، حيث ألقى خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مُعرِّفاً بكتابه الجديد في جادة مادیسون سكوير. وإذ كان يأمل أن يلتقي، على هامش ذلك، الرئيس الأميركي، جو بايدن، فإن الأخير رفض، وفقاً لبعض الأنباء، لقاءه، ما اعتُبر إشارة إلى تجدّد الفتور بين الحليفَين الأطلسيَّين، بعدما تأكّد أن مهمّة حماية مطار كابول ستؤول إلى قطر بمفردها. هكذا ذهب إردوغان الذي اعترف بأن العلاقات مع بايدن لم تبدأ على خير بخلاف العلاقات مع جورج دبليو بوش وباراك أوباما ودونالد ترامب، إلى القمّة مع بوتين خالي الوفاض من موقف أميركي إيجابي، وهو ما زاد موقفه ضعفاً أمام الرئيس الروسي. ولذا، حوّل الرئيس التركي وُجهةَ طلب الرضى إلى موسكو، معلناً قبل القمّة أن مسألة صواريخ «أس 400» انتهت ولا تراجع عنها، وأنه يمكن شراء دفعة ثانية منها من روسيا، في ما بدا ردّ فعل على الضغوط الأميركية التي أدت إلى تدهور سعر صرف الليرة (لامس سعر الدولار أخيراً عتبة تسع

> **لا يزال الرئيس التركي يمارس سياسة «اللعب على الحبلين» واستغلال التناقضات في المواقف الإقليمية والدولية**

ليرات)، وإيذاناً بانتهاء مسار اتّبعه إردوغان عنوانه مهادنة الرئيس الأميركي الجديد علّه بذلك يتخفّف من الضغوط المسلّطة على بلاده.

مع ذلك، فإن الرئيس التركي لا يزال، منذ محاولة الانقلاب العسكرية الفاشلة ضدّه عام 2016 وتعميق الفتاحته على روسيا، يمارس سياسة «اللعب على الحبلين» واستغلال التناقضات في المواقف الإقليمية والدولية. فهو ذهب إلى القمّة مع بوتين بعد سلسلة مواقف وخطوات استفزازية لموسكو، من خلال التأكيد على عدم الاعتراف بضمّ شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع أوكرانيا بل وبيعها طائرات مسيّرة متطوّرة من طراز «2-TB» أثارت غضباً روسياً، إضافة إلى كون تركيا شكّلت جزءاً أساسياً من مناورة واسعة لـ«حلف شمال الأطلسي» أمام السواحل الأوكرانية في البحر الأسود الذي تعتبره روسيا بحراً مقفلاً على التحرّكات الأطلسية المعادية. في المقابل، لفتت الصحافة التركية إلى أن من أهمّ بنود المحادثات، العمل على توقيع اتفاقية جديدة لشراء تركيا الغاز من روسيا، تسدّ حاجة الأولى المتزايدة إليه، والتي تُقدَّر مع نهاية العام بـ60 مليار متر مكعّب، بعدما كانت بحدود 45 مليار متر مكعّب. وهذا من شأنه، بلا شكّ، أن يُفرح روسيا وشركة الغاز العملاقة «غازبروم»، مع بقاء سعر المتر معلّقاً، فيما يأمل إردوغان أن يحصل عليه بأسعار أرخص من السوق. كذلك، ذكّر الرئيس التركي نظيره الروسي، بوضع مفاعل «آق قويو» النووي قرب مرسين، حيث شارف العمل فيه على الانتهاء (مع الاستعداد لبناء مفاعلَين آخرَين من جانب روسيا)، وبأن 13 ألف عامل يعملون في المفاعل بينهم عشرة آلاف تركي وثلاثة آلاف روسي. أيضاً، تمثّل العلاقات الثنائية وتدفّق السياح الروس إلى تركيا وتصدير المنتجات الزراعية التركية إلى روسيا موضوعات حيوية بالنسبة إلى البلدين، كما مضاعفة الاستثمار، حيث تحدّث الزعيمان عن استثمارات تركية في روسيا بقيمة مليار ونصف مليار دولار مقابل استثمارات روسية في تركيا بقيمة ستة مليارات ونصف مليار دولار، ووعود برفع حجم التجارة البينية.

من جهة أخرى، احتلّ الوضع في محافظة إدلب حيّزاً بارزاً في المحادثات التي استبقها إردوغان بربط الوضع في سوريا عموماً بالعلاقات التركية - الروسية، في ما بدا محاولة لإدخاله في بازار السياسات الإقليمية، والتقليل من شأن موقف دمشق، ورغبتها الجامحة والمحقّة في استعادة إدلب من المسلحين، وانسحاب الجيش التركي منها. ولا شكّ في أن سوريا وروسيا عملتا على تسخين مقدّمات القمة بتحريك الوضع في إدلب. وفي هذا الإطار، يعتبر الخبير التركي سرهاد إركمينْ أن علامات التفجير تبدو في الأفق، لافتاً إلى أن الجيش السوري والروس نفذوا خلال أقلّ من ثلاثة أشهر 444 هجوماً على الجيش التركي والمسلّحين في إدلب، نصفها في شهر أيلول فقط. ويبدو أن ما هو متاح حالياً تطبيق «اتفاقية 5 آذار» بين تركيا وروسيا المتعلّقة بسحب المسلحين، وفتح طريق «M4» الواصلة إلى اللاذقية، وتأمين محيطه وصولاً إلى جبل الزاوية وجبل الأربعين. وهذا كان من مسؤولية أنقرة، لكن الأخيرة تنصّلت منه. ولذا، يعتقد إركمين أن روسيا قد تعرض أن تُشرف هي وحدها على الطريق المذكور وإلا فإن «الحرب واقعة لا محالة».

وإذ يشير إلى أن هناك حوالى 15 ألف جندي تركي في المنطقة، فهو يرى أن إردوغان سوف يسعى خلال لقاءاته مع بوتين إلى أن تُحلّ الأمور بطريقة سلمية لسبب آخر، وهو أن أيّ معركة ستنشب ستعني تقدّم الجيش السوري إلى الشمال من «M4»، وبالتالي موجات هجرة جديدة إلى الداخل التركي قد لا تقلّ عن مليون لاجئ إضافي. ولذا، فإن إردوغان سيحاول إقناع بوتين بتطبيق «اتفاقية 5 آذار» ولو جزئياً، حتى لا تَنجرّ تركيا إلى معركة لا تريدها (وهو ما أشار إليه في حديثه في الطائرة)، لكنه في الوقت نفسه يريد المساومة على أمور لم يتضمّنها الاتفاق المشار إليه، من مثل أن تضغط روسيا على «حزب العمال الكردستاني» ليسحب عناصره من منبج وتل رفعت، وأن تتولّى موسكو الإشراف على الوضع هناك. أمّا الجانب الروسي فهو أيضاً حريص على عدم تهشيم صديقه التركي، ومواصلة إضعاف روابطه الأطلسية، بل مساعدته على كسب معركة الرئاسة، كونه شرّع أمام الروس الأبواب التركية. وبالتالي، فإن إردوغان لن يُقدم على تقديم تنازلات في إدلب إلّا بشقّ النفس، وفي حال الاضطرار الأقصى، خصوصاً أنه لا يزال يتمترس بعدم الاعتراف الدولي بشرعية الرئيس السوري، ويريد تقطيع الوقت من الآن إلى موعد الانتخابات الرئاسية عام 2023، التي على أساسها يبني كلّ مواقفه السياسية. وإلّا، فإن الباب سيكون مفتوحاً أمام عملية عسكرية سورية واسعة.

وفيات

إنّا لله وإنّا إليه راجعون
نَنعى إليكم فقيدتنا الغالية المرحومة
ليلى توفيق جزّار رعد
أرملة المرحوم القاضي
أمين علي اسماعيل الحركة
والدتها: المرحومة رهيفة زاهد
أولادها: المرحوم المهندس رضوان، المهندسة دنيا زوجة الدكتور ايمن حسن الحركة، المحامي طارق وكريم زوجته ديمة نزيه كركي.
شقيقاها: نزار ورضوان.
شقيقاتها: سنا، مارل وريما
أشقاء زوجها: المرحومون المختار الحاج محمود، الحاج نور، الحاج عارف، الحاج محمد، الحاج كامل، المحامي خضر والحاج أحمد الحركة.
شقيقتا زوجها: المرحومة كاملة وأحفادها: المحامية كارين، نادين وتينا أيمن الحركة. رودي وسيليا كريم الحركة. روبي، راي أمين وليو طارق الحركة.
نظراً إلى الظروف الصحية الراهنة، تُقبل التعازي هاتفياً:
دنيا: 03227171
طارق: 03900406
كريم: 03900406
د. ايمن: 03215369
نزار: 03221450
رضوان: 03679383
سنا: 71122588
مارل: 03733076
ريما: 71500719
الأسفون: آل الحركة، رعد، زاهد، نشّابة، عرقجي، فتّاح باشا وكركي

بمناسبة الذكرى الثانية لوفاة فقيدتنا الغالية المرحومة
غزوة (أميرة) علي حب الله
زوجة السيد هاني ابراهيم هاشم
أولادها: حسن، طارق وجهاد
نأمل من كلّ من عرفها وأحبّها أن يذكرها بصلواته.

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
الأخبار
هاتف 01-759500
واتساب 71-513571
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

إعلان
تعلن كهرباء لبنان عن رغبتها في إجراء استدراج عروض لاجراء الوقاية اللازمة preservation لحاويات الـ Gas Conversion Kit في معملي المحركات العكسية في الذوق والجية.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 750/ل.ل.
تسلم العروض باليد إلى امانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر.
علماً إن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2021/11/5 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.
بيروت في 28 أيلول 2021
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 808

وثيقة تبليغ
صادرة عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت
الرئيس رندا حروق
رقم الدعوى: 2020/40
طالب التبليغ: كرم الرشعيني
المطلوب تبليغهم: تالا وليا طليس ومحمد سرور
الأوراق المطلوب إبلاغها: كافة أوراق الدعوى
بالدعوى المقامة عليكم من طالب التبليغ وموضوعها: تجارية
فيقتضي حضورك بالذات أو من يمثلكم قانوناً بموجب سند مصدق لاستلام الأوراق وإلا تجري بحقكم الإجراءات القانونية سنداً للمادة 409 أ.م.م.
رئيس القلم مرسال شديد

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
المعاملة التنفيذية رقم 2020/60
طالب التنفيذ: محمد فرحات ورفاقه
بوكالة المحامي علي جابر
المنفذ عليه: محمد جواد ظاهر
السند التنفيذي: الحكم الصادر بتاريخ 2019/12/10 بالرقم 90/ش/2019 عن جانب محكمة بداية النبطية والمتضمن اعتبار العقار 449 من منطقة كفرمان العقارية غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح وتوزيع الثمن وفق مندرجات الحكم.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2020/2/18
تاريخ تبليغ الانذار: 2020/3/31
العقار الموصوف:
2400 سهم من العقار 534 من منطقة كفرمان العقارية عبارة عن ارض بعل له طريق فرعي.
مساحته: 3805 م2
التخمين: 456600000 ليرة لبنانية
الطرح: 456600000 ليرة لبنانية
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2021/11/18 الساعة 11:00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف اعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لامر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عد مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
مأمور التنفيذ
ميرفت زبيب

دعوة
ورقة دعوة صادرة عن محكمة الشياح الشرعية الجعفرية، موجهة الى ليديا يوسف صايغ مجهول محل الاقامة في الدعوى المقامة عليك من عبد الرضا محمد فخري بمادة اثبات طلاق اساس 2021/835 تعين موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء في 2021/10/26 فيقتضي حضورك او ارسال من ينوب عنك الى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى والا اعتبرت مبلغاً حسب الاصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الاعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
رئيس القلم
علي حسين عواد

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت ماكي موريس عبود أحد ورثة محبة حبيب خطار زوجة موريس عبود مالكة القسم /6/ من العقار /69/ سن الفيل سند تمليك بدل عن ضائع باسم الموروثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت نجلا جرجس الحايك وكيلة يولا بيارو دمياني زوجة انطوان الشبطيني مالكة القسم /19/ من العقار /490/ انطلياس سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالكة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت سائدي سيمون الخوري مالكة القسم /4-A/ من العقار /1201/ المنصورية سند تمليك بدل عن ضائع باسمها.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب وليد عبدو عازار وكيل حاتم سمعان ناصيف الحاج مالك العقار /56/ عينطورة سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب غسان شكيب جرداق مالك العقار /16/ عين السنديانة سند تمليك بدل عن ضائع باسمه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب اسكندر فريد صابر مالك القسم /4/ من العقار /2998/ بعبدات والسفيلة سند تمليك بدل عن ضائع باسمه.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب خليل حبيب زين وكيل جويس رزق الله الجلخ احدى ورثة رزق الله يوسف الجلخ احد ورثة مرسال طانيوس السبعلي المالكة في العقارات /183/ و/196/ و/198/ و/199/ عين الخروبة سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص الموروثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب لورنزو موسى مارسيل نمور وكيل ماريا دماري مارسيل نمور وكيلة جاكلين موسى نمور المالكة في العقار /266/ برج حمود سند تمليك بدل عن ضائع بحصة المالكة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب منير خير الله سرور احد ورثة افلين اسكندر كرياكوس سعد المالكة في العقار /461/ بيت مري سند تمليك بدل عن ضائع بحصة الموروثة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب عبد العزيز طراد نصر وكيل جان هاروتيون قره داغليان مالك القسم /6/ من العقار /911/ جورة البلوط سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب داني الياس داغر وجيني عصام معلوف زوجة داني داغر مالكي القسم /6-B-14/ من العقار /1362/ البوشرية سند تمليك بدل عن ضائع بحصتيهما.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب روميل فرنسيس الشامي وكيل فرنسيس وديع الشامي المالك في العقار /757/ البوشرية سند تمليك بدل عن ضائع بحصة المالك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب مخايل جبور حدشيتي وكيل جوني فرحات بدين احد ورثة فرحات ديب بدين المالك في العقارات /1676/ و/1677/ و1678/ برج حمود سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص المورث.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان
صدر عن محكمة القاضي المنفرد المدني في بيروت فاطمة ماجد بتاريخ 2021/5/24 تقدمت ناديا حداد باستدعاء رقم 2021/276 تطلب حصر إرث زوجها عزيز مرموزه سجل رأس بيروت 478 بها دون سواها، لمن لديه اعتراض أو أية ملاحظات التقدم بها من المحكمة خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر.
رئيسة القلم
مرفت مصطفى الأشرم

لإعلاناتكم المبوبة في الأخبار
71-513571
01-759500
كل 4 اسطر
100.000
ليرة لبنانية
كل سطر إضافي
20.000
ليرة لبنانية

نبض المدينة

المهرجان يطفئ شمعته التاسعة في زمن التصحّر الثقافيّ

«مِشكال» يعالج خراب الروح بالمسرح

من رحم واقع استثنائي بكل المقاييس، تخرج دورة 2021 من «ملتقى الشباب في مسرح المدينة» إلى النور بصيغة متفرّدة تركّز بشكل أساسي على ورش العمل الخاصة بالعلاج بالمسرح، حاملةً اسم أسامة العارف. تصرّ نضال الأشقر على إقامة الحدث وكلّها ثقة بالشباب والثقافة وبقدرة الفنون على شفاء الوجع

الكسندر بوليكيفيتش (باتريك باز ـ أف ب)

يارا عماشة، فرح حاج عمر، إبراهيم قادور، محمد قديح، محمد طارق المجذوب، نيفين يقظان، مريانا أبو جودة، ناريه كوركجيان وكريم مكوك، إلى جانب العازفَين نجيب جمّال (عود)، ساتي موكان (غيتار)، جوزيف يشوعي (إيقاع)، سامي سعادة (أورغ) وبشار عون (باص).

في 3 تشرين الأوّل، يقدّم أرثر ليسترينج ورشة بعنوان I Will Begin (سأبدأ). وفيها، سيختبر المشاركون من خلال سلسلة من التمارين اللفظية والحركية والصوتية «إمكانية مشاركة كلّ شخص في هذا العالم في الكلام والعمل وخلق بداية جديدة»، وفق ما سبق أن قالت هانا أرندت.

أما في الورشة التي تتشارك تقديمها نضال الأشقر مع منى كنيعو وخالد العبدالله، فسيتدرّب الحاضرون على الارتجال حول مشاهد وأغانٍ من مسرحية «إضراب الحرامية» التي وضعت اسم أسامة العارف في الصفوف الأولى لحداثة المسرح اللبناني. النص الذي قدّمه روجيه عساف ونضال الأشقر عام 1971، تحوّل إلى إحدى العلامات الفارقة للمدينة التي كانت تعيش عصرها الذهبي في المسرح والشعر والصحافة والسياسة.

ويختتم الراقص والكوريغراف اللبناني الكسندر بوليكيفيتش الذي يحاول فتح آفاق جديدة للرقص البلدي الحدث بورشة تركّز على اختبار علاقة الروح بالجسد وطرق تفكيكها وتحريرها له.

وفي نهاية حديثها مع «الأخبار»، تشدّد نضال الأشقر على أنّ معلّماً مثل «مسرح المدينة» يجب أن تبقى أبوابه مفتوحة ويظلّ ملاذاً للناس لـ «التنفّس والحرية والانفتاح والحلم»!

«ملتقى الشباب في مسرح المدينة» (مِشكال)، من اليوم وإلى 5 تشرين الأوّل. «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). الدخول مجانيّ. (للاستعلام: 01/753010)

زينة دكاش

نضال الأشقر

نادين كنعان

قبل عشر سنوات، وُلد في قلب بيروت «ملتقى الشباب في مسرح المدينة» (مِشكال). ومنذ ذلك الحين، تحرص «سيّدة المسرح اللبناني» نضال الأشقر على إقامته سنويّاً، للحفاظ على الطابع الشاب للمسرح ووصله بهموم فنّاني اليوم التي لا تنفصل عن القضايا العامّة في البلاد.

اليوم أكثر من أيّ وقت مضى، وفي ظلّ الانهيار الشامل الذي نعيشه، ودورة الأشقر حاجة ملحّة إلى إقامة دورة خاصة تنطلق اليوم الجمعة وتستمرّ إلى الخامس من تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، أطلقت عليها اسم أسامة العارف «الكاتب المسرحي والمحامي والصديق الذي كان متميّزاً على جميع الصعد»، وفق ما تؤكد لـ «الأخبار». وبطبيعة الحال، سيشكّل الشباب ركيزة الحدث المرتقب. كيف لا؟ وابنة المناضل أسد الأشقر مؤمنة بأنّ «مَنْ يربح معركة الشباب، يربح معركة الحياة»، بحسب ما قالت في تموز (يوليو) 2020 حين نظّمت «هيصة» في فضائها البيروتي حاولت من خلالها كسر «نحس» ذلك العام المشؤوم.

> يقدّم عوض عوض سهرة موسيقية ـ غنائية عن الوضع الراهن بعنوان «تنفيسة»

لكن وسط كلّ السوداوية التي تحيط بنا والخيبات والانكسارات المتلاحقة، من أين تأتي نضال الأشقر بالعزيمة والإرادة للاستمرار في العمل وخصوصاً مع الفنانين الشباب؟ «لديّ ثقة مطلقة بالشباب وبالثقافة وبأنّه يمكن للفنون أن تكون علاجاً حقيقياً»، تقول «زنوبيا». وتضيف: «لذلك قرّرت منذ شهرين أنّه من الضروري أن نلجأ إلى العلاج بالمسرح لنتمكّن من إفادة الناس عموماً والشباب خصوصاً، ولكي تبقى بيروت ويبقى شارع الحمرا المكان الأجمل الذي يبثّ شعاعاً من نور وأمل». وتشدّد الأشقر على أنّ هذه المسألة بالغة الأهمية بالنسبة إليها: «علينا الاستمرار أوّلاً مع المحافظة على الثقة والأمل».

هكذا، تقرّر أن تكون دورة 2021 مخصصة أساساً لورش عمل منوّعة مرتبطة بالعلاج بالمسرح. أما عن سبب إطلاق اسم أسامة العارف عليها، فتؤكد نضال الأشقر أنّه «أوّل من عالج نفسه بالمسرح حين هرب من المحاماة والناس والمشاكل ولجأ إلى الخشبة... إنّه من الأشخاص الذين كان المسرحيون من أعزّ أصدقائه». كما تشير إلى أنّ الهدف من هذه الأنشطة هو «معالجة» الناس الذين لا يزالون يعانون من «الحروب» المتتالية في لبنان، وليس آخرها انفجار مرفأ بيروت والاهتراء الذي ينخر في كلّ مفاصل الحياة حالياً: «هم بحاجة إلى الخروج من انفسهم والذهاب بها إلى مكان آخر... واللافت أنّ من تسجّلوا للمشاركة هم أشخاص من خلفيات منوّعة بعيدة أحياناً عن الفنّ. أنا سعيدة جدّاً بدورة هذه السنة وأمل أن نستطيع تكرار هذه المحترفات على مدار السنة».

اليوم الجمعة وغداً السبت، تطلّ الممثّلة والمتخصّصة في العلاج بالدراما زينة دكاش، ستحاكي الورشة التي تنطلق عند الساعة الثانية بعد الظهر واقعنا الحالي (من ضغوطات وصدمات) وتأثيره على صحتنا النفسية. كما أنّها تتضمّن سلسلة تمارين لاكتشاف الشخص في داخلنا المتمكّن من مهارات «التعبير والتحدّي وأخذ القرار والتفاوض والتغيير» (Hero's journey exercises).

وفي اليومين ذاتيهما، يقدّم عوض عوض عند الساعة السابعة والنصف مساءً سهرة موسيقية ـ غنائية عن الوضع الراهن اختار لها اسم «تنفيسة»، من إعداده ومن إخراجه. ويشارك فيها تمثيلاً وغناءً كلّ من: طارق تميم، دونا عطالله، ليا بو كريم، تاتيانا عبود، أدريان ربيز، تراييسي يونس، حسين بدران، فادي سلمان، سيلين حداد، آية أبي حيدر،

فنون تشكيلية

ساندرو بوتيشيللي... بوهيمي بروح وثّابة

يوسف غزاوي *

تُخصّص غاليري «جاكمار ـ أندريه» في باريس هذه الأيام معرضاً استعادياً للعبقريّ الخلّاق ساندرو بوتيشيللي ولنشاط محترفه، عبر تقديم أربعين لوحة لهذا الفنان المُرهف، مُرفقة ببعض اللوحات لمعاصريه الفلورنسيّين الذين ترك بوتيشيللي تأثيراً خاصّاً عليهم.

مسيرة فنان عصر النهضة الإيطاليّ، واحد أبرز كبار فنّاني فلورنسا، تشهد على الشعاع والتغيّرات العميقة التي حوّلت وجه المدينة تحت سلطة عائلة ميديتشي.

لا شك في أنّ بوتيشيللي يعتبر الفنان الأكثر شهرةً في عصر النهضة الإيطاليّة بالرغم من الجزء السرّي الذي أحاط حياته ونشاط محترفه. داوم الفنان على عطائه الفريد وإنتاجه عبر سلسلة اتمّها عدد من مساعديه من الفنانين. يُبيّن المعرض أهمّيّة عرض النشاط العمليّ لمحترفه كمختبر يشعّ بالأفكار والتشكّل، ممثّلاً نمط النهضة الإيطاليّة وهذا الفنان في دوره الخلّاق، ولكن أيضاً الفنان المُلتزم والمُصمّم المبدع.

تبعاً لمسار زمنيّ وموضوعيّ، فإنّ المعرض يُقدّم التطوّر الأسلوبيّ الشخصيّ لبوتيشيللي والعلاقة بين عمله وثقافة زمنه، وكذلك الأثر الذي تركه على فنّاني فلورنسا في القرن الخامس عشر. استعارت الغاليري الباريسيّة أعمال بوتيشيللي من أمكنة عدّة، من مؤسّسات مشهورة ومعروفة، كمتحف «اللوفر»، ومن صالات في هولندا وفرانكفورت وفلورنسا وهولندا ولندن، ومن متحف الفاتيكان.

ينتمي بوتيشيللي إلى عصر النهضة الإيطاليّ الذي امتاز عن غيره من العصور السابقة بثقافته الفكريّة والفنيّة الرائدة والمؤثّرة على الحركة الفنّيّة العالميّة في ما بعد. الواقع أنّ أبرز سمات فن القرن الخامس عشر (Quattrocento)، في مقابل فن العصور الوسطى وأوروبا الشمالية، هي تلك الحريّة والتلقائيّة غير المألوفة في التعبير، وتلك الرشاقة والأناقة والثقل المتناسق، وخطوط قوالبه الهائلة المندفعة.

بخلاف الفن القوطي، السابق عليه، الذي يؤدي إلى إغراق المشاهد في التفاصيل، فإنّ عصر النهضة لا يترك للمشاهد فرصة التوقف عند أي تفصيل، أو فصل أي عنصر منفرد عن التأليف الكامل، بل يدفعه إلى إدراك الأجزاء كلها في وقت واحد.

إنّ المرحلة المتقدّمة من عصر النهضة هي في الأساس، حركة إيطالية، في مقابل المرحلة الوسطى من عصر النهضة وحركة «المانيرزم» اللتين كانتا حركتين أوروبيتين شاملتين. فالثقافة الفنية الجديدة ظهرت على المسرح للمرة الأولى في إيطاليا، لأنّ هذا البلد كان يسبق الغرب في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولأنّ التسهيلات في الميدان المالي وميدان النقل، التي اقتضتها الحروب الصليبية قد نُظمت في إيطاليا، ولأنّ المنافسة الحرّة ازدهرت فيها للمرة الأولى. كما أنّ أوّل نظام مصرفي أوروبي قد ظهر فيها.

اسمه الحقيقي البساندرو فيليبي. بدأ عمله صائغاً. تعدّدت المصادر حول سنة ولادته. منهم من ذكر عام 1445، ومصادر أخرى ذكرت عام 1447، وتوفي عام 1535. والده دبّاغ جلود، ألحق ابنه بمرسم ليبي الأب (تلميذ فيليبو ليبي). في عصره، فُصل الفنّ عن الدين، فقد كانت الكنيسة راعية للفنون في القرون الوسطى وبداية النهضة، فكان الفنانون والمعماريون يعملون لها، ولكنّ القرن الخامس عشر كان يتّسم بالتجديد، حيث ظهر اصطناعي، يخدمان خلفيّة اللوحة بقوسين رمزيّين يُشكّلان من جهة يسار اللوحة الهة البحر، وفي اليمين طيران المعطف المقدّم للآلهة العارية، المنبثقة من صَدَفة، من خلال صبيّة مرتدية زيّاً جميلاً. فينوس، بحد ذاتها، التي تُمثّل الطراوة والأناقة، بدت ضائعة داخل حلم سوداويّ.

مهما يكن من أمر، فإنّ ألوانها اللاواقعيّة والضوء التجريديّ الذي تغرق فيه يصنعان من عمل فينوس الخارجة من الموجة تحفة فنيّة بمواجهة كلّ التقليد التصويريّ للقرن الخامس عشر.

أيضاً، تبيّن لوحته «عودة جوديت» درجة تحسّن الأشكال الأنثويّة الرقيقة الناعمة والخفيفة في أعماله الأولى: أشخاصه الأنثويّة تتمتّع بخطّيّة أنيقة، بكتل موزّعة بشكل ملحوظ، تحمل أنسجة مزيّنة بورود واردية مليئة بالإيقاع، وتُسجّل وجوهها داخل طبقة حقيقيّة من الحلقات الشقراء. المنظر الطبيعي يغور في خلفيّة اللوحة، وكتلة الشجرة الثابتة التي تظهر إلى يمين القماشة تُهيمن وتُعطي قيمة للفتاتين اللتين هما في صدد نقل حملهما الثقيل.

في عام 1470، أصبح بوتيشيللي فنّان عائلة Médicis الحاكمة (كما جرت العادة مع فناني تلك الفترة التاريخيّة في أكثر من مكان وزمان). عمله «عبادة المجوس»، الموجود في «متحف الأوفيس» الفلورنسيّ، يمثّل أشخاصه أعضاء عائلة فلورنسا الأولى، ورسم نفسه في اللوحة. تكشف اللوحة معنى التأليف الذي سيبلغ قمّته مع أعمال أخرى تالية.

عندما ذاعت شهرة الفنان في فلورنسا، استدعاه البابا إلى روما حيث رسم فصولاً من تاريخ موسى. وبعد سنتين عاد إلى فلورنسا. هناك وجد الراهب سافونا رولا، كما الحوادث التي حصلت في مدينته فلورنسا، فحزن، وخصوصاً عندما رأى الأسرة التي كانت ترعاه قد انهزمت ونُفيت من المدينة، وهي أسرة رعاة آخرون للفنون غير الكنيسة، ممّا أدى إلى قفزات نوعيّة في فكر وتطوّر العمل الفنّي حينها وبعدها.

كان هؤلاء الرعاة لا يُبالون بالدين، ولا يكلّفون الرسامين لزوم القصص التوراتيّة أو الإنجيليّة. ولذلك، فإننا نجد بوتيشيللي يرسم صوراً تمثل القصص الإغريقيّة القديمة، مثل لوحته «الربيع»، حيث نرى في الوسط «الزهرة» ربّة الحبّ تنتظر قدوم الربيع الذي يحوم فوق «كيوبيد» الربيب الصغير الذي يقنص القلوب، ويوقعها في شباك الغرام. وإلى يمينها الفتيات الثلاث وعطارد رسول الآلهة، وإلى يسارها يتقدّم الربيع تدفعه إلى الأمام بلطف «فلورا» ربّة الزهر، ويحدوه «زفير» الذي يمثّل النسيم. وأينما تطأ قدماها تظهر الأزهار، وهذه اللوحة تدلّ على الجرأة التي اتسم بها ذلك الزمان والتجديد في اللوحة ومحتواها (مضموناً وأسلوباً وتأليفاً).

التأليف الذي يرأس التمثيل المجازيّ للوحة «الربيع» (نفّذها حوالي عام 1478) هو أكثر تعقيداً وفي الوقت نفسه أكثر حضوراً ووضوحاً. اختفت فسحة العمل في الأشجار المظلّلة على سماء تبدو واضحة إلى حدّ ما، ومزدانة بثمار مُعلّقة كقناديل فلورنسيّة تبدو مكاناً للحظة سرور وثنية خارج الزمن. الشخص الأنثويّ الذي يدفعه الملاك بقوّة من اللوحة، انزاح بشكل خفيف قياساً لمحور الحكاية الطريفة، يبدو أنّه يخدم ويوجّه مجموع العمليّات في اللوحة. شخص أنثويّ آخر، مدفوع أيضاً من قبل الملاك، يصل إلى يمينها، في حين أنّ الفتيات إلى يسارها يرقصن وهنّ مرتديات أنسجة رهيفة، ويمسكن أيدي بعضهنّ. أرجلهنّ بالكاد تلامس الأرض، ووجوهنّ الماثلة تُعبّر عن ائتلاف جذّي كامل مع ثقل الجوّ.

«فينوس خارجة من الموجة» هو عمل لاحق، نُفّذ حوالي عام 1485، يدلّ على ذكاء مدفوع إلى حدود المبالغة. السماء والبحر سابحان في ضوء «ميديتشي»، ورأى أخاه يتلف رسومه السابقة بيده لإشاراتها الوثنية التي حوتها.

بناقض فن بوتيشيللي فن دولا فرانشيسكا، أحد أعلام الفنّ في وسط إيطاليا، الذي ترك أعمالاً جداريّة كثيرة وملفتة (تلميذ ماساتشيو)، فعمل فرانشيسكا امتاز بالخطوط الدقيقة والألوان الشفافة. كان مثالاً للرصانة والجلال والاتزان والتناسب والحركة الوئيدة. أما عند بوتيشيللي، فقد كان إيقاعاً لطيفاً ينساب في أرجاء اللوحة كاللحن الشجيّ، كما كتب أحدهم. كان فن دولا فرانشيسكا «تعبيراً عن الحكمة العارفة وصفاء الوعي الذي يرتفع فوق الأحداث والعواطف، في حين أنّ عمل بوتيشيللي يذوب في المشاعر الرقيقة ويستسلم لنوع من الأسى الدفين».

تأثر بوتيشيللي بالنزعة الأفلاطونية الجديدة التي سادت في أواخر القرن الخامس عشر. كما تأثّر في أواخر حياته بمواعظ الراهب سافونا رولا الذي أنذر قومه بالويل والثبور وعظائم الأمور بسبب الانغماس في ملذات الحياة، فأحرق كتبه وعدداً من لوحاته. وفي أعماله اللاحقة، تلاحظ انصرافاً عن الأساطير الوثنية ووحدة في الخطوط وتجسيماً للألم، كأنه السبيل الوحيد للخلاص. بسب بعض الأحداث التي حصلت في فلورنسا حينها، توقّف الفنان عن العمل مدّة إثني عشر عاماً متواصلة.

مهّد بوتيشيللي بفنه الإيقاعي لظهور الفنان الكبير والمفكر العظيم ليوناردو دا فينشي صاحب لوحة «الموناليزا»، وآخر من أنجبتهم مدرسة فلورنسا. قال المؤرّخ فازاري عن بوتيشيللي بأنّه مثال الاستبصار لفنان بوهيميّ وروح «مُجدّدة».

* فنان تشكيليّ وباحث

معرض «بوتيشيللي، رسام ومصمّم»: حتى 24 كانون الثاني (يناير). غاليري «جاكمار ـ أندريه»

https://www.musee-jacquemart-andre.com/fr/botticelli

«عودة جوديث» (تمبيرا على خشب ـ 29,2 * 21,6 سنتم ـ حوالي 1469/ 1470)

وقت للكتابة

يا لهذا الفِقدان

هيثم الأمين *

في أيلول سنة 1962 غرق سعد الله صديق طفولتي في البحر، وكان لفقده عندي أثر عظيم لم يندمل جرحه في صدري إلى اليوم. وفي أيلول سنة 2021 فقدت صديق شبابي برهان، وقد فقدت ما بينهما في ما يقارب الستين سنة أهلاً وأحبة وأصدقاء، لا يسمح هذا المقام بذكرهم كي لا يضيق بعددهم. وإذ وقفت الأمس أمام قبر برهان، ونحن ندفنه في قريته أرنون الشقيف، شعرت بنفسي شجرةً منتصبة في العراء، وقد عُرّيتُ من أوراقي وقد سقطت ورقة بعد ورقة طوال هذه السنين، فأمسيت أرتجف وحيداً في العراء بأفصانٍ لا يلفّها الدفء، مشرّعة للريح والخواء، يا لهذا الفِقدان!

فإلى برهان وسعد الله ومن فقدتُ بينهما من أهل وأحبة وأصدقاء أهدي هذه الأبيات.

توالتْ عليكَ خُطوبُ الحياةِ/
بحزنٍ لموتٍ وموتٍ مُكَرّرْ
فما زالَكَ الموتُ إلا يقيناً/ بسُخْفِ الحياةِ فإيّاكَ واحْذرْ
ومَهما كَسِبْتَ رهانَ الحياةِ/ فموتُ الأحبّةِ يُزري فتخسَرْ
وكَمْ ناعمٍ نالَ رَغدَ الحياةِ/ بصحبِ وأهلٍ ومالٍ ومعشَرِ
ومِنْ لم أخنكَ عليهِ الحياةُ/ فأضحى بيُسرٍ وأمسى فأعْسَرْ
وكيف استقامةُ شأنِ الحياةِ/ إذا ما انتهيت لموتٍ فتقبر
وأيان يأتيك صفوُ الحياةِ/ ومن حولك الموت يُغْني ويقهر
وما زلت تؤثر حُبَ الحياةِ/ أليست بكرهِكَ أحرى وأجدر
عجيبٌ سُرانا بليل الحياةِ/ فهل هذي حقاً طريقٌ ومعبر
أمَ أنّا بنزلِ الحياةِ/ سويعاتها ثم نَغنى ونَدثَرْ
وها أنتَ بُرهانُ عِشتَ الحياةَ/ على بأسها كنت تسمو وتكبر
فهل أنصفتك دروب الحياةِ/ بما قد تقدّم أو ما تأخر
وهل دأبنا في سبيل الحياةِ/ لنشقى بها ثم نهنى فنسكر
وهذا قصارى تخوم الحياةِ/ نرجي نعيماً وبالموتِ نعثر

* شاعر وناقد وأستاذ جامعي

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 1 تشرين الأول 2021 العدد 4452

حملة المقاطعة عن «إكسبو 2020»: «إسرائيل» في ديارنا!

بمناسبة انطلاق معرض «إكسبو 2020» في دبي اليوم الجمعة، أصدرت حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان بياناً حول مشاركة العدو الصهيوني في هذا الحدث، جاء فيه:

لم يكن توقيع اتفاقية الخيانة بين الإمارات العربية المتحدة والكيان الإسرائيلي عام 2020 مفاجئاً، بل كان تتويجاً للتقارب الخليجي ـ الإسرائيلي وتحديداً الإماراتي ـ الإسرائيلي الذي انتقل تدريجياً من السر إلى العلن، وبخاصة بعد إعلان مشاركة الكيان الإسرائيلي في معرض «إكسبو 2020» في دبي.

لن تكون مشاركة الكيان الإسرائيلي عادية، بل إنّ الاحتفاء الإماراتي الرسمي والإعلامي بالكيان يدلّ على أنّ الإمارات و«إسرائيل» تسعيان بقوة إلى جعل حدث بحجم «إكسبو 2020» مناسبة لتعزيز التطبيع الخليجي والعربي، وتلميع صورة الكيان والتسويق له في الدول العربية.

وعليه، فإنّ وزارة الخارجية الإسرائيلية تشرف مباشرة على الجناح الإسرائيلي في «إكسبو 2020»، محاولةً تقديم الكيان الإسرائيلي بصورة دولة متعددة الثقافات، تعرض إنجازاتها الثقافية والعلمية والطبية والتقنية في مجالات مختلفة مثل الزراعة، وترشيد استهلاك المياه، وتكنولوجيا المعلومات، وسواها.

ولم تكتف دولة الإمارات باستضافة الكيان الإسرائيلي والاحتفاء به في «إكسبو 2020»، بل إن شرطة دبي استعانت بشركة إسرائيلية لاستخدام طائرات مسيرة إسرائيلية لتعزيز الأمن في المعرض، كما تستخدم دولة الإمارات طائرات مسيَّرة إسرائيلية لمراقبة وحماية منشآت الطاقة الشمسية وحقول النفط وبنى تحتية أخرى. ومؤخراً، كشفت صحيفة «تلغراف» البريطانية أنّ الشرطة الإسرائيلية ستعمل بشكل دائم من الإمارات العربية المتحدة في سابقة تاريخية.

كل هذه الوقائع لم تحث الدولة اللبنانية ودولاً عربية وإسلامية أخرى على مقاطعة «إكسبو 2020»، بل إنّ وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية وقعت بتاريخ 2021/05/18 اتفاقاً مع اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان لإدارة وتشغيل جناح لبنان في المعرض الدولي الذي يعقد بين بداية شهر تشرين الأول (أكتوبر) الحالي ونهاية شهر آذار (مارس) المقبل.

بالانسجام مع ما تدعو إليه حركة المقاطعة العربية، ونظراً لإقامة معرض «إكسبو 2020» على أرض عربية للمرة الأولى، تدعو حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان الدولة اللبنانية بمؤسساتها كافة والشركات اللبنانية، والمواطنين اللبنانيين المشاركين في «إكسبو 2020» في دبي إلى مقاطعة هذا المعرض بشكل واضح رسمياً ومهنياً وشعبياً. كما تضم الحملة صوتها إلى صوت حركة مقاطعة «إسرائيل» في حث الفنانين اللبنانيين والعرب على الامتناع عن المشاركة في هذا المعرض، وإلغاء عروضهم. ولئن كان القانون اللبناني وقوانين كثير من الدول العربية، لا سيما قانون مقاطعة «إسرائيل» الصادر سنة 1955، واضحاً في ما يخص مقاطعة الكيان الإسرائيلي، فلا يخفى أنّ مشاركة الكيان في «إكسبو 2020» تهدف عبر بوابة عربية إلى توريط الدول العربية الممتنعة عن التطبيع في نشاط تطبيعي بامتياز. ولا يخفى كذلك أنّ هذه المشاركة تحاول تقديم دولة الاحتلال الإسرائيلية كدولة متقدمة علمياً وثقافياً وحضارياً، لطمس حقيقة قيامها على القتل والاحتلال والاستيطان، وتورّط مؤسساتها وشركاتها كافة، بما فيها الأكاديمية والثقافية والتقنية في مساندة المؤسسة العسكرية وآلة الدمار الإسرائيلية. وما فضيحة برمجية التجسس «بيغاسوس» إلا مثالاً على نيات الكيان الإسرائيلي العدوانية، حتى تجاه الدول «الصديقة» له.

حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان
بيروت في 25 أيلول (سبتمبر) 2021

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

أريد هذه!..

لا أتمنّى لنفسي (مثلما أوشكَ أن يقعَ لِـ «سانت إكزوبّري») أن أموتَ عطشانَ في صحراء، ولا أن تُختَطَفَ روحي مثلَ «أميرِهِ الصغير» الذي أصعدَتهُ إلى السماواتِ قُبلةُ أفعى.

لا أتمنّى، بسببِ خيبةِ حبٍّ أو خيانةِ صاحب، أن أموتَ بطلقةٍ في الفمِ أو لعثمةٍ في القلب.

لا أتمنّى أن أموتَ بسببِ أنّ السرابَ الذي سعيتُ إليهِ لم يكن إلّا السرابَ الغالي الذي حلمتُ ماءَهُ وسعيتُ بيأسي إليه.

أريد الحياة... هذه الحياةَ وأيّةَ حياة،

الحياةَ التي أبغضتُها وهلعتُ عليها،

الحياةَ التي، بدونها، سأكون عاجزاً عن الألَمِ، والتعاسةِ، والحنينِ، والندمِ، وقولِ: إني يائسٌ ويائس.

أريد هذه الحياة (هذه الحياةَ لا سواها) التي، إنْ ضَيّعتُها، لن يعودَ بوسعي حتى أن أتأفّفَ وأقولَ: ما أبغضَ هذه الحياة!

وأيضاً، وأيضاً، وأيضاً:

أريدها كيفما اشتهتْ أن تكون، وأريدني خالداً فيها. لا أكثر.

المسار البديل: تشيلي وتحرير فلسطين

في التاسع من تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، يُنظّم «المسار الفلسطيني البديل» بالتعاون مع «اتحاد الشباب الفلسطيني العربي» في فالديفيا ندوة سياسية رقمية تتناول الواقع الاجتماعي والسياسي في تشيلي، ومهام النضال من أجل تحرير فلسطين. يجري اللقاء عبر منصة «زوم»، بمشاركة: المرشح السابق للرئاسة في تشيلي وريئس بلدية ريكوليتا دانيال حَدوة، منسق «اتحاد الشباب الفلسطيني العربي» في فالديفيا نِيكولاس التيت مِصلح ومنسقة «مؤتمر المسار الفلسطيني البديل – مدريد» خالدية أبو بكرة (الصورة).

ندوة سياسية حول الواقع الاجتماعي والسياسي في تشيلي ومهام النضال من أجل تحرير فلسطين: السبت 9 تشرين الأوّل ـ الساعة التاسعة مساءً بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (رابط النشاط على موقعنا ـ رمز النشاط: 83835217429)

جيل عربي جديد في الشرائط المصورة

«الشريط المصوّر العربي اليوم: الجيل الجديد» هو معرض تحتضنه «دار النمر للفن والثقافة» بين 7 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي و20 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. الحدث بإشراف لينا غيبة وجورج خوري وبرعاية «طش فش»، وتنظيم مبادرة معتز ورادا الصوّاف للشرائط المصوّرة العربية في «الجامعة الأميركية في بيروت». يُلقي الضوء على 50 فناناً عربياً يواصلون الابتكار والإنتاج والتحدّي بعناد الظروف الصعبة والتقلّبات التي تعصف بنا جميعاً. يندرج المعرض في سياق «مهرجان بيروت للشريط المصوّر»، ويستضيف أيضاً الفائزين بجائزة محمود كحيل للعام الماضي والمتأهلين للتصفيات النهائية وأعمالهم المختارة.

«الشريط المصوّر العربي اليوم: الجيل الجديد»: من 7/10 حتى 20/11 ـ «دار النمر» (كليمنصو ـ بيروت). للاستعلام: 70/807473

«طيف» جان شمعون يخيّم على عكّار

تدعو جمعية «العمل للأمل» بالتعاون مع «نادي لكل الناس»، اليوم الجمعة، إلى حضور فيلم «طيف المدينة» (2000 ـ 100 د) للمخرج اللبناني الراحل جان شمعون (1944 ـ 2017) في قرية برقايل العكارية (شمالاً)، ضمن جولة عروض الأفلام. «طيف المدينة»، شريط روائي يصوّر حياة «البطل» رامي، الذي هُجّر إلى بيروت مع عائلته هرباً من القصف الإسرائيلي في الجنوب.

يواكب المخرج بداية مراهقة رامي التي تتزامن مع استكشافه لمدينة بيروت، واندلاع الحرب الأهلية، وانتقاله فجأة من عالم الطفولة إلى عالم الكبار، إثر المسؤوليات التي تُلقى على عاتقه. علاقة رامي مع هذه المدينة الجديدة تراوح بين الاندهاش والرعب. تبتلعه المدينة تدريجاً ولا يستطيع مغادرتها ولا الانتماء إليها فعلياً، فيظلّ على هامشها. العمل من بطولة كريستين شويري، مجدي مشموشي، نهلة داوود، طوني معلوف، سارة مراد، أحمد الزين، عمّار شلق وآخرين.

عرض فيلم «طيف المدينة»: اليوم الجمعة ـ الساعة السابعة مساءً ـ الملعب جانب مجمّع الأوقاف ومجسّم الطائرة (برقايل ـ عكار/ شمال لبنان). للاستعلام: 01/739243 أو info@act4hope.org

كريستين شويري ومجدي مشموشي في مشهد من الشريط

مونو تستدعي ميلان كونديرا

ضمن فعاليات «نادي القراءة» التي تستضيفها مكتبة بلدية بيروت العامة (مونو) في ثاني خميس من كلّ شهر، تدعو جمعية «السبيل» في 14 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، لحضور مناقشة رواية ميلان كونديرا (1929 ـ الصورة) «خفة الكائن التي لا تحتمل» (1984) مع الشاعر الفرونكوفوني أنطوان بولاد. أيّهما أفضل: حياة خالية من كل ثقل وشعور ومعنى، أم أخرى ترتسم فيها خطواتنا وفقاً لجاذبية المعاني والمشاعر الثقيلة؟ لا يقدّم كونديرا أي إجابات. لكن في ظل هذا السؤال الجوهري، تتحرّك الشخصيات الأربع الأساسية، توماس وتيريزا وفرانز وسابينا، كثنائيات يلعب كلّ منها على أوتار مختلفة، تتضافر معاً وتنسجم مُشكّلة جسد الرواية.

الخميس 14 تشرين الأوّل ـ مكتبة بلدية بيروت العامة (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/203026